حكومة اقليم كوردستان — العراق

وزارة التربية

المديرية العامة للمناهج والمطبوعات

مبادئ علم الاقتصاد

للصف العاشر الاعدادي الادبي والتجاري

تأليف : د.زكي حسين قادر

د.جودت جعفر خطاب

د.خالد حيدر عبد

كامران أحمد حمه

المراجعة العلمية : د.محمد سلمان محمد

عمر علي شريف

احمد رسول درويش

الطبعة التاسعة ٢٠١٥ ميلادية ٢٧١٥ كوردية ١٤٣٦هجرية

المشرف العلمي على الطبع: عبيد خضر فتح الله
الاشراف الفني على الطبع: عثمان پيرداود
ثاري محسن أحمد
تصميم الغلاف : زاگرۆس محمود عرب
التصميم الداخلي: سابات صدقي إسماعيل
التنقيح الفني: فيصل عبد العظيم

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

هذا الكتاب خطوة جديدة في خطة المديرية العامة للمناهج في وزارة التربية، تاتي بعد تقسيم الدراسة في المرحلة الاعدادية من الصف العاشر الى فرعين (العلمي والادبي) ،والهدف من هذه الخطوة اغناء مناهج الصف العاشر الأعدادي الادبي والتجاري،ولان علم الاقتصاد ضروري ومهم للدراسة في هذه المرحلة.

ولهذا الغرض قامت لجنة خاصة بهذا العمل ،واثمرت تلك الجهود هذا الكتاب ليكون بين يدي طلبتنا الاعزاء.

الكتاب يضم ستة فصول تتناول مبادىء علم الاقتصاد ، ففي الفصل الاول يتناول تعريف علم الاقتصاد والمفاهيم الاساسية له.

وفي الفصل الثاني يبحث النظم الاقتصادية،أما الفصل الثالث فمخصص لـ (نظرية العرض والطلب) والفصل الرابع يتناول (المرونة) وانواعها ،والفصل الخامس يبحث (نظرية سلوك المستهلك)، والفصل الاخير يتناول (التكاليف والانتاج).

ختاما ندعو المدرسين الافاضل وطلبتنا الاعزاء لاغناء هذا الكتاب الجديد (مبادىء علم الاقتصاد) ،بملاحظاتهم ومقترحاتهم.

الفصل الاول

مدخل عام لعلم الاقتصاد

نشأة علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الاخرى

طبيعة علم الاقتصاد

نشأ علم الاقتصاد نتيجة لتطور وتعقد الحياة وتداخل مجالاته المختلفة مع بعضها البعض والذي ادى الى تعقد العلاقات بين الافراد ومختلف الوحدات في المجتمع على المستوى الجزئي وبين الحكومات على المستوى الكلي، ونتيجة لذلك قدمت اقتراحات و معالجات كثيرة للمشاكل التي رافقت التطور والتعقد المذكورين و تطلبت تلك المعالجات بدورها تكوين علاقات واواصر ترابط اساسية بين علم الاقتصاد والعلوم الاخرى وذلك لكي تكون (المعالجات المذكورة) فعالة و استنادا على ذلك يركز هذا الفصل على المباحث الاتية :

اولاً : علم الاقتصاد – النشأة والتعريف :

اشتقت كلمة الاقتصاد (Economics) في اصلها الإنجليزي من الكلمتين اليونانيتين(Nomos) التي تعني إدارة او تدبير(Oikos)التي تعني المنزل كون الفكرة الأساسية في الاقتصاد هي القيام بإدارة مصادر الثروة من قبل فرد او جماعة او حكومة ، وذلك يعني ان الإنسان يكون مقتصدا اذا احسن استخدام مصادر الثروة او ان يستخدمها بكفاءة والاخيرة تعني الحصول على اكبر فائدة مادية باقل كلفة و مجهود.

ان الأفكار الاقتصادية وردت في العصور القديمة والوسطى حيث الحضارتان اليونانية والرومانية واللتان تعتبران أولى الحضارات القديمة والتي علم

شيء عن فكرها الاقتصادي ويعد أرسطو اول من أوجد ما يمكن تسميته ببذور نظرية اقتصادية ، هذا اضافة الى انه يعتبر اول من ساهم في دفع الاقتصاد من اجل ان يصبح علما .

وكانت هناك ايضا أفكار اقتصادية في العصور الوسطى سواء بالنسبة للحضارة المسيحية في أوروبا او الحضارة الاسلامية في الشرق العربي ، غير ان وجود مثل تلك الأفكار لا يعني ان هناك علم اقتصاد بالمعنى الدقيق للعلم.

ونشأ علم الاقتصاد في تأريخ حديث نسبيا اثر التطور الذي أعقب العصور الوسطى، حيث ظهرت تيارات من الأفكار الاقتصادية ، فقد ظهرت مدرسة التجاريين منذ بداية القرن الخامس عشر و حتى منتصف القرن الثامن عشر ، ثم ظهرت مدرسة الطبيعيين (الفيزيوقراط). وبعد ان تطورت الحياة الأوروبية من جميع جوانبها الاجتماعية والفكرية والسياسية والاقتصادية ، ظهرت المدرسة الكلاسيكية انعكاسا لتلك التطورات واستجابة لمقتضياتها بظهور هذه المدرسة ، ساهم في تطوير الفكر الاقتصادي، ونشأ على أثرها الاقتصاد كعلم مستقل عن العلوم الاخرى.

ففي عام ١٧٧٦ م صدر كتاب ثروة الأمم لـ (آدم سمث) و بدأ علم الاقتصاد، والتقدم الذي أحرزه الاخير بعد المدرسة الكلاسيكية وكتاباتها ،جاء تكملة لآراء كتابها او نقدا لها .

ثانيا - تعريف علم الاقتصاد :

اختلفت وتعددت التعاريف الخاصة بعلم الاقتصاد عبر الزمن بسبب تشعب دور الاقتصاد وزيادة و تداخل اهتماماته، اضافة الى الاختلاف في الاتجاهات الفكرية لمختلف المدارس الاقتصادية .

فمثلا: كانت كلمة الاقتصاد عند (أرسطو) تعني علم مبادىء تدبير المنزل اما عند الكاتب الفرنسي (مونكراتيان) فقد تناول في مؤلفه (بحث في الاقتصاد السياسي) مصطلح الاقتصاد السياسي ليعني (مبادىء الادارة الاقتصادية للدولة) نظرا لاهتمامه في الأساس بمالية الدولة ثم شاع استعمال مصطلح الاقتصاد السياسي حتى اصبح يشمل الاقتصاد الاجتماعي ايضا.

وفي عام ١٧٦٧ م نشر (جون ستيوارت مل) هذا المصطلح في كتابه (An enquiry in to the principles of Political economy) وفي تلك الفترة ساد الاعتقاد بان علم الاقتصاد يختص بدراسة الوسائل التي يمكن للامة – البلد ـ من ان تغتني ماديا وهذا الاعتقاد استمد من كتاب (ثروة الأمم) للاقتصادي الاسكتلندي (آدم سمث) الذي نشر عام ١٧٧٦ .

اما (ماركس) فقد استخدم مصطلح (الاقتصاد السياسي) في كتابه (رأس المال) الذي نشر عام ١٨٦٧ و هو يحمل عنوانا ثانويا (نقد الاقتصاد السياسي).

وعرف الاقتصادي الإنجليزي (الفريد مارشال) علم الاقتصاد بانه دراسة الإنسان في نشاطه الحياتي الاعتيادي، فهو يتفحص ذلك الجزء من النشاط الفردي والاجتماعي الوثيق الصلة بالحصول على المقومات المادية للرفاهية وباستعمالها و يرى (مارشال) ان علم الاقتصاد هو دراسة الثروة من جهة ودراسة الإنسان من جهة اخرى.

اما الاقتصادي السويدي (ويكسل) فيبين ان المقصود بالظاهرة الاقتصادية او النشاط الاقتصادي كل جهد منتظم لإشباع حاجة مادية او البحث عن الوسائل المتاحة لتحقيق اكبر ناتج ممكن او تحقيق مستوى معين من الإنتاج باقل الوسائل المكنة.

اما الاقتصادي الفرنسي (بيجو) فقد اعتبر الاقتصاد وسيلة لدراسة الكيفية التي يمكن بها زيادة الإنتاج بهدف تحسين مستوى المعيشة، و أعطى الاقتصادي الإنجليزي (روبنز) تعريفا شائع الاستعمال حاليا واكثر التعاريف قبولا وهو: علم الاقتصاد هو العلم الذي يدرس السلوك الإنساني كعلاقة بين الغايات والوسائل النادرة التي لها استعمالات بديلة عرفه (ساموبلسون) بانه دراسة الكيفية التي يختار بها الافراد والمجتمع الطريقة التي يتم بواسطتها استخدام الموارد النادرة، والتي قد تكون لها استعمالات بديلة لإنتاج مختلف السلع و توزيعها على مختلف الافراد و الجماعات في المجتمع لاستهلاكها الآن او في المستقبل.

نجد مما ورد إن أغلبية تلك التعاريف تبين إن علم الاقتصاد يركز على كيفية استخدام الموارد النادرة لإشباع مختلف حاجات المجتمع ، وبوجه عام يمكن القول بان علم الاقتصاد يختص بالاجابة عن الاسئلة الآتية:

١-ما هي السلع والخدمات التي تنتج و باية كميات تنتج؟

ينشأ هذا السؤال مباشرة من ندرة الموارد والتي هي (الأرض، العمل، رأس المال) فالحاجات الإنسانية التي يمكن أن تشبع عن طريق السلع والخدمات الاستهلاكية تعتبر في عالم اليوم غير محدودة وبالقياس إلى هذه الحاجات، يعتبر العرض الموجود من الموارد غير كاف. انه يكفي فقط لإنتاج جزء صغير جدا من السلع والخدمات التي يريدها الناس. هذه الحقيقة تثير واحدة من المشاكل

الأساسية التي يواجهها المختصون في مجال الاقتصاد وهي مشكلة الندرة ، حيث انه ليس هناك موارد كافية لانتاج كل شيء يريده أفراد المجتمع.

اما فيما يخص ماهية السلع التي تنتج وتلك التي لا تنتج فهي مسألة تتعلق بمشكلة تخصيص الموارد النادرة للاستخدامات المطلوبة ضمن مجموعة من البدائل و يتم اتخاذ القرارات الخاصة بتخصيص تلك الموارد في اقتصاديات السوق الحرة من خلال قوى السوق وهي العرض والطلب أو من خلال ما يسمى بجهاز الثمن .

٢-بأي طرق يتم إنتاج هذه السلع؟

ينشأ هذه السؤال عندما يكون هناك اكثر من طريقة فنية ممكنة لإنتاج السلع ،فعلى سبيل المثال يمكن أن تنتج السلع الزراعية من خلال استخدام الزراعة الكثيفة لمساحة صغيرة من الأرض و باستخدام كمية كبيرة من الأسمدة والعمل والآلات او من خلال استخدام مساحة واسعة من الأرض مع كميات صغيرة فقط من الأسمدة والعمل والآلات ، و كلتا الطريقتين يمكن ان تستخدم لأنتاج نفس الكمية من بعض السلع ، فإحدى الطرق تقتصد في الأرض و لكن تسرف في الموارد الاخرى ، بينما تستخدم الطريقة الاخرى ،مساحات اكبر من الأرض و لكن تقتصد في الموارد الاخرى .

٣-كيف يوزع العرض المتاح من السلع على افراد المجتمع ؟

والمقصود هنا هو كيف يتم توزيع الناتج القومي بين مختلف افراد وطبقات المجتمع مثل العمال وملاك الأرض و أصحاب رأس المال في مختلف بلدان العالم والى اي حد يستطيع التدخل الحكومي ان ينجح في تعديل نمط توزيع الدخل وما هي نتائج مثل هذا التدخل .

٤– ما مدى الكفاءة التي تستخدم بها الموارد؟

ان هذا السؤال يتضمن سؤالين فرعيين و هما:

ا- هل ان الإنتاج يتم بكفاءة ؟

ب- و هل ان توزيع ما ينتج يتم بكفاءة؟

فبعد تطرقنا الى الكميات التي أنتجت من مختلف السلع و كيف تم إنتاجها و على من تم توزيعها، فسنسأل عما اذا كانت القرارات الخاصة بالإنتاج و التوزيع هي قرارات كفوءة؟

فيقال ان الإنتاج غير كفوء اذا كان من الممكن ان نعيد تخصيص الموارد و ننتج مقدارا اكثر من احدى السلع على الاقل بدون ان ننتج كمية اقل من اية سلعة اخرى في نفس الوقت و يقال ان توزيع الإنتاج يكون غير كفوء اذا كان من الممكن ان يعاد توزيعه بين افراد المجتمع بحيث يكون شخص واحد على الاقل احسن حالا (بعد اعادة التوزيع) بدون ان يكون اي شخص آخر أسوأ حالا في نفس الوقت.

٥. هل ان موارد البلد مستخدمة بشكل كامل أم إن بعضها عاطل عن العمل؟

قد يكون هذا السؤال غريبا ،فكيف يمكن ان نقول ان الموارد هي نادرة ،بحيث لا يوجد قدر كاف منها لأنتاج تلك السلع المطلوبة او التي يحتاجها افراد المجتمع ،و من ثم نسأل عن كون تلك الموارد معطلة.

بالتأكيد لن يخطط اي فرد او حكومة ما لتبديد موارد قد تكون نادرة بطبيعتها ، و لكن مع ذلك فان البلدان التي تتبع نظام السوق الحر تعاني من هذا التبديد أحيانا .

ان احدى مهام علم الاقتصاد هي البحث عن و اكتشاف الاسباب المؤدية الى حدوث هذه الحالة اي البطالة والتي لا يريدها اي فرد من الافراد المجتمع و من ثم السعي لمعالجتها .

٦- هل ان قدرة اقتصاد بلد ما على إنتاج السلع و تقديم الخدمات تنمو (اي تزداد) أم تظل ثابتة عبر الزمن؟

واضح ان من الأمور الحيوية معرفة ما اذا كانت قدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج السلع و تقديم الخدمات تبقى ثابتة أم إنها تنمو من سنة الى اخرى، واذا كانت تلك القدرة تنمو بمعدلات متزايدة (كما حدث في معظم الدول الغربية على مدى القرون الماضية) فمن الممكن عندها، ان تتحقق زيادات سريعة و كبيرة في مستويات المعيشة لأفراد المجتمع.

ان مسألة تطوير القدرات الإنتاجية تعتبر من اهم القضايا الشاغلة لتفكير الاقتصاديين منذ عصر (آدم سمث) و الى الوقت الحاضر.

علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاخرى

يعتبر علم الاقتصاد من اكثر العلوم الإنسانية تداخلا و ارتباطا بالعلوم الاخرى لما له اثر على معظم نواحي واتجاهات المجتمع الإنساني و يمكن تلخيص بعض هذه العلاقات بالشكل الآتي :

١- علاقة علم الاقتصاد و السياسة:

ان لعلم الاقتصاد علاقة وثيقة بعلم السياسة، فعلم السياسة يهتم برعاية شؤون المجتمع ،وعلم الاقتصاد يهتم بشؤون المجتمع من زاوية الحاجات وإشباعها ،كما ان صانعي القرارات السياسية لابد من ان تكون لديهم رؤية واضحة و كاملة عن الأوضاع الاقتصادية عند اتخاذ القرارات ،وان اغلب الحروب والثورات تنشأ بدوافع اقتصادية، والظروف الاقتصادية في كثير من الأحيان ترسم نهج الإدارات السياسية ولهذا يمكن القول ان السياسة والاقتصاد هما وجهان لعملة واحدة.

٢- علاقة علم الاقتصاد و التأريخ:

علم التأريخ هو سجل تطور الإنسان خلال المراحل الزمنية المتعاقبة التي مر بها ، والأحداث والظروف التي واجهته و بيان كيفية التعامل معها . وان علم الاقتصاد لا يستطيع إهمال تأريخ الاقتصاد و تجارب الأمم في المجال الاقتصادي و معرفة مواقف القوة والضعف في تجارب الأمم السابقة و كيفية استخدام الموارد الاقتصادية ، و هذا ينقله للأجيال القادمة سجل التأريخ الاقتصادي .

٣- علاقة علم الاقتصاد و الإحصاء:

هناك علاقة وثيقة بين الاقتصاد والإحصاء ، حيث يعتمد التحليل الاقتصادي ولاسيما القياسي بدرجة كبيرة على المعلومات الإحصائية ،أوالأسلوب الإحصائي يسهل للباحث الاقتصادي كيفية تكوين الجداول ورسم الأشكال والمنحنيات المثلة للظواهر الاقتصادية .

٤- علاقة علم الاقتصاد و علم النفس:

لعلم الاقتصاد علاقة بعلم النفس، لأن سلوك الأفراد في المجتمع و تصرفاتهم بطريقة معينة تؤثر الى حد بعيد على التطورات الاقتصادية في ذلك المجتمع، فالباحث الاقتصادي يهتم بمعرفة سلوك الفرد عند أنفاقه لدخله على شراء السلع والخدمات، ومما لاشك فيه ان وراء السلوك المذكور عوامل و دوافع نفسية.

٥- علاقة علم الاقتصاد و المنطق:

ان النظريات العلمية بشكل عام و الاقتصادية منها بشكل خاص ، لا تكون صحيحة الا اذا كانت منطقية و لا يمكن فهمها الا اذا عرف الباحث كيف يستعمل المقدمات و المسلمات و يبني عليها الأفكار ليحصل منها على النتائج، لأن الفرضيات التي لا تكون منطقية تؤدي الى نتائج خاطئة بالتأكيد.

٦- علاقة علم الاقتصاد و الرياضيات:

يعتمد الاقتصادي في أحيان كثيرة على استخدام أساليب رياضية في البراهين والتحليلات والتي بدونها لا يستطيع ان يصل الى نتائج كمية صحيحة .

المشكلة الاقتصادية

يتسبب كل من تعدد الحاجات الإنسانية و ندرة الموارد المطلوبة لإشباع تلك الحاجات بظهور المشكلة الاقتصادية والتي تختلف حدتها من بلد لآخر.

وعلى ذلك سيتم التركيز على :

اولا - مفهوم المشكلة الاقتصادية.

ثانيا - خصائص و أسباب المشكلة الاقتصادية .

ثالثا - أركان المشكلة الاقتصادية .

اولا- مفهوم المشكلة الاقتصادية :

يرتبط جوهر المشكلة الاقتصادية بالندرة في الموارد الاقتصادية اللازمة لانتاج سلع ضرورية لإشباع حاجات المجتمع غير المحدودة ، لذلك فهي ترتبط بعاملين أساسيين :

١- حاجات الإنسان :

الحاجة عبارة عن رغبة الإنسان لاقتناء السلع والخدمات والتي يمكن وصفها بأنها معقدة و ذلك لأنها ذات خصائص أهمها :

ا- الحاجات الإنسانية متعددة و متنوعة .

ب- الحاجات الإنسانية متعددة مثلا: الحاجة الى الطعام فعندما يشبع الإنسان ، فانه وبعد فترة زمنية قصيرة يحتاج الى إشباع نفس الحاجة .

جـ- الحاجات الإنسانية متداخلة .

٢ – ندرة الموارد :

هنا يجب ان نميز بين نوعين من الموارد :

ا– الموارد غير الاقتصادية :

وهي تلك الموارد غير المحدودة ، اي متوفرة بكميات قد تفوق الحاجة اليها ، اي إنها سلعة عامة وغير نادرة مثل (الهواء، الرمال ، المحيطات ... الخ) .

ب– الموارد الاقتصادية :

تعتبر هذه الموارد ، الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها إشباع الحاجات الإنسانية و جرت العادة على تقسيمها الى اربعة عناصر وهي ما تسمى بعناصر الإنتاج :

١– العمل (القوى العاملة) :

وهو النشاط الواعي والهادف الذي يبذله الإنسان في سبيل إنتاج السلع وتقديم الخدمات ، وقد يكون هذا النشاط ذهنيا او عقليا يؤثر الإنسان من خلاله في طبيعتها و تحويلها و تكييفها بما يتلاءم مع حاجاته ، والعمل شرط ضروري للحياة البشرية ، لأنه يلبي حاجات الإنسان المادية والمعنوية ، و يؤدي الى نسج العلاقات الاجتماعية بين افراد المجتمع ، والسكان هم المصدر الرئيسي لعنصر العمل و خاصة الفئة العمرية النشطة اقتصاديا (القوى المشاركة) ما بين عمر (٢٠ - ٦٠) سنة والمشاركون في العمليات الإنتاجية من خلال قوة العمل يحصلون على عائد يسمى (الاجور والرواتب) .

٢- الأرض (الموارد الطبيعية) :

و يقصد بالأرض كأحد عناصر الإنتاج ، كل ما فيها وما عليها من موارد ، يمكن ان تستخدم في العمليات الإنتاجية من خلال :

-الأرض : كونها أراض زراعية .
-الخامات المعدنية والنفطية .
-القوى الطبيعية : البحار ، الشلالات والأنهار ...الخ .

ويطلق على الدخل المتحقق من هذا العنصر اي عنصر(الارض)عندما يستخدم في الإنتاج (الريع).

٣- رأس المال :

ويعتبر من اهم عناصر الإنتاج وهو عبارة عن وسيلة او أداة تم إنتاجها بهدف استخدامها في العمليات الإنتاجية وبالتالي فهو يشتمل على الآلات والمعدات والمباني و وسائط النقل والجسور ومحطات توليد الكهرباء ، اي كل شيء طوره الإنسان بالجهد والفكر حتى اصبح أداة تستخدم في الإنتاج و عائد رأس المال يسمى (الفائدة) .

٤- المنظم (التنظيم) :

وهو يمثل إدارة الموارد السابقة (توظيفها) من خلال عملية المزج بنسب معينة لأنتاج سلع وتقديم خدمات معينة ، و من اهم وظائف المنظم ، دراسة موقع المشروع ، البحث عن مصادر المواد الخام ، دراسة السوق و غيرها ، و العائد الذي يحصل عليه المنظمون يسمى (الربح) .

ثانيا : خصائص و أسباب المشكلة الاقتصادية :

١- الندرة :

يعتبر عامل الندرة من اهم أسباب المشكلة الاقتصادية ، والندرة بالمفهوم الاقتصادي لا تعني عدم وجود شيء، بل عدم كفايته ، لأن توفر الموارد الاقتصادية ، بكميات محدودة لا تفي بسد حاجات المجتمع ، ويعني ان المجتمع يواجه مشكلة الندرة ، لذلك نتحدث عن الندرة النسبية ، اي نسبة الموارد المتاحة الى الحاجات الإنسانية، فمثلا : اذا كانت حاجة احدى الدول الى (١٠٠٠٠٠) طن من القمح سنويا بينما الأراضي الصالحة لزراعة القمح والموارد المتاحة تنتج فقط (٦٠٠٠٠) طن ، يمكن القول ان هذه الدولة تواجه الندرة في هذا المحصول.

بينما في بلد آخر، نلاحظ مثلا :انه ينتج فقط (٥٠٠٠٠) طن ويحتاج ايضا الى (٥٠٠٠٠) طن ، فلاوجود لمشكلة الندرة (فيما يخص القمح) في البلد المذكور .

٢- عامل الاختيار:

بسبب محدودية الموارد من ناحية وتعدد حاجات المجتمع من ناحية اخرى، فان المجتمع المعني سيواجه مشكلة الاختيار بين الحاجات التي يمكن إشباعها من خلال الموارد المتاحة و إبقاء حاجات اخرى غير ممكن اشباعها يعني بقاء المشكلة الاقتصادية قائمة و يمكن توضيح ذلك وفقا للمخطط الآتي:



فقيام المجتمع بإشباع حاجاته الثلاثة الاولى و إبقاء الحاجة الرابعة مثلا (وسائل النقل) غير مشبعة ، يعني بقاء المشكلة الاقتصادية قائمة .

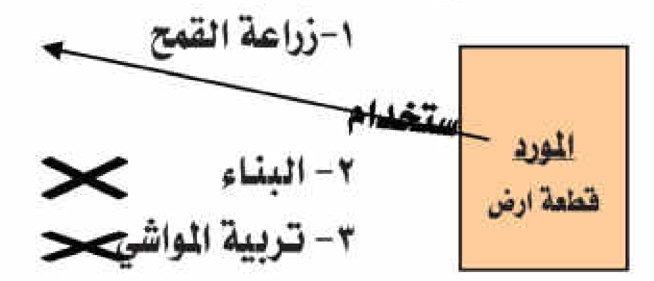
٣- عامل التضحية :

تتصف الموارد الاقتصادية باستخداماتها المتعددة بمعنى ان المجتمع قد يحتاج المورد الواحد لعدة استعمالات و لكن بسبب عامل الندرة (اي محدودية الموارد) فقد يضطر المجتمع الى ان يوجه موردا معينا لاستعمال معين دون مورد آخر وذلك يعني التضحية بالاستعمالات البديلة لهذا المورد و يطلق على هذه العملية بـ (تكلفة الفرصة البديلة).

فمثلا:

قطعة ارض قد يحتاجها المجتمع لزراعة القمح او البناء اولتربية المواشي فعند استخدامها لزراعة القمح فان المجتمع سيضحي بفرصة البناء و فرصة تربية المواشي. وكما يتضح من المخطط الاتي:

<u>استعمالات المورد</u>



٤ –أركان المشكلة الاقتصادية :

تتضمن المشكلة الاقتصادية عناصر رئيسية تواجه معظم المجتمعات و ترتبط هذه العناصر بجوهر المشكلة الاقتصادية المتمثلة في تعدد الحاجات و ندرة الموارد اللازمة لإشباعها و أهمها :

ا- ماذا تنتج (نوع و مقدار الإنتاج)

ب- كيف تنتج (اسلوب الإنتاج)

جـ- لمن (توزيع الإنتاج)

مفاهيم عامة

أولا - النظرية الاقتصادية :

النظرية بشكل عام تعني : تجريد او تبسيط الواقع بما يساعد على فهم هذا الواقع بشكل جيد والتنبؤ بما سيحدث في المستقبل . وهذا التجريد هو الوسيلة المثلى لفهم و اكتشاف العلاقات بين المتغيرات ، و يتكون علم الاقتصاد من مجموعة من النظريات التي نجحت في تفسير الظواهر الاقتصادية، او استخدمت كوسيلة لدراسة العلاقات القائمة بين مختلف الظواهر الاقتصادية ، وعليه يمكن تعريف النظرية الاقتصادية : بأنها عبارة عن مجموعة من فرضيات و تعاريف حول ظاهرة اقتصادية معينة لدراسة هذه المفاهيم ألاساسية للظاهرة للوصول الى نتائج و استنتاجات جديدة حول هذه الظاهرة. ولتوضيح ذلك دعنا نأخذ المثال الآتي :

اذا أراد الباحث الاقتصادي ان يفهم العلاقات بين الكميات المطلوبة والأسعار أو الدخل أو الأسعار والكميات المعروضة فمن الناحية العملية ليس السعر وحده يؤثر على الطلب او العرض، او الدخل هو العامل الوحيد المؤثر على الاستهلاك، و إنما هناك عوامل اخرى قد تؤثر على هذه المتغيرات في دراسة الباحث ،لذلك فانه يلجأ الى الفروض لتهيئة البيئة المناسبة للتركيز على العلاقة بين عدد من المتغيرات الاقتصادية و ليس كلها .

ثانيا -التحليل الاقتصادي :

يقصد بالتحليل الاقتصادي، تجزئة الظاهرة الاقتصادية موضوعة البحث الى عناصر مكونة والمحددة لها، و دراسة العلاقات المتداخلة بين هذه العناصر و يتم هذا النوع من التحليل باستخدام الأساليب والطرق الرياضية التي تحدد

العلاقات المتشابكة ، فالتحديد الرياضي يجب ان لا يكون بمعزل عن الوقائع الموجودة في العالم الموضوعي . ومن الممكن ضمن التحليل الاقتصادي وفقا لمعيار الوحدة الإنتاجية ان نميز بين نوعين من التحليل.

النوع الأول – التحليل الاقتصادي الكلي :analysisMacro economic

ويهتم هذا النوع من التحليل بالوحدات الاقتصادية على المستوى الكلي او القومي مثل الناتج القومي او الدخل القومي . المستوى العام للأسعار ،الطلب والعرض الكليين،معدلات الاستهلاك والاستثمار الكليين،كما انه يدرس المشكلات الاقتصادية على المستوى الكلي مثل البطالة والتضخم ، إضافة إلى دراسة مواضيع اخرى مثل ميزان المدفوعات (ميزان الصادرات والاستيرادات) وميزانية وموازنة الحكومة (النفقات العامة والإيرادات العامة) ..الخ .

النوع الثاني – التحليل الاقتصادي الجزئي :

وهو التحليل الذي يتخذ من الوحدات الصغيرة أو ألافراد موضوعا للدراسة والبحث والعوامل المؤثرة في القرارات الاقتصادية التي تتخذها الوحدات الاقتصادية كتحليل مستوى(طلب الفرد ، سلوك المستهلك ، سلوك المنتج ، عرض منتوجات مشروع ما ، الأسواق...).

ثالثا - السياسة الاقتصادية :

إن علم الاقتصاد هو وسيلة من الوسائل المهمة التي يعتمد عليها لوضع السياسة العامة للحكومة في بلد ما ، وكما ذكرنا سابقا انه من المهام

الرئيسية لعلم الاقتصاد هو الكشف عن النتائج الاقتصادية على السياسة الاقتصادية التي تتبناها الحكومة و معرفة الحقائق والعلاقات بينها ، إن ذلك يعتبر شرطا مسبقا لحكم صالح وسليم ، غير إن القرار النهائي حول السياسة الاقتصادية قد يعتمد على اعتبارات تتعدى نطاق علم الاقتصاد. وبشكل عام تعني السياسة الاقتصادية، الكيفية التي يمكن من خلالها جعل أنظمة الإنتاج والتوزيع تعمل بشكل افضل، والتحليل الاقتصادي هو الأساس الضروري لسياسة اقتصادية سليمة .

الفصل الثاني
النظم الأقتصادية

النظام الأقتصادي، مفهومه، مقوماته :

النظام الأقتصادي يتكون من مجموعة من عناصر مادية وفكرية مترابطة بنسق معين تحكم النشاط الأقتصادي في المجتمع لغرض تعبئة الموارد البشرية والطبيعية لاشباع حاجات الفرد والمجتمع.

ومقومات النظام الأقتصادي هي:

١- الأساس التكنولوجي للنظام.

٢- الأساس الفكري للنظام.

٣- الجانب المؤسسي والقانوني.

يعبر النظام الأقتصادي عن طبيعة الحياة الأقتصادية بشكل عام وعن طبيعة الملكية وكيفية التصرف فيها، ومدى تدخل وسيطرة الدولة على الفعاليات الأقتصادية بشكل خاص.

ان نوع الملكية وكيفية التصرف فيها ومدى تدخل وسيطرة الدولةعلى الفعاليات الأقتصادية يختلف من نظام الى آخر، كما ويختلف من وقت لآخر في النظام الواحد. ولكن جميع النظم الأقتصادية تحاول حل المشكلة الأقتصادية او التخفيف من حدة الندرة في الموارد الأقتصادية المحدودة مقارنة بالحاجات غير المحدودة كل بطريقته الخاصة.

وبصرف النظر عن نوع النظام الأقتصادي المتبع في المجتمع ، فان جميع المجتمعات تواجه عددا من المشكلات الأساسية من الضروري ان تجد الحلول المناسبة لها ، هذه المشكلات تتمثل فيما يأتي :

١- على المجتمع ان يحدد بشكل او بآخر نوع السلع والخدمات التي يحاول انتاجها وكمية هذه السلع . اي عليه ان يحدد ماذا ينتج وكم ينتج .

٢-على المجتمع ان يحدد الطريقة التي يمكن بواسطتها انتاج السلع والخدمات التي يحتاج اليها ، اي يختار انسب الطرق لانتاج ما استقر عليه من سلع وخدمات . وبعبارة اخرى عليه ان يحدد كيف ينتج .

٣-على المجتمع ان يحدد الطريقة التي يتم بواسطتها توزيع السلع والخدمات التي انتجها ، اي عليه ان يقرر على من توزع هذه السلع والخدمات . اذا كانت جميع المجتمعات ايا كان نظامها الأقتصادي لابد وان تجيب عن الأسئلة الواردة انفا وهي ماذا تنتج وكم وكيف وعلى من توزع هذا الأنتاج ، فانها تختلف الواحد منها عن الآخرفي نوع الأجابة ، فنوع السلع والخدمات المنتجة وكميتها وطريقة انتاجها واسلوب توزيعها يختلف من نظام الى آخر . وهذا يعني ان النظم تتباين بعضها عن بعض في ذلك ، وذلك بسبب وجود اكثر من حل واحد لكل مشكلة من هذه المشكلات .

هذه الحلول تختلف حسب طبيعة ملكية وسائل الأنتاج هل هي خاصة او عامة او جماعية ، كما تختلف حسب الهدف المباشر للانتاج في النظام الأقتصادي هل هو تحقيق الأكتفاء الذاتي ، او تحقيق الربح، او اشباع اكبر قدر ممكن من حاجات السكان . كما يختلف الحل بحسب درجة تدخل الحكومة في النشاط الأقتصادي ، مادام ان هناك اختلافات بين البلدان في مثل هذه الأمور فأن انظمتها الأقتصادية ستختلف تبعا لذلك .

ونذ ان ظهر الأنسان على وجه الأرض وحتى الآن مر بمراحل تطورية متعددة نقلته من عصور ما قبل التاريخ حتى الآن وفي الحقيقة ان هذهالمراحل ما هي الا صورة لتطور متميز متواصل عرفته الشعوب ، ومع ان هناك اختلافا بين المفكرين في تحديد معالم الصورة العامة لتطور الأنسانية ولكن الأغلب يأخذ بالتقسيم الآتي :

١- عصر المجتمع البدائي.
٢- العصر القديم (المجتمع العبودي).
٣- النظام الأقطاعي.
٤- النظام الراسمالي.
٥- النظام الاشتراكي.

وبالطبع من المتعذر تحديد تواريخ محددة لكل مرحلة من هذه المراحل فالوضع في اوروبا لم يكن كالاوضاع في اسيا وافريقيا . كما ان احوال العالم الجديد هي مغايرة تماما لأحوال العالم القديم . فضلا عن ان الحياة بطبيعتها هي تيار لا ينقطع فهو ينتقل من مرحلة الى اخرى ومن لون الى اخر.

النظم الأقتصادية

أولا - المجتمع البدائي (نظام المشاعية البدائية):

١- ظهور المجتمع البدائي:

لعب عمل الأنسان الدور الحاسم في تشكيل وظهور المجتماعات البشرية البدائية ، واستطاع انسان صنع ادوات للعمل مهما تكون بسيطة وذلك بسبب الحاجة اليها وضعفه امام الطبيعة ومنذ بدأ الأنسان صنع ابسط الأدوات الحجرية ظهرت اداة العمل ، العمل هو الذي خلق الرابطة الأجتماعية ، اذا كان صنع الأدوات واستعمالها يتمان منذ البداية بصورة مشتركة فان ظهور الأنسان سجل في نفس الوقت ظهور المجتمع البشري البدائي اي الأنتقال من الحالة الحيوانية الى الحالة الأجتماعية.

٢- شروط الحياة وعلاقات الأنتاج في المجتمع البدائي:

استعمل الأنسان لأول مرة الحجر غير المصقول والعصا ،ومن هنا بدأت سيطرة الأنسان على الطبيعة بكل بطء في البداية كانت الحياة مقتصرة على جني الثمار والقنص بشكل جماعي ، وسجل اكتشاف النار نصرا هائلا للأنسان ضد الطبيعة وبدلت النار شروط الحياة للانسان بعمق فهي مكنته من توسيع مصادر طعامه لحد كبير ، وكما مكنته من صنع ادوات انتاجية جديدة خاصة من الحجر ولهذا سمي ذلك العصر بالعصر الحجري الذي امتد الآف السنين ، وبعد ذلك تعلم الأنسان صنع الأدوات من المعدن الخام اولا ثم البرونز ثم الحديد ولهذا سمي العصران اللاحقان بالعصر برونزي والعصر الحديدي ،وبعدها تمكن الأنسان من اتقان ادوات العمل مما مهد لمرحلة تربية المواشي بشكلها البدائي(دجن الكلب ثم الغنم فالبقروالماعز فالحصان)

ثم اعقب التدجين استعمال الماشية كقوة للجر سجلت الزراعة البدائية تقدما هاما جديدا في تطور قوى الأنتاج في المجتمع وقد تعلم الأنسان استخدام الأدوات المعدنية الى زيادة انتاجية العمل .

في المجتمعات البدائية كانت الملكية مشتركة لوسائل الأنتاج وهذا النوع من الملكية اساس العلاقات الأنتاجية وكانت تطابق تعاونية العمل بسبب بدائية قوى الأنتاج اي ان الملكية كانت تتطابق بالضرورة مع طبيعة قوى الأنتاج وكانت ثمار العمل مشتركة ايضا. لم تكن الملكية الفردية موجودة الا في وسائل الدفاع لضرورة استعمالها فرديا . كان الناس يعيشون في مجتمعات منعزلة اي ان العمل الأجتماعي كان محصورا داخل المشاعية وكان الشكل الوحيد الأجتماعي للعمل هو التعاون البسيط اي مجرد استخدام قوة العمل بصورة مشتركة .

كانت طريقة التوزيع هي المساواة التامة في توزيع منتجات العمل المشترك وذلك بسب الأنخفاض البالغ في مستوى قوى الأنتاج وان القانون ألاقتصادي الأساسي لنظام انتاج المجتمع البدائي هو ضمان وسائل المعيشة الضرورية للأنسان بالأعتماد على ادوات انتاج بدائية والعمل الجماعي وطريق التوزيع المتساوي للمنتجات على اساس الملكية المشتركة لوسائل الأنتاج .

٣- تقسيم العمل :

كان التقسيم الوحيد في البداية هو التقسيم الطبيعي للعمل تبعا للجنس والسن فمثلا كان الصيد من اختصاص الرجال وجني النباتات والأهتمام بشؤون المنزل من اختصاص النساء ، وظهر التقسيم الأجتماعي للعمل مع ظهور تربية المواشي وزراعة الأرض فقد حصل التخصص في العمل

على اساس المشاعيات نفسها وكان نشوء قبائل الرعاة اول تقسيم احتماعي كبير للعمل مما زاد قي انتاجية العمل لحد كبير . كانت اهم نتيجة لهذا التقسيم الاجتماعي للعمل هو نشوء وتطور التبادل بين قبائل الرعاة وقبائل الزراعة . مما ادى الى تطور كبير في المجتمعات البشرية القديمة .

٤- تفكك المجتمع البدائي :

من الأسباب الرئيسية لتفكك هذا المجتمع :

١) ظهور التقسيم الأجتماعي الأول للعمل مع ظهور تربية المواشي وزراعة الأرض .

٢) ظهور وتطور التجارة نتيجة التقسيم الأجتماعي الأول للعمل بين القبائل الزراعية وقبائل الرعاة .

٣) ظهور وتطور المهنة ادى الى حدوث التقسيم الأجتماعي الثاني للعمل (انفصال المهنة من الزراعة) مما ادى الى حدوث تطور كبير في قوى الانتاج وازدياد الفائض الأنتاجي داخل القبيلة .

٤) اصبحت علاقات الانتاج السائدة في ظل (ملكية مشتركة ، توزيع متساوي) تعيق تطور قوى الأنتاج الجديدة خاصة بعد اكتشاف الحديد وصنع الأدوات الحديدية ، ان ارتفاع انتاجية العمل تسمح بالأنتاج ضمن نطاق ضيق داخل القبيلة وفسح المجال للعمل الخاص (على نطاق الأسرة)للحلول تدريجيا محل العمل الجماعي والعمل الخاص ادى الى ظهور الملكية الخاصة لوسائل الأنتاج .

٥) بدات الملكية الخاصة اولا بالماشية وفي باديء الأمر كان زعماء القبائل يتملكونها بعد ان كانت ملكية مشتركة ثم امتدت الملكية الخاصة الى جميع ادوات الأنتاج ، وكانت الأرض آخر ما دخل في نطاق التملك الخاص .

٦) ادت الملكية الخاصة لوسائل الأنتاج الى تفكيك القبيلة الى اسر كبيرة ثم الى وحدات عائلية صغيرة قائمة على اساس تملك الخاص .

٧) الملكية الخاصة ادت الى تغير كامل في بنيان المجتمع البدائي انها ادت الى ايجاد مصالح مختلفة داخل الوحدة الأجتماعية الأقتصادية والى تولي مالكي ادوات الأنتاج المناصب الأجتماعية الأساسية والى انفصالهم تدريجيا عن الأفراد الآخرين .

٨) نظرا لأن تطور قوى الأنتاج افسح المجال لظهور (فائض الأنتاج) وبالنظر لأن المصدر الوحيد لهذا الفائض هو العمل ارتفعت قيمة العمل ارتفاعا كبيرا مما ادى الى ضرورة عدم قتل اسرى الحرب والأكتفاء باستعبادهم وهكذا ظهر نظام العبودية .

وهكذا تفكك المجتمع البدائي تدريجيا مع التطور الاقتصادي والاجتماعي في هذه المجتمعات وظهر اول انقسام طبقي للمجتمع وهو الأنقسام الى اسياد وعبيد .

ثانيا – النظام العبودي (نظام الرق):

نشأ المجتمع العبودي نتيجة اكتشاف مجموعة من ادوات الأنتاج التي ادت الى زيادة انتاجية العمل وظهور تقسيمات اجتماعية جديدة للعمل وتطور التبادل والملكية الفردية ونشوء الطبقات والدولة . والعبودية هي تاريخيا اول اشكال الأنظمة الطبقية واشدها قسوة وجدت لدى جميع الشعوب تقريبا. ان

المجتمع العبودي خرج من احضان المجتمع البدائي مع التطور العام للملكية الخاصة قام تدريجيا حق الملكية ليس للمنتجات فحسب بل للمنتج نفسه. واصبح اسير الحرب عبدا ليس فقط من الناحية العملية بل قانونيا ايضا.

١- مصادر العبودية:

كانت هناك مصادر متعددة اساسية للعبيد في المجتمع العبودي ومن هذه المصادر :

أ- اسرى الحرب ، لقد اصبح متبعا في ذلك العصر بان يتحول اسرى الحرب الى عبيد تلقائيا وان الأسير كان يباع في سوق العبيد كغنائم حربية .

ب-تجريد المزارعين المشاعيين من وسائل الأنتاج وخاصة الأرض بشكل تدريجي والذين اصبحوا فيما بعد عبيدا . والأستيلاء بالقوة المجردة على كافة ممتلكاتهم.

ج-الربا والتجارة بالنقود .

د -تجارة العبيد .

ان النظام العبودي انتج اهم المؤسسات الأقتصادية والأجتماعية وطورها مستخدما اياها لخدمة العلاقات العبودية نفسها ومنها القطاع السلعي ، التبادل المنتظم ، النقود ، التجارة الواسعة ، الراسمال التجاري الراسمال الربوي ،انفصال المدينة عن الريف والتعارض بينهما ، ونشؤ طبقة التجار .

٢- الطبقات الأجتماعية :

مع سيادة اسلوب الأنتاج العبودي اصبح المجتمع ينقسم الى طبقتين رئيسيتين:

أ- طبقة الأحرار : وهم الذين يتمتعون بجميع الحقوق المدنية والسياسية وخاصة حق التملك ، على ان الأحرار انفسهم كانوا عرضة للتمايز الطبقي فقد كانت قلة منهم من كبار مالكي الأرض والعبيد . وهي فئة الأسياد التي تحتل القمة في النظام الأجتماعي . اما البقية الباقية من طبقة الأحرار هم من صغار المنتجين والزراعيين والحرفيين .

ب- طبقة العبيد : هم الذين كانوا محرومين من جميع الحقوق الأنسانية والسياسية والمدنية وكانوا من الناحية القانونية مادة او موضوعا يمتلكون اي كانوا جزءا مما يسمى بنظام الأموال .

٣- مراحل المجتمع العبودي :

مر المجتمع العبودي بثلاث مراحل لا تختلف نوعيا عن بعضها البعض بل تختلف كميا فقط ومن حيث الدرجة وهي :

ا- المرحلة الأبوية : وهي مرحلة انتقالية بين المجتمع البدائي والمجتمع العبودي المتطور تتميز بظهور تقسيم العمل وظهور الملكية الخاصة وتطور التمايز الأجتماعي وظهور بوادر الدولة الا ان العلاقات العبودية لم تصبح هي السائدة بعد .

ب- العبودية المتطورة : تتميز بسيادة العلاقات الأستثمارية العبودية واحترام التناقضات الأجتماعية في المجتمع . وانفجار ثورات العبيد والفقراء الأحرار .

ج- العبودية المتاخرة : تتميز بانحلال المجتمع العبودي بنتيجة ظهور علاقات انتاجية جديدة داخل المجتمع وهي اقرب للعلاقات الأقطاعية ان

هذه المرحلة تتميز بتناقص عدد العبيد وازدياد استغلالهم ومهد الطريق لانحلال النظام العبودي وركوده الكامل .

٤- تفكك وانهيار المجتمع العبودي :

تتلخص اسباب تفكك هذا المجتمع بما يلي :

اولا – العوامل غير المباشرة (العوامل الداخلية) :

١- ان تطور القوى المنتجة كان بطيئا جدا فقد سار هذا التطور واستغرق اكثر من (٤) آلاف سنة من وجود هذا المجتمع ، فاستخدم الحديد في الأنتاج استخداما متزايدا مما ادى الى احداث تطور كبير في القوى الأنتاجية المستخدمة .

٢- كانت العلاقات الأنتاجية قد بقيت دون تبدل او تغير خاصة ملكية اسياد الرقيق التي لم تكن تتلائم تلاؤما جيدا مع نمو القوى المنتجة ، وكان لابد من استخدام الأدوات الجديدة ولم يكن للعبيد مصلحة في ذلك ولم يكن بامكانهم رفع نوعية عملهم لذلك كانت انتاجية العبيد في انخفاض مستمر ، مما ادى الى انخفاض الناتج وتدهور الوضع الأقتصادي بشكل عام .

٣- لقد اتسم المجتمع العبودي بطابع استبدادي وحشي وكانت طريقة القمع هي الطريقة الوحيدة التي يستطيع بها اجبار العبيد على العمل لصالح الأسياد لذلك عرف تاريخ المجتمع العبودي كثيرا من التمردات والثورات للعبيد مثل ثورة سبارتاكوس (٧٣-٧١) ق.م في الامبراطورية الرومانية . وزعزعت اسس الدولة الرومانية .

٤- نتيجة لتطور القوى الأنتاجية تحولت الأستثمارات العبودية الضخمة الى وحدات صغيرة ومنتشرة بطريقة عمل اخرى غير العبودية .

ثانيا-العوامل المباشرة (عوامل داخلية):

اما العوامل المباشرة التي ادت الى انهيار الحضارات القديمة فهي عديدة الا ان اهمها هي الهجوم والغزوات الخارجية من قبل القبائل المهاجمة، لقد سقطت الأمبرطورية الرومانية امام هجوم القبائل السلافية والجرمانية وذلك بالهجوم الكاسح للقبائل تلك بقيادة (اورياكد) في عام ٤٧٦ م .

اما الهجمات الأسلامية في النصف الأول من القرن السابع الميلادي فقد وضعت حدا نهائيا لهذا النظام في الشرق وذلك باسقاط الأمبراطورية الساسانية واضعاف نفوذ الأمبراطورية البيزنطية .

ثالثا- النظام الأقطاعي :

الأقطاعية هي نظام الأجتماعي للأنتاج ، قائم على ملكية طبقة الأقطاعيين للأرض واستثمار الفلاحين المرتبطين بهذه الأرض. ان علاقات الأنتاج الأقطاعية قد بدأت في النشوء قبل انهيار الأمبراطورية الرومانية حين بدأت الاتيفونديات (اسلوب الانتاج الزراعي الكبير) بالأنتشار في اراضي الأمبراطورية ، كان اسلوب الأنتاج الأقطاعي مرحلة لها قانونيتها وتقدميتها في تطور المجتمع الأنساني الصاعد .

١- نشوء وتكوين النظام الأقطاعي :

في المراحل الاولى لنشوء العلاقات الأقطاعية اخذت تتكون السمات الأساسية لأسلوب الأنتاج الأقطاعي ، وبالأخص العلائم المميزة للملكية العقارية الأقطاعية ، ونحصر جوهر عملية انتشار الأقطاعية بشكل عام فيما يلي :

أ-ان ملكية الأرض في مجتمع المشاعية البدائية وما تفرع عن المشاعية الملكية فلاحية فردية ، وكذلك مختلف انواع الملكية الأرضية والقديمة وجد في المجتمع العبودي ، انتقلت الى ايدي الأقلية الأرستقراطية الدينية وغير الدينية ، وهكذا تشكلت الملكية الأقطاعية للأرض .

ب- ان الفلاحين الأحرار وكذلك اصحاب الأراضي غير الأحرار من العبيد والمعمرين الذين يعودون باصلهم الى مجتمع عهد العبودية ، تحولوا الى فلاحين تابعين من الوجهة الأقطاعية ، ولم تكن الأقطاعية قط حدثا اوروبيا محضا ، بل وجدت في الشرق ايضا .

١- السمات الأساسية للنظام الأقطاعي :

من السمات الأساسية لهذا النظام مايلي :

أ- الملكية الأقطاعية للأرض :

ان وسيلة الأنتاج الأساسية في هذا المجتمع هي الأرض ، كانت ملكية الأرض ملكية احتكارية للأقطاعيين ، اما الأرض الحرة الموجودة في ملكية الفلاحين فكانت حالة استثنائية نادرة .

ب- الأقتصاد الطبيعي (الأقتصاد المغلق) :

ان اسلوب استغلال عمل الفلاحين قد تم بسيطرة الأنتاج الصغير ذلك وقد عرقل تشتت و تبعثر القوى المنتجة تطوير اقتصاد المجتمع الأقطاعي وجعل الأقتصاد الأقطاعي ذات اقتصاد طبيعي ومغلق ، كانت كل ملكية اقطاعية تعيش حياة اقتصادية منعزلة ونادرا ما يحدث التبادل التجاري مابين المقاطعات الأقطاعية المختلفة . وتامن وتنتج اغلبية الحاجات للأقطاعي وعائلته وخدمه وكافة الأقنان داخل المقاطعة الأقطاعية نفسها . وبهذه

الوسيلة ان الأقطاعيين يؤمنون لأنفسهم جميع المنتجات وان قضايا تجديد الأنتاج تجري على اساس الأقتصاد الطبيعي .

ج- رق الأرض (الأقنان) :

يقوم النشاط الزراعي في عهد الأقطاع على نظام يسمى برق الأرض وجوهر هذا النظام هو خضوع الرق تجاه سيد الأرض لعدد من الألتزامات ، مصدرها تبعيته لهذه الأرض اما بالمولد واما بطول الأقامة وفي هذا النوع من الرق تنفصم العلاقة القائمة على ملكية الرقيق وتحل محلها علاقة على اساس السيادة على الأرض من جهة والتبعية لهذه الأرض من جهة اخرى .

د- الريع الأقطاعي :

لقد تطور الريع العقاري وبدل اشكاله مع تطور اسلوب الأنتاج الأقطاعي ان اشكال ثلاث للريع العقاري الاقطاعي تمت في ثلاث مراحل من تطور الاقطاعية كما يلي :

١- ريع العمل (السخرة) :

لقد تجاوز الأستغلال الأقطاعي المسلط على الفلاحين الأقنان هذه الحدود حيث تم فرض التزامات اضافية عليهم منها عمل السخرة الأضافي (وهي عبارة عن قيام الفلاح القن بالعمل لصالح السيد الأقطاعي بشكل غير ارادي اي اكراهي وبالقوة والعنف وبدون مقابل عيني او نقدي).

٢- الريع العيني :

فهو عبارة عن الريع العمل معروضا في لون آخر مع بقاء جوهره الأقطاعي ، ان الريع العيني هو شكل اكثر تطورا من الشكل الأول ، الا انه يرافق معظم الحالات ريع السخرة . لقد ظهر ريع العيني في آخر مراحل الأقطاعية وعندما بلغ تطور القوى مستوى اكثر رقيا في اوروبا الغربية ظهر في

القرنيين (١٠و ١١) الميلادي ينفذ العمل الفائض من هذا النوع في استثمار الفلاح ، ان الفلاح او القن ينتج المنتوج الفائض الضروري في استثماراته الخاصة ثم يعطي الأقطاعي منتوجه الفائض بشكل اتاوة .

٣- الريع النقدي:

انه الشكل المحول للريع العيني ، ان تباين الريع النقدي عن الريع العيني يستقر في ان الفلاح كان يدفع للأقطاعي المنتوج الفائض عينا ، اما في هذه الحالة كان يدفع نقدا اي يدفع ثمن المنتوج .

١- تفكك وتفسخ المجتمع الأقطاعي :

يمكن تحديد اهم العوامل التي ادت الى انهيار وتفكك هذا النظام بما يلي :

أ- نمو وتطور القوى الأنتاجية :

لقد نشأت في هذا المجتمع قوى انتاجية جديدة اكثر تطورا مما كان موجودا في العهد العبودي ومنها :

١- انتشار استخدام المحراث الحديدي ، والمشط ذي الأسنان الحديدية وادوات عمل حديدية اخرى .

٢- اما في نطاق الأنتاج الحرفي تحسنت باستمرار ادوات معالجة المنتوجات الصناعية ، وحدوث تقدم في عملية صهر الحديد والمعادن الأخرى واختراع افران عالية وانتاج الأدوات من الحديد .

٣- ظهور المدافع النارية في القرن (١٤) مع استخدام البارود في الأعمال الحربية مما ساعد على تطوير قوى الأنتاج في الصناعات الحربية .

٤- تطور صناعة الغزل والنسيج بانتشار استخدام انواع النسيج والشرائط وتحسين صبغ القماش .

هذه التبدلات التكنيكية كلها دلت على النمو الكبير في القوى المنتجة . وزيادة الأنتاج .

ب-ظهور الدولة القومية :

كانت الأزمة الأقتصاديةالتي يتخبط بها هذا النظام والمتمثلة بانخفاض الناتج ، اضافة الى المقاومة الشديدة والعديدة من الثورات الفلاحية التي هزت كيانه الأمر الذي ادى الى تقليل عدد دويلات (المقاطعات او الوحدات)الأقطاعية واصبحت مقاليد الحكم تنتقل الى افراد قلائل من الحكم اصبحوا ملوكا واسسوا امبراطوريات مركزية قوية مما ادى الى تقليص سلطة الأقطاع .

ج- الأكتشافات الجغرافية:

احتلت الأكتشافات الجغرافية اهمية كبيرة كعامل من عوامل تفكك المجتمع الأقطاعي ، ان هذه الأكتشافات قد بقت بصماتها واضحة على تطور التبادل والتجارة الخارجية الأوروبية وكسرت القيود التي كانت مفروضة على تنقل السلع والبضائع خاصة انتقال السلع الى العالم الجديد . مما ادى بدوره الى حدوث تطور كبير في قوى الانتاج وانتقال من انتاج للاكتفاء الذاتي الى الأنتاج لأجل السوق وتحقيق الارباح.

د- هناك مجموعة اخرى من العوامل مهمة اسهمت في انهيار هذا النظام بشكل اوبآخر ومن هذه العوامل:

١- ازدياد عدد السكان بشكل كبير نسبيا مما سبق من العهود.

٢- عصر النهضة الفكرية والاصلاحات الدينية والاجتماعية وخاصة في انكلترا بعد تاسيس الكنيسة الأنكليكانية وتاسيس المذهب البروتستانتي وانفصاله عن الكنيسة الكاثوليكية في الفاتيكان في بداية القرن (١٦).

رابعا - النظام الرأسمالي:

تبلورت المهدات الأولى لقيام المجتمع الرأسمالي خلال القرنين (١٤ و ١٥) الميلادية في مدن ايطاليا الشمالية وبعض اجزاء الاراضي المنخفضة في الوقت الذي كانت العلاقات الاقطاعية مازالت قوية، غير ان قيام العلاقات الراسمالية في دول الغرب الأوروربي بدأت منذ القرن (١٦) الميلادي عندما بدأت الرأسمالية تظهر نفسها كتشكيلة اقتصادية واجتماعية ، ولقد تجلى ظهور الراسمالية وانهيار الأقطاع بتصفية القنانة وعمل السخرة في انكلترا اولا ثم في فرنسا وايطاليا والأراضي المنخفضة.

١- المباديء الأساسية للنظام الراسمالي:

ان النموذج النظري للنظام الراسمالي او (اقتصاد السوق الحر) يفترض ان هناك حرية للملكية الفردية وحرية للتصرف الأقتصادي في شتى مجالات الأنتاج والأستهلاك والأدخار وبناءً على هذا فان مؤسسات النظام تتضمن ، الملكية الخاصة، ونظام الميراث والمنافسة ، ودافع الربح ، وحرية النشاطات الأقتصادية ، وآلية الأسعار.

ا– الملكية الخاصة:

ينصرف مفهوم الملكية الخاصة الى حق التملك والتصرف واستخدام الثروة للحصول على دخل. وتكون الملكية خاصة في كل من سلع الأنتاج وسلع الاستهلاك وفي راسالمال النقدي . وتؤدي الملكية الخاصة لوسائل الأنتاج الى خلق وظائف اجتماعية تتمثل في اللامركزية في اتخاذ القرارات عن طريق توزيع الثروة والدخل. والحافز على تجميع الثروة وتوفير الضمان المادي للافراد.

ب– المنافسة ودافع الربح:

وتعني تنافس بعض الأفراد مع بعض بهدف زيادة رفاهيتهم الأقتصادية وللمنافسة اهمية كبيرة في النظام الراسمالي ، وان الدوافع الأنتاجية في ظل هذا النظام تقوم على اساس رغبة الفرد في تحسين مركزه المادي ورفاهيته الشخصية ويسمى هذا الدافع ايضا (المصلحة الشخصية).

ج–حرية النشاطات الأقتصادية :

اي ان الفرد حر في اختيار المهنة التي يريدها ولصاحب المال حرية استثماره في اي انواع النشاط الأقتصادي.

د– آلية الأسعار :

يعني ان التحكم في النشاط الأقتصادي يكون عن طريق جهاز الأسعار الذي يقوم بالتنسيق بين قرارات المستهلكين وقرارات المنتجين بحيث يكون الأنتاج النهائي محققا لرغبات الأستهلاك . فاذا اقبل المستهلكون اقبالا كبيرا على سلعة ما ادى هذا الأقبال الى ارتفاع سعرها وبالتالي زيادة ارباح المنتجين

وهذا الأمر يجذب منتجين آخرين الى انتاج هذه السلعة فيزداد عرضها وهذا يؤدي الى انخفاض سعرها وتقل ارباح المنتجين فيقللون الأمنتاج وهكذا الى ان يتحقق سوق السلعة نوعا من التوازن عند سعر لايدعو الى التغير.

١- دور الرأسمال التجاري في نشوء الرأسمالية :

لقد لعب الرأسمال التجاري دورا هاما في تفسخ الأقطاعية و نشوء العلاقات الرأسمالية ، وفي الأنتقال من الانتاج السلعي البسيط الى الانتاج السلعي الرأسمالي ، وانحصر عمليا دور الراسمال التجاري في تسريع تفسخ الأقتصاد الطبيعي وانهيار المجتمع الأقطاعي ، وكما لعب في جمع وتراكم سلع الحرفيين بيد التجار وبهذا سهل الرأسمال التجاري نشوء السوق الوطنية العالمية ، وسرع عملية تهديم الحرفيين والمنتجين الصغار وحولهم الى عمال. لقد مرّ الراس المال التجاري بعدد من المراحل منها:

أ- قيام التجار بشراء المنتجات المصنوعة من قبل الحرفيين ومن ثم بيعها في السوق وسميت هذه المرحلة بمرحلة احتكار الشراء .

ب- مرحلة تشابك العمليات الوسيطة لشراء المنتجات الجاهزة وبيعها مع عمليات اعطاء القروض للمنتجين بأسعار فائدة وفق شروط قاسية .

ج- قيام التجار بتزويد الحرفيين بالمواد الأولية الضرورية لأنتاجهم ، وهكذا عزلوا الحرفيين عن سوق البيع وعن سوق شراء المواد الأولية وهكذا سيطر التجار على اسواق بيع السلع الجاهزة واسواق شراء المواد الأولية.

د- قيام التجار بتوزيع المواد الأولية الازمة لأنتاج المصنوعات في المنازل، وكان هذا الشكل من الرأسمال التجاري قد حول المنتج السلعي الصغير

المستقل السابق الى عامل ماجور ينتج السلعة بناءا على الطلب ويصنعها من المواد التي يقدمها التاجر.

لقد عرفت الفترة التي من خلالها انهار المجتمع الاقطاعي ونشأت العلاقات الرأسمالية بفترة التراكم البدائي للراسمال ، ومن الاسباب الرئيسية التي ادت الى عملية التراكم تلك هي عوامل داخلية وخارجية.

من العوامل الداخلية هو الأدخار الداخلي وهو عملية تخصيص جزء من الدخل لغير الأستهلاك وانفاقه في المجال الأستثماري . اما العوامل الخارجية فكانت تتركز في عمليات السلب والنهب التي تعرضت لها الموارد الطبيعية والبشرية (التجارة المثلثية ، تجارة العبيد) لشعوب المستعمرات ويكفي الأشارة الى ان اسبانيا وحدها استولت ما بين اعوام (١٥٢١-١٦٦٠) على (١٠٠٠) طن من الفضة و (٢٠٠) طن من الذهب في القارة الأمريكية اللاتينية.

١- مراحل تطور الراسمالية:

في سياق تطور المجتمع الراسمالي عرفت الراسمالية المراحل الآتية:

أ-التعاونية الراسمالية البسيطة:

في هذا الشكل من العمل يقوم عدد من الأشخاص معا وبشكل منهجي بسياق عمل واحد او بعمليات متباينة ولكنها مرتبطة فيما بينها والتعاونية الراسمالية البسيطة هي اول مرحلة في تطور الراسمالية . انها نقطة انطلاق الأنتاج الراسمالي ، وشكلت التعاونية تطورا تاريخيا كنقيض للأقتصاد الفلاحي والأنتاج الحرفي الفردي ، وانها نشأت عن الأنتاج الصغير المبعثر.

كانت الورشة الصناعية الراسمالية في بداية عهدها تتميز عن ورشة المنتج الحرفي الصغير فقط بعدد العمال الكبير العاملين معا في وقت واحد، وفي التعاونية في البداية لم يكن هناك تقسيم للعمل ،والعمال جميعا يقومون بنوع واحد من العمل ، الا ان الأنتاجية اكثر بشكل واضح من انتاجية العمل الحرفي. وعلى هذا الأساس فالتعاونية الراسمالية البسيطة ادت الى :

١- ازدياد انتاجية العمل .

٢- تقليص زمن العمل الضروري لأنتاج السلع .

٣- تخفيض كلفة الأنتاج وارتفاع الأرباح .

٤- انخفاض اجور العمال وزيادة الأرباح .

٥ - انفصال عنصر العمل عن عنصر رأسالمال .

ب- مرحلة الأنتاج في المصانع اليدوية (المانيفاكتورة) وتقسيم العمل :

ساد الشكل المانيفاكتوري للأنتاج خلال الفترة الممتدة ما بين منتصف القرن (١٦) والنصف الأول من القرن (١٨) . المانيفاكتورة هي تعاونية قائمة على اساس تقسيم العمل والتخصص في عملية الأنتاج وهي عبارة عن حلقة وسيطة بين الحرفة والأنتاج السلعي الصغير من ناحية وبين الصناعة الآلية الضخمة من ناحية اخرى . اما الاساس التكنيكي للمانيفاكتورة فكان التكنيك الحرفي اليدوي ، وهذا ما يقربها من الورشة الحرفية الصغيرة .

حدث تخصص في العمل على اساس تقسيم العمل ان عملية الأنتاج تجزأ الى عمليات تفصيلية يقوم بها العمال بشكل منفرد، وانقسمت المانيفاكتورة الى شكلين (شكل متناسق) و (شكل متباين) يقصد بشكل المتناسق ان يمر الناتج في عمليات متعاقبة ومترابطة فيتم تقسيم العمل على عمليات معينة.

اما في الشكل المتباين يتم تقسيم العمل بين العمال على اساس اجزاء يكون مجموع هذه الأجزاء المنتوج الجاهز .

في سياق الأنتاج المانيفاكتوري حدث انفصال بين العمل الفكري والعمل العضلي ، بالأضافة الى نشوء سلسلة من التدرج الرتبوي الاداري وان الأهمية التاريخية لهذه المرحلة هي انها هيأت الشروط الضرورية للأنتقال الى المرحلة التالية من تطور المجتمع الرأسمالي وهي مرحلة الصناعة الآلية.

ج- مرحلة الأنتاج الصناعي الآلي :

ان الانتاج القائم على اساس الآلات يشكل المرحلة الثالثة في تطور الراسمالية ، كانت القوة العاملة في المانيفاكتورة تشكل نقطة انطلاق والأنعطاف في اسلوب الانتاج في حين لعبت وسيلة العمل الدور ذاته في الصناعة الضخمة ، لقد بدات الثورة الصناعية مع اختراع الآلة العاملة وانتشارها وكانت الالة في البداية تحرك بقوة الأنسان او الحيوان او الرياح ، وان اختراع الآلة البخارية كان ثورة في ميكانيكية الحركة . وان ما يميز الراسمالية في هذه المرحلة هو الانتاج الآلي ومع قيام الصناعة الآلية الضخمة وانتشار الآلات في المصانع طغت الراسمالية نهائيا على الأقطاعية وغدت اسلوب الأنتاج السائد .

د- مرحلة الثورة الصناعية وتراكم الراسمالية :

ازدادت الكمية الكلية لرأس ألمال وفي سياق التراكم الراسمالي خضعت مختلف مكونات رأس ألمال لتبدلات غير متكافئة ، فنجم عن ذلك تبدل في تركيبة رأس ألمال نفسها . ان الثورة الصناعية والتقدم التكنيكي يعني نمو اسرع

لقسم من رأس ألمال الموجود ومنها وسائل الأنتاج (الآلات ، البنى التحتية ، موادأولية ...الخ) اي الرأس ألمال الثابت وعلى عكس ذلك يزداد رأس ألمال المنفق على شراء قوة العمل ببطء ، وان العلاقة بين رأسالمال الثابت والرأسمال المتغير تسمى بالعلاقة العضوية او التركيب العضوي لرأسالمال .

ان التركيب العضوي لرأس ألمال تختلف من صناعة لأخرى كلما كانت الآلات اكبر مقابل عدد العمال المستخدم ترتفع التركيبة ومع التراكم الرأس مالي يزداد التركيب العضوي للرأسمال [اي يتناقض جزء راسالمال المتغير (قوة العمالة) ويزداد رأسالمال الثابت] ويزداد حجم راس المال في سياق تجديد الأنتاج الرأسمالي نتيجة تجمع الراسمال وتمركزه وهذه العملية تسمى تركز وتمركز رأسالمال ، وهي اساسا عملية نمو الرأسمال الناجم عن اندماج رؤوس اموال عديدة في راسمال واحد اكبر شأنا ويمتص عن طريق المنافسة والمزاحمة المؤسسات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ، وان اندماج رؤوس الأموال متعددة في راس مال واحد يتم عن طريق تشكيل شركات اعتيادية وشركات مساهمة .... الخ.

ه–مرحلة الأحتكارات والأمبريالية :

ظهرت هذه المرحلة في العقد السابع والثامن من القرن (١٩) واستمرت مع تغيرات كبيرة لغاية نهاية العقد الثامن في القرن (٢٠) وتميزت هذه المرحلة بما يلي :

١- اندماج رأسالمال الصناعي مع راس المال المصرفي (التجاري) وتكوين الرأسمال مالية .

٢- ظهور الشركات الأحتكارية والتكتلات الأقتصادية مثل (كارتلات ، ترست ، كونستيوم الدولي).

٣- انتشار شركات متعدد ومتعدية الجنسيات خاصة في النصف الثاني للقرن العشرين .

٤- اعادة توزيع مصادر الموارد الأولية بين الدول الرأسمالية الكبيرة .

و- مرحلة العولمة :

هذه آخر مرحلة من تلك المراحل التي وصلت اليها الرأسمالية لحد الآن وظهرت في بداية تسعينيات القرن الماضي وذلك مع انهيار الأتحاد السوفيتي وزوال الحرب الباردة ونظام القطبين ، وانتهاء اسلوب رأسمالية الدولة مع زوال النظام الأشتراكي السوفيتي . اما من الناحية الأقتصادية انتشر اسلوب الأستثمار المباشر في الدول النامية وسيطرة الرأسمالية والشركات العملاقة وتطور التجارة الالكترونية .

خامساً – النظام الاشتراكي :

مفهوم وخصائص النظام الاشتراكي :

الاشتراكية كنظام اقتصادي تعني تملك المجتمع لوسائل الانتاج واستخدامها لتحقيق اهدافه وتوجيه العملية الانتاجية بما يتفق وحاجة الجماعة في ظل التخطيط العلمي الشامل مع اعتماد سياسة خاصة في توزيع الدخل القومي تراعى فيها مبادىء العدالة الاجتماعية وتقاوم الاستغلال، وتقضي على اسباب التفاوت في الدخول والثروات .

الدولة في ظل هذا النظام تعمل على تنظيم الانتاج على النحو الذي يحقق مصلحة الغالبية من الشعب ،عن طريق الملكية الجماعية لوسائل الانتاج والرقابة الجماعية على عناصر الانتاج والتوزيع .

خصائص النظام الاشتراكي :

١ – الملكية العامة لوسائل الانتاج :وتعتبر من اهم خصائص النظام الاشتراكي ،اذ تحول ملكية وسائل الانتاج من مالكيها الرأسماليين الى الملكية العامة – اي المجتمع باسره – وان الهدف من وراء نقل الملكية هو تحقيق المساواة الاجتماعية والقضاء على عوامل الاستغلال.

٢ – التخطيط المركزي الشامل : يعتمد النظام الاشتراكي اسلوب التخطيط المركزي للفعاليات الاقتصادية لتحقيق اهداف اقتصادية محددة مركزيا من قبل الدولة ويتم عن طريق التخطيط استثمار الموارد القومية بافضل طريقة لتحقيق رفاهية المجتمع وبناء التنمية المتوازنة بين مختلف فروع الاقتصاد.

٣ – التوزيع العادل للدخل والثروة : يحاول النظام الاشتراكي تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي ،على افراد المجتمع والقضاء تدريجيا على اسباب التفاوت في الدخول والثروات وان هذه الخصوصية تجد اساسها في نمط الملكية لوسائل الانتاج حيث يتم توزيع الدخل القومي في ظل النظام الاشتراكي ،على

اساس مراعاة مبادىء العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص ،مما يحول دون قيام ظاهرة التفاوت في الثروات والدخول بين افراد المجتمع.

٤ – العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص : ويعني ذلك خلق الظروف الاقتصادية والاجتماعية ،التي تتيح الفرصة لجميع الافراد بشكل متكافيء في العمل والعيش والتمتع بالحياة ،اي ان يكون لكل فرد فرصة متساوية في الكسب والتعلم ،وفي توزيع الدخل.

الفصل الثالث

نظرية الطلب والعرض

المقدمة:

تلعب السوق الدور الرئيسي فى الحياة الأقتصادية لكافة المجتمعات ،بغض النظر عن مستوى التطور الأقتصادى فيها ،وخاصة تلك التى تطبق نظام اقتصاديات السوق الحر ،او النظام الأقتصادي المختلط،والتى تعتبر ان معالجة المشكلات الاقتصادية تتم خلال نظام السوق ،ويعتبر السوق النظام الرئيسى الذى يتم من خلاله تحديد كمية ،ونوعية السلع ،والخدمات التى يرغب قطاع الاعمال بانتاجها ،وكيفية توزيعها كما ان السوق هى التى تحدد اسعار عناصر الانتاج المشاركة فى العملية الانتاجية.

ويتم تحديد السعر فى السوق ،من خلال تفاعل قوى الطلب ،والعرض على السلع .لان قيمة السلعة ،او الخدمة تعتمد على المنفعة التى يحصل عليه المستهلك منها من ناحية ،وتكلفة انتاجها من ناحية اخرى .فماذا نعنى بالسوق؟

تعريف السوق : Definition Of Market

تعتبر السوق المكان الذى يجتمع فيه كل من البائع (منتج السلعة الذى يعرض سلعته ،وهو جانب اول فى السوق) والمشتري (المستهلك الذى يطلب السلعة ،ويمثل الجانب الثانى فى السوق) بحيث يقوم كل منهما بعملية

تبادلية يحصل خلالها المستهلك على السلعة ،بينما يحصل المنتج على ثمن هذه السلعة.

اذن ،عندما يقرر المستهلك الحصول على سلعة معينة فانه سيقرر الذهاب الى المكان الذى تباع فيه هذه السلعة (السوق السلعة) .فمثلا يوجد لدينا سوق الملابس ،سوق السيارات ،سوق للاجهزة الكهربائية ،وهكذا.

السوق :اطار يشتمل على مجموعة من المشترين والبائعين على اتصال وثيق ويمكن اجراء التبادل بينهم دون اية قيود.

نطاق السوق :ما يجب ملاحظته ان السوق يجب ان لا يرتبط بمكان معين محدد كاسواق النفط والذهب العالمية .فى نفس الوقت ،فان كثير من الاسواق لاتتطلب ان يتقابل فيها كل من البائع (المنتج) مع المشترى (المستهلك) لاتمام عملية البيع والشراء (مثلا :التبادل عن طريق الانترنت).

نطاق السوق: سوق محلية (سوق أربيل)

سوق اقليمية (سوق اقليم كوردستان)

سوق عالمية (سوق لندن)

العوامل التى تحدد نطاق السوق :

١-طبيعة السلعة ٢- االعادات والتقاليد

٣-سهولة المواصلات ٤-الحواجز الجمركية.

عناصر السوق:

١-وجو دسلعة أوخدمة معروضة للبيع وقابلة للتبادل .

٢-وجود الطلب من المشترين على السلعة او الخدمة .

٣-تحديد سعر معين للسلعة من خلال تفاعل قوى الطلب والعرض .

٤-حرية الاتصال بين الاطراف المتبادلة فى السوق بدون قيود.

الطلب
DEMAND

يمثل الجانب الاول في السوق و هو الدور الذي يقوم به المستهلك الذي يطلب السلع و الخدمات المختلفة. ففي مقابل كل سعر محتمل للسلعة الذي ينوي المستهلك شراءها، نجد كمية معينة سيقوم المستهلك بشرائها و طلبها.

معنى الطلب: مجرد رغبة المستهلك في الحصول على السلعة لا يعني ذلك طلباً، ما لم تكن هذه الرغبة مدعومة، و معززة بقدرة شرائية.

> **الطلب: عبارة عن التعبير عنالرغبة و المقدرة على اكتساب كميات معينة من شيء عند سعر محدد وخلال فترة زمنية معينة .**

من التعريف، نلاحظ ان الطلب الفعلي يحتوي على مجموعة من العناصر هي:

أ- الحاجة والرغبة: فحاجة الانسان تتمثل في رغبته في اقتناء (الحصول) على اشياء نافعة لديه، و تكون نافعة لأنها تشبع رغبة ضرورية(ملحة) لديه.

ب- القدرة الشرائية: أي القدرة على دفع ثمن للشيء الذي يحقق المنفعة.

ج-ان يكون للسلعة سعر محدد.

د-ان تتم عملية الشراء خلال فترة زمنية محددة.

و هذه العناصر يجب ان تكون مجتمعة، اذا لم تتوافر العناصر السابقة في أي طلب، فيطلق عليه الطلب غير الفعلي.

جدول الطلب: Demand schedule

جدول الطلب: يعبر عن الكميات المطلوبة من سلعة ما عند تغيرالاسعار (الاسعار المختلفة, خلال فترة زمنية معينة, في سوق معين)

يجب الملاحظة ان جدول الطلب يختلف من سلعة الى اخرى و يختلف لنفس السلعة من فترة زمنية الى اخرى.

السعر	الكمية المطلوبة
٣	١١
٤	٩
٥	٧
٦	٦
٧	٣
٨	١

قانون الطلب

Law of Demand

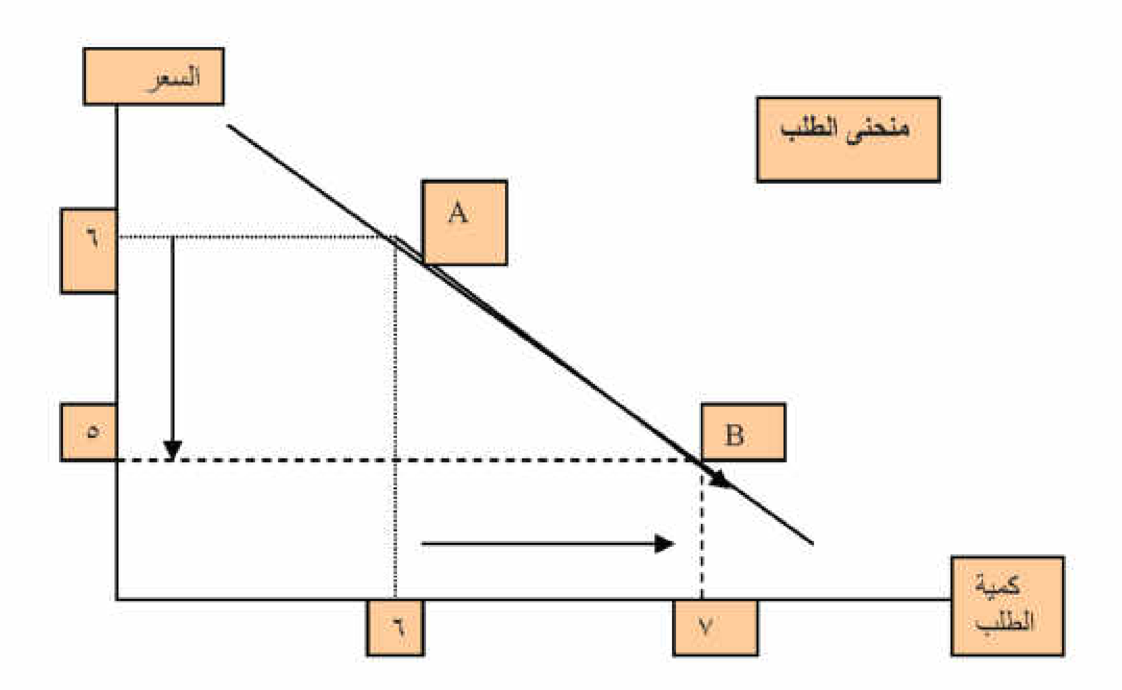
يوضح العلاقة العكسية بين سعر السلعة ما، و الكمية المطلوبة منها . إذ كلما ارتفع سعر السلعة ما في السوق، كلما انخفضت الكميات التي يستطيع الفرد الحصول عليها من السلعة، وكلما انخفض سعر السلعة كلما زادت قدرة المستهلك في الحصول على كميات أكثر من السلعة.

قانون الطلب: الكمية المطلوبة من سلعة معينة تتغير عكسيا بشكل عام, مع تغير السعر الذي تباع به السلعة في السوق مع ثبات العوامل الأخرى على حالها

منحنى الطلب

Demand Curve

يظهر بيانيا تلك الكميات المطلوبة من سلعة معينة عند مستويات الأسعار المختلفة لتلك السلعة في فترة زمنية معينة و في سوق معين، و يجب الذكر بأن منحنى الطلب يختلف من سلعة إلى أخرى.



منحنى الطلب: التمثيل البياني لجدول الطلب

خصائص منحنى الطلب:

١-انه ينحدر إلى الأسفل .

٢-و يتجه من اليسار إلى اليمين.

٣-محدب إذا تم النظر إليه من نقطة الأصل.

لأجل تمثيل منحنى الطلب يجب معرفة ما يأتي :

١- ان المحور الرأسي (العمودي) يمثل الأسعار، و المحور الأفقي يمثل الكميات.

٢- ان منحنى الطلب سالب الميل بسبب العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة من سلعة معينة.

٣- ان منحنى الطلب يصور الحالة في فترة قصيرة من الزمن، و ان شكل المنحنى يمكن ان يختلف مع تغيير الزمن.

٤- ان أي نقطة على المنحنى تمثل انخفاض او ارتفاع في الكمية المطلوبة من السلعة إذا تغير سعرها مع افتراض ثبات العوامل الأخرى .

محددات الطلب (Determinants of Demand):

لقد تم الذكر بان العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة و سعر هذه السلعة ، هي علاقة عكسية دلالة على انه كلما انخفض السعر كلما زادت الكمية المطلوبة و لكن مع افتراض ثبات العوامل الأخرى التي تؤثر على الكمية المطلوبة، فما هي هذه العوامل؟ و ما أثرها على السلعة؟

١- عدد المشترين أو المستهلكين : Number of Bugers

على فرض بقاء العوامل الأخرى على حالها ، فإن الطلب على مختلف السلع سوف يزداد مثلاً بظهور مستهلكين جدد للسلعة(تأثير الدعاية والإعلان)، أو بزيادة عدد السكان، فإذا كانت الزيادة من خلال المواليد الجدد، فمن المتوقع زيادة الطلب على ملابس الأطفال و اللعب و غيرها . و في جميع الأحوال ، فإن الزيادة في عدد السكان يؤدي الى زيادة الطلب على المنازل و السلع الغذائية و الملابس. (فالعلاقة هي علاقة طردية).

٢- دخول المستهلكين : Consumers Incomes

بأرتفاع الدخل للفرد يزداد طلبه على السلع ، و لكن هنا لا بد من التفريق بين نوعين من السلع .

أ- السلع الكمالية او الترفيهية.

ب- السلع الرديئة(السلع الدنيا)*.

فالارتفاع العام لدخول المواطنين يرفع من مستوى معيشتهم و يزيد من إقبالهم على شراء السلع الكمالية او الترفيهية(كالتلفزيون، الفيديو، و الكمبيوتر) و بانخفاض المستوى العام للدخول ينخفض الطلب على هذه السلع ، و يزداد الطلب على السلع الرديئة(كالملابس المستعملة).

(العلاقة بين الطلب و الدخل النقدي هي علاقة طردية).

٣- أذواق المستهلكين: Consumer Tastes

يعتبر من العوامل الرئيسية التي تؤثر في طلبه على السلع، فكلما اعطى المستهلك افضلية لسلعة ما في الاستهلاك، كلما زاد الطلب عليها ، و العكس صحيح و ازدياد حاجات المستهلكين تعتمد على:

أ. طبيعة السلعة .

ب. مدى الحاجة اليها.

ج. جودتها

د. أمور أخرى مثل الدعاية و الإعلان

هـ. العادات و التقاليد : ففي بعض الدول يقوم السكان بأستعمال الشاي بدرجة كبيرة و في دول اخرى يستهلكون القهوة اكثر و هكذا.

(العلاقة هي علاقة طردية)

---

*السلع الرديئة(السلع الدنيا):هي السلع يزداد شرائها عندما يصل دخل المستهلك، والعكس صحيح فأن شرائها يقل عندما يزداد دخل المستهلك، ومن الجدير بالذكر فأن (السلع الرديئة) تسمى بـ(سلعة الفقراء)، ويجب القول ان السلع الرديئة ليس بالضرورة أنها ذو الفائدة.

- اسعار السلع الاخرى: Prices other Goods

في كثير من الاحيان يتغير طلب المستهلكين على سلعة ما، بسبب التغييرات التي تحدث في اسعار السلع المرتبطة بها، و هنا يجب التمييز بين هذه السلع:

أ- السلع المكملة Complementary Goods

و هي السلع التي تعتبر ضرورية لسلع الاخرى فالبنزين مادة مكملة للسيارة، السكر و الشاي، وغيرها.

فارتفاع اسعار السيارات، سيؤدي الى انخفاض الطلب على البنزين و العكس صحيح.

(العلاقة بين الطلب و اسعار السلع المكملة هي علاقة عكسية).

ب- السلع البديلة: Substitute Goods

وهي السلع التي يمكن أن تحل محل السلع الاخرى عند ارتفاع اسعارها، فالفواكه انواع مختلفة و يمكن ان تحل محل بعضها البعض، فالمستهلك عندما يرى ان سعر كيلو التفاح مرتفع يمكن ان يستبدله بالموز او البرتقال الى غير ذلك و الدجاج بديل للحم والسمك.

(العلاقة بين الطلب و اسعار السلع البديلة هي علاقة طردية)

٥- توقعات المستهلكين : Consumers expectation

لتوقعات المستهلكين اثر على زيادة الطلب أو نقصه على سلعة ما، فإذا ما توقع المستهلكون ارتفاع سعر سلعة ما في السوق ، فإنهم سيقبلون على زيادة طلبهم على السلعة، و العكس صحيح فعلى سبيل المثال يتوقع مستهلكو مادة النفط لغايات التدفئة ارتفاع اسعار هذه المادة في فصل الشتاء ، و لذا يقبلون على شرائها في فصل الصيف وتخزينها الى ان يحين استخدامها خوفاً من ارتفاع الاسعار الشتاء .

(العلاقة بين التوقعات و الطلب علاقة طردية).

العرض Supply

يمثل الجانب الثاني للسوق و هو الدور الذي يقوم به المنتج عندما يقوم بأنتاج و بيع السلع والخدمات المختلفة، و عليه فإن العرض يشتمل على العناصر الآتية:

١-كمية يقدمها المنتجون للبيع

٢-في سوق معين

٣-من سلعة او خدمة معينة

٤-عند سعر معين

٥-في فترة زمنية معينة

تبين بان العرض حتى يكون عرض فعلي، يجب ان تكون هناك سلعة معروضة في السوق، و الغاية من عرضها للبيع، و ان يكون لها سعر معين و ان ترتبط بفترة زمنية معينة.

> العرض :رغبة و قدرة البائع او المنتج على توفير مختلف الكميات الممكنة من سلعة ما بأسعار متوافقة معها في فترة زمنية معينة.

جدول العرض: Supply Schedule

في مقابل كل سعر محتمل ينوي المنتج عرضها، نجد كمية معينة سيقوم المنتج بعرضها و بيعها في فترة زمنية معينة، و هذا ما يسمى بجدول العرض .

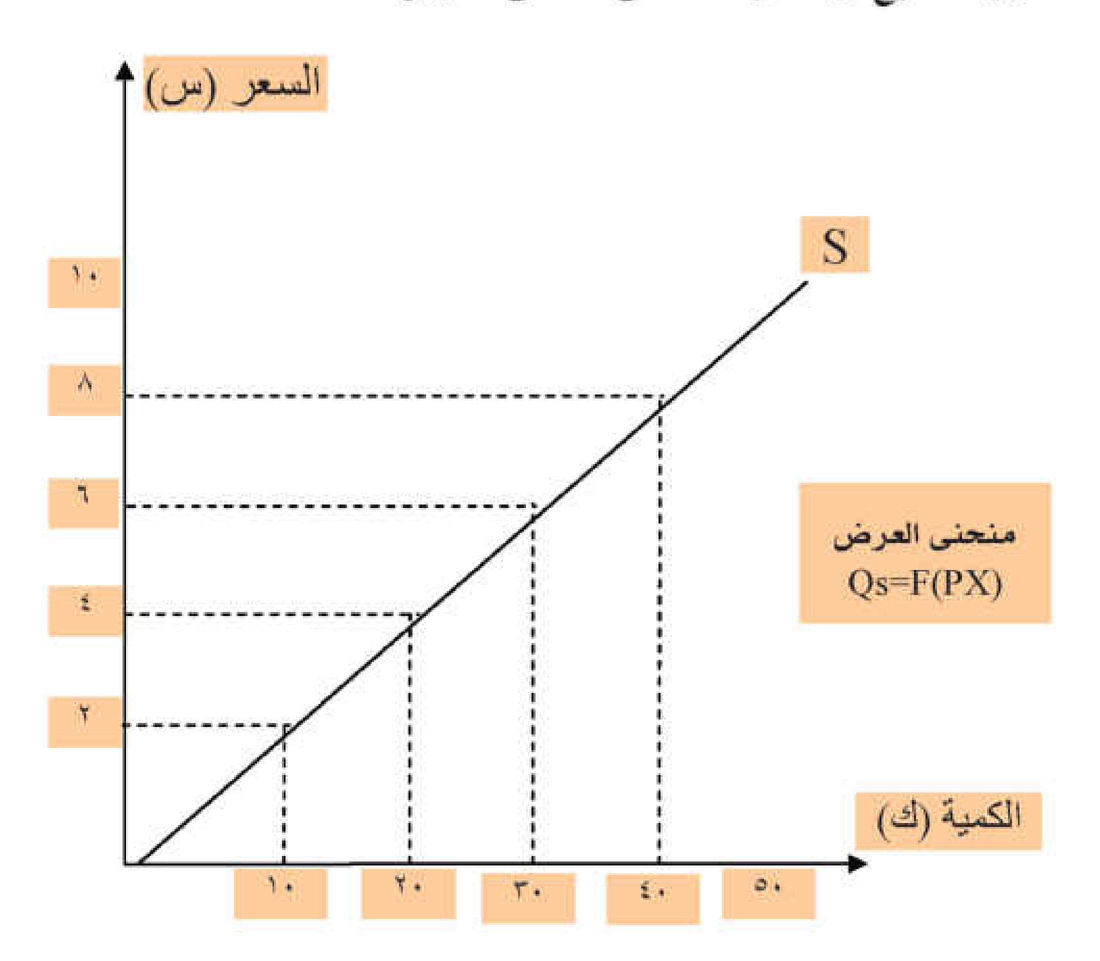
> جدول العرض: يعكس الكميات المختلفة من السلعة التي يرغب و يستطيع المنتج انتاجها و بيعها عند مستويات اسعار مختلفة في سوق معين و في فترة زمنية معينة.

يمثل الجدول الآتي جدول العرض لمنتج معين من سلعة معينة مــن خــلال فــترة زمنية معينة.

السعر (س) Price (P)	كمية المعروضة (ك-م) Quantity Supplied(QS)
١٠	٥٠
٨	٤٠
٦	٣٠
٤	٢٠
٢	١٠

يلاحظ من الجدول أن انخفاض السعر من (١٠) دينار الى (٨) دينار أدى الى انخفاض الكمية المعروضة من (٥٠) وحدة الى (٤٠) وحدة ، و ارتفــاع الســعر من(٦) دينار الى (٨) دينار مثلاً أدى الى زيادة الكمية المعروضة من (٣٠) وحدة الى(٤٠) وحدة، وهذا يفسر : العلاقة الطردية بــين التغــيير في الســعر والتغيير في الكمية المعروضة من السلعة.

منحني العرض: هو التمثيل البياني لجدول العرض ، فلو اخذنا جدول العـرض السابق نستطيع ان نحصل منه على منحنى العرض.



يلاحظ من منحنى العرض ما يأتي :

١- انه يرتفع من الاسفل الى الاعلى و يتجه من اليسار الى اليمين.

٢- ان اتجاهه يدل على ان الكمية المعروضة تزيد بأرتفاع السعر و تقل بانخفاضه.

٣- العلاقة بين الكمية المعروضة و السعر هي علاقة طردية(موجبة +).

قانون العرض: Law of Supply

كلما ارتفع سعر السلعة، كلما زادت الكمية المعروضة والتي يرغب المنتجون في عرضها ، و يحدث العكس عند انخفاض السعر، حيث يمتنع المنتجون عن عرض كميات كبيرة من السلع ، فالعرض يرتبط بتكلفة الانتاج ، فالمنتج لا يعرض سلعته بكميات كبيرة إذا كانت الاسعار لا تغطي التكلفة.

من ناحية اخرى فإن سعر السلعة ليس هو العامل الوحيد الذي يؤثر على الكميات المعروضة التي تعرض للبيع في السوق، فهناك عوامل اخرى سنأتي على ذكرها.

> قانون العرض: بافتراض بقاء الاشياء الاخرى على حالها , فان العلاقة بين السعر و الكمية المعروضة علاقة طردية.

محددات العرض: Determinants of supply

١- عدد المنتجين (البائعين) Number of sellers(producers)

من الطبيعي انه كلما زاد عدد المنتجين كلما زادت الكمية المعروضة في السوق، في حين ان انخفاض عدد البائعين او المنتجين يؤدي الى نقصان الكمية المعروضة .

> (العلاقة بين عدد المنتجين و الكميات المعروضة علاقة طردية)

٢- التقنية المستخدمة: Using Technology

هناك علاقة بين المستوى الفني الانتاجي و عرض السلعة ، فالمنتج يعمل دوماً على تطوير انتاجه و تحسين المستوى الفني للانتاج وذلك بهدف خفض

التكاليف و بالتالي زيادة الكميات المنتجة ، و هذا بدوره يؤدي الى زيادة العرض من السلعة ، و تحسين المستوى الفني للانتاج ويكون باستخدام الآت جديدة أو أساليب و وسائل فنية جديدة .

العلاقة بين المستوى الفني للانتاج و الكميات المعروضة علاقة طردية)

٣- أسعار عناصر الانتاج (المدخلات): Input prices

في حالة ارتفاع عناصر الانتاج (أو انخفاض) اسعار عناصر الانتاج لسلعة ما ، فأن ذلك يؤدي الى انخفاض(أو أرتفاع) تكاليف الانتاج وبالتالي زيادة(نقصان) الكمية المعروضة من السلعة.

(العلاقة بين اسعار عناصر الانتاج و الكميات المعروضة علاقة عكسية)

٤- الضرائب و الإعانات: Taxes and Subsidies

فزيادة الضرائب و الرسوم المفروضة على المنتجين تؤدي الى زيادة تكاليف الانتاج و هذا يؤدي الى انخفاض العرض ، في حين تلجأ الدولة احياناً ورغبة منها في تشجيع الاستثمار الى اعفاء بعض المشروعات الاقتصادية من الضرائب و هذا بالتالي يؤدي الى زيادة الكمية المعروضة نظراً لزيادة ارباحالمشروع.

كما تلجأ الدولة الى منح و اعطاء الاعانات لبعض الصناعات لتشجيعها على زيادة الانتاج و من ثم زيادة الكمية المعروضة، حيث ان منح الاعانات يؤدي الى خفض التكاليف.

(العلاقة بين الضرائب و الكميات المعروضة علاقة عكسية).

العلاقة بين الأعانات والكميات المعروضة علاقة طردية

التوازن و التفاعل (العرض و الطلب)

Equilibrium: The interaction between supply and demand

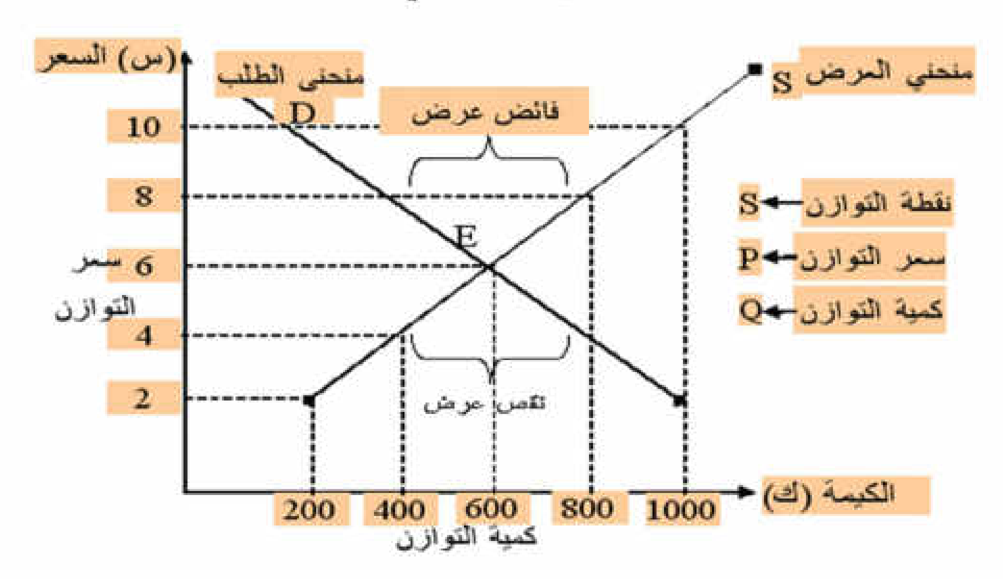
لا تكتمل السوق و تصبح سوق فعلية لأي سلعة ، الا بتفاعل الطلب متمثلاً في رغبة و قدرة المستهلكين في شراء السلعة عند سعر معين، و العرض متمثلاً في رغبة و قدرة المنتجين لعرض السلعة في السوق بهدف بيعها عند سعر معين، و هذا يعني ان العامل الرئيسي للسوق هو تفاعل قوى العرض مع قوى الطلب، و الذي ينتج عنه عادة سعر معين تباع به السلعة في السوق، و لتوضيح فكرة تفاعل قوى العرض و قوى الطلب في سوق سلعة معينة، نفترض الجدول الآتي الذي يبين الكميات المطلوبة و الكمية المعروضة عند مستويات مختلفة للسعر.

السعر (س)	الكمية المعروضة (ك مع)	الكمية المطلوبة (ك. مط)	حالة السوق
١٠	١٠٠٠	٢٠٠	٨٠٠ (فائض)
٨	٨٠٠	٤٠٠	٤٠٠ (فائض)
٦	٦٠٠	٦٠٠	٠ (توازن)
٤	٤٠٠	٨٠٠	-٤٠٠ (عجز)
٢	٢٠٠	١٠٠٠	-٨٠٠ (عجز)

نلاحظ من الجدول أنه عند سعر (١٠) دولارات للسلعة كانت الكميات المعروضة اكثر بكثير من الكميات المطلوبة، أي ان هناك فائض عرض بمقدار (٨٠٠) وحدة، وهذا يعني ان المنتج لا يستطيع بيع الكميات المعروضة عند هذا السعر، لان المستهلك يعتبر هذا السعر مرتفع ولن يقبل المنتج بهذا الوضع، لأن هذا الفائض يتراكم مع مرور الزمن، واذا اراد المنتج بيع كميات اكبر من السلعة لا بد من تخفيض السعر الذي بدوره يؤدي الى زيادة الكميات المطلوبة من السلعة، وصولاً الى حالة التوازن . ولاحظ عند السعر (٦)دولارات، حيث اصبحت الكميات المطلوبة

من السلعة مساوية للكميات المعروضة منها يعني هذا في السوق ان هـذه السـلعة اصبحت في حالة توازن و السعر (٦) هو سـعر التـوازن، و الكميـة (٦٠٠) هـي كمية التوازن.

و لو افترضنا ان السلعة تم عرضها في السوق بـ(٢)دولاريـن، فنجـد ان الكميـات المطلوبة منها كبيرة (١٠٠٠) وحدة كمـا هـو مـبين في الجـدول، بينمـا الكميـات المعروضة قليلة (٢٠٠) وحدة ، و هذا يعني نقص العرض(او عجز العرض)، وفائض في الطلب، و لكي يقبل المنتج بإعداد السوق بوحدات اضـافية مـن السـلعة لسـد الحاجة الطلب، فلا بد من رفع السعر ، و بالتالي يصل من جديد الى حالة التـوازن يمكن تمثيل حالة التوازن بيانياً على النحو الآتي:



تكون حالة التوازن في السوق السلع المختلفـة عرضـة للتقلبـات و السـعر لا يكون مستقراً دائماً ، و يعود ذلك الى تغييرات التي تحدث في آليـة السـوق ، وخاصة التغييرات في ظروف العرض و الطلـب، و يمكـن تلخـيص الاخـتلالات التي تحدث في السوق السلعة نتيجة تغييرات في العرض و الطلـب او كلاهمـا على النحو الآتي:

١- كلما كانت قوى الطلب على سلعة ما اكبر من قوى العــرض ، نــتج عــن ذلك نقص العرض ، وفي حالة ميل السعرالى الارتفاع فــان الكميــة المعروضــة Qs تكون اكبر من الكمية المطلوبة Qd .

٢- كلما كانت قوى العرض اكبر من قوى الطلب في سوق سلعة ما ، نتج عن ذلك فائض في العرض، كلما كان السعر يميل الى الانخفاض فالكميــة المطلوبــة Qd تكون اكبر من الكمية المعروضة Qs.

٣- اما اذا كانت هناك حالة من التساوي بين قوى الطلب و العرض في ســوق السلعة، كلما كان السعر مستقراً ، أو ثابتاً فتحصل حالة التوازن،اي ان :

الكمية المطلوبة Qd = الكمية المعروضة Qs.

الفصل الرابع

المرونة Elasticity

تعني المرونة بصفة عامة درجة الحساسية والاستجابة للتغيير في الشيء. فمرونة الطلب السعرية تعني درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغير في سعرها، و مرونة الطلب الدخلية تعني درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغير في الدخل.

المبحث الاول

أولاً: مرونة الطلب السعرية: Price Elasticity of Demand

ينص قانون الطلب –كما وضحنا سابقاً– على وجود علاقة عكسية بين التغير في سعر سلعة ما و التغير في الكمية المطلوبة منها. غير ان هذا القانون لا يشير الى مدى او نسبة التغير او مدى الاستجابة في الكميات المطلوبة للتغير او مدى استجابة في الكميات المطلوبة للتغير في سعر السلعة، أي ان قانون الطلب لا يوضح مدى او نسبة هذه الزيادة ، و لذلك كان لابد من اداة لقياس نسبة التغير في الكميات المطلوبة من السلع نتيجة للتغير في اسعارها بنسب معينة، و من هنا ظهر ما يسمى بمرونة الطلب السعرية.ولتوضيح مفهوم هذه المرونة و اشكالها نستعرض المثال الآتي الذي يهدف الى تبسيط فكرة مرونة الطلب.

نفترض ان سكان مدينة اربيل يتعاملون مع خمسة انواع من السلع عند كميات معينة ، وفقاً لاسعار معينة، و بافتراض ان اسعار التوازن في سوق هذه السلع قد انخفضت فما هي التغييرات التي تحدث في الكميات المطلوبة

السكر		أزهار الزينة		التفاح		الملح		قمصان شتوية	
p	Qd	p	Qd	p	Qd	p	Qd	p	Qd
١٠	١٠٠	١٠	١٠٠	١٠	١٠٠	١٠	١٠٠	١٠	١٠٠
٦	١١٠	٦	١٨٠	٦	١٤٠	٦	١٠٠	١٠	١٠

نلاحظ من المثال، ان التغييرات التي حدثت في السلع الخمسة مختلفة بالرغم من اننا تعمدنا السعر بنفس المقدار أو النسبة.

فانخفاض سعر السكر من (١٠)دنانير الى (٦) دنانير ادى الى تغيير الكمية المطلوبة من(١٠٠) وحدة الى (١١٠) وحدات و هذا يعني ان نسبة التغير في الكمية المطلوبة أقل من نسبة التغير في السعر ، و يعطي هذا دلالة على ان التغيرات في الكمية ليست مرنة مقابل التغير في السعر، و هذا مبرر لان السكر سلعة ضرورية.

وعندما انخفض سعر ازهار الزينة من (١٠) دنانير الى (٦) دنانير، زادت الكمية المطلوبة من (١٠٠) وحدة الى (١٨٠) وحدة، و هذا يعطي دلالة ان الكميات تغيرت بنسبة كبيرة ، أي ان الطلب عليها اكثر مرونة لانها سلعة كمالية ، تزداد الكميات المطلوبة منها فقط عند انخفاض سعرها.

اما بالنسبة لسعر التفاح فنلاحظ ان الكميات المطلوبة تغيرت بنفس نسبة التغير في السعر لأن السلعة توجد لها بدائل في السوق.

اما سلعة الملح فنلاحظ انه بالرغم من انخفاض السعر من (١٠)دنانير الى (٦) دنانير، فالكميات بقيت ثابتة، أي ان الطلب عليها عديم المرونة، و ذلك لأن سعر هذه السلعة لا يشكل حيزا كبيرا من دخل المستهلك من ناحية و لكونها اساسية من ناحية اخرى.

اما السلعة الاخيرة القمصان الشتوية ، بافتراض ان السعر بقي ثابتاً و لكن الكميات المطلوبة تغيرت من(١٠٠) وحدة في فصل الصيف الى (١٠) وحدات في فصل الشتاء ، فهذا يعني ان الطلب عليها لانهائي في المرونة.

من المثال السابق نستنتج ما يأتي:

ان المرونة لها علاقة بمدى او نسب التغيير في الكميات ، فالمرونة اذن هي مقياس لدرجة استجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغير اذا تغير العامل المؤثر و العوامل المؤثرة في الطلب كما عرفنا هي: سعر السلعة نفسها ، اسعار السلع الاخرى، الدخل النقدي للمستهلك ، و ذوق المستهلك.. و عليه يمكن تعريف مرونة الطلب السعرية كما يأتي:

مرونة الطلب السعرية:
مدى او نسبة التغير التي تحدث في الكميات المطلوبة من سلعة ما نتيجة التغير في اسعارها، مع بقاء العوامل الاخرى على حالها.

كيف نقيس مرونة الطلب السعرية؟

نقوم بقياس معامل المرونة الطلب السعرية وفقاً للقانون الآتي:

$$\text{معامل مرونة الطلب السعرية} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في السعر}}$$

$$E_{dp} \text{ معمل مرونة الطلب السعرية} = \frac{\dfrac{\Delta Qd \text{ التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{Qd \text{ الكمية المطلوبة}}}{\dfrac{\Delta P \text{ التغير النسبي في السعر}}{P \text{ السعر}}}$$

$$= \frac{\triangle Qd}{Qd} \times \frac{P}{\triangle P}$$

$$= \frac{\triangle Qd}{\triangle P} \times \frac{P}{Qd}$$

الكمية المطلوبة أولا: ك١

الكمية المطلوبة ثانيا: ك٢

السعر الاول: س١

السعر الثاني: س٢

معامل أو درجة مرونة الطلب: د. مرونة

التغير في الكمية المطلوبة: Δ ك. مط

التغير في السعر: Δ س

ملاحظة :اشارة معامل مرونة الطلب السعرية تكون سالبة (–) حيث انها تعكس العلاقة الاصلية بين الكميات المطلوبة من السلعة واسعارها وهي علاقة عكسية

أشكال (أنواع) مرونة الطلب السعرية :

تختلف السلع والخدمات من حيث اهميتها وضروريتها بالنسبة للمستهلك ، لذلك التغيرات التي تحدث في أسعار السلع ، تحدث تغيرات في الكميات المطلوبة فيها بنسبة متباينة ، ويتضح ذلك منه أشكال مرونة الطلب السعرية الآتية :

١– طلب عديم المرونة: Perfectly Inelastic Demand

أي تغير في السعر لا يؤدي الى تغير في الكمية المطلوبة.

صفاته :

- درجة معامل المرونة = صفر.

- السعر متغير والكمية المطلوبة ثابتة .
- منحنى الطلب يأخذ شكل خط مستقيم مواز للمحور السعري .

أ- منحنى مرونة الطلب (الى مالا نهاية)

ب- منحنى الطلب (المرونة)

ج- منحنى الطلب (متشابه)

د- منحنى الطلب (قليل المرونة)

هـ-منحنى الطلب (عديم المرونه)

وينطبق هذا النوع على السلع التي لا تتغير الكميات المطلوبة منها بغض النظر عن التغير في السعر مثل (ملح ، الطعام ، الدواء)

مثال :

السعر	كمية الطلب (ك.ط)
١٠	١٢
٨	١٢

حيث

$س_١$ = ١٠ ، $س_٢$ = ٨ ، $ك_١$ = ١٢ ، $ك_٢$ = ١٢

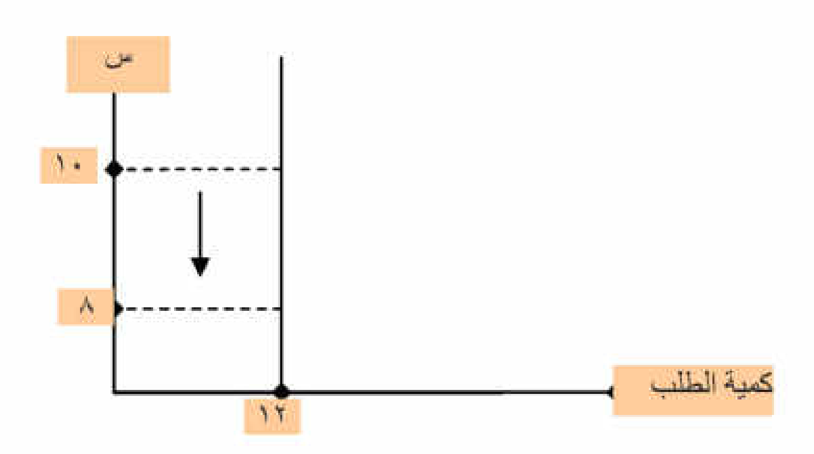
الحل :-

$$م.ط(معامل الطلب) = \frac{ك ٢ - ك ١}{ك ١} \div \frac{س ٢ - س ١}{س ١}$$

$$= \frac{١٢-١٢}{١٢} \div \frac{٨-١٠}{١٠} = \frac{٠}{١٢} \div \frac{-٢}{١٠} = ٠ X -٥ = ٠$$

التمثيل البياني

منحنى الطلب عديم المرونة



٢-طلب غير مرن (قليل المرونة) Inelastic Demand

أي أن التغير النسبي في الكمية المطلوبة أقل من التغير النسبي في السعر .

صفاته

- **نسبة التغير في الكمية المطلوبة أقل من التغير النسبي في السعر.**

  س Δ ٪ ك ط Δ ٪

- **معامل او درجة مرونة الطلب اقل من واحد صحيح**
- **منحنى الطلب شديد الانحدار ، وأقرب ما يكون الى الخط المستقيم الموازي للمحور العمودي .**

ومن الامثلة على هذا النوع السلع الضرورية (الخبز، الخدمات الطبية)

مثال :

ك. ط.	س
١٤	١٠
١٥	٨

$س_1$ = ١٠ ، $س_2$ = ٨ ، $ك_1$ = ١٤ ، $ك_2$ = ١٥

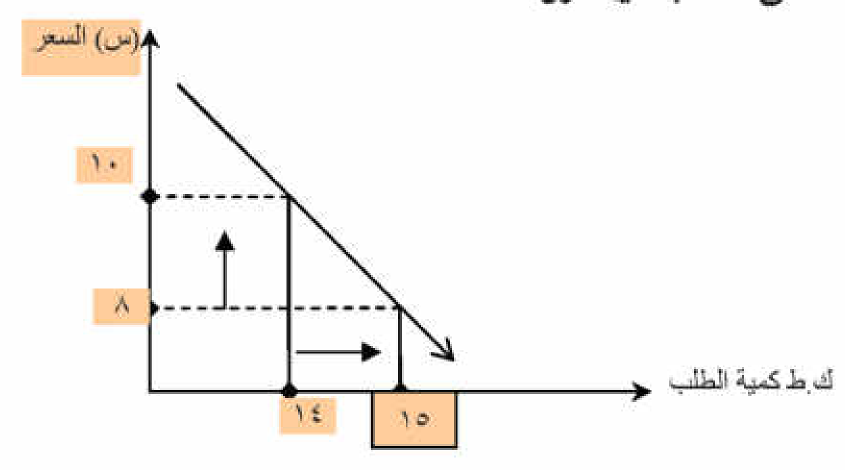
الحل:

$$\text{م.ط(معامل الطلب)} = \frac{ك_2 - ك_1}{ك_1} \div \frac{س_2 - س_1}{س_1}$$

$$\text{م.ط} = \frac{١٥ - ١٤}{١٤} - \frac{٢}{١٠} = \frac{١}{١٤} \times \frac{١٠}{٢} = ٠,٣٥٧$$

التمثيل البياني

منحنى الطلب غير المرن



٣- طلب متكافي ((أحادي المرونة)):

Unitary Elasticity Demand

التغير **النسبي** في الكمية المطلوبة يساوي التغير **النسبي** في السعر

صفاته :

- معامل مرونة الطلب السعرية مساوٍ لواحد صحيح .
- منحنى الطلب علىشكل خط وسط بين المحورين العمودي والافقي.

وينطبق هذا النوع على السلع التي يوجد لها عدة بدائل في السوق (المنــازل، اجهزةراديو)

مثال :

س	الكمية المطلوبة
٨	١٦
٦	٢٠

ك٢ = ٢٠ ، ك١ = ١٦ ، س٢ = ٦ ، س١ = ٨

الحل :-

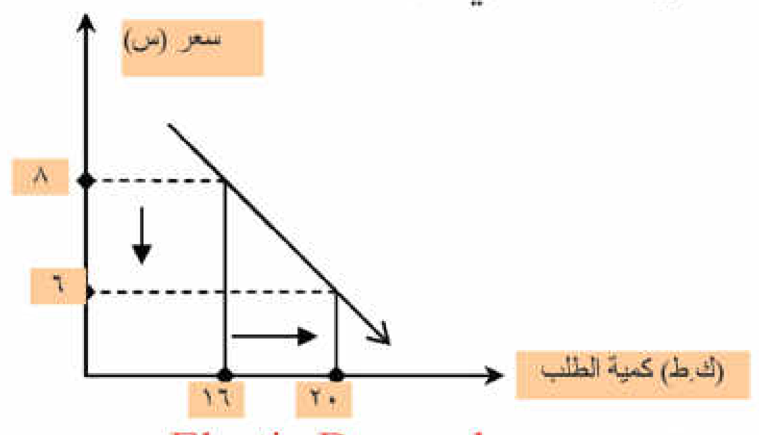
$$م.ط = \frac{ك٢-ك١}{ك١} \div \frac{س٢-س١}{س١} =$$

$$م.ط = \frac{٢٠-١٦}{١٦} \div \frac{٦-٨}{٨} = \frac{٤}{١٦} \div \frac{-٢}{٨}$$

$$= \frac{١}{٤} \div \frac{١-}{٤} = \frac{١}{٤} \times \frac{٤}{١} = \frac{١}{١} = ١$$

التمثيل البياني

منحنى طلب متكافيء المرونة



٤- طلب مرن: Elastic Demand

التغير النسبي في الكمية المطلوبة أكبر من التغير النسبي في السعر.

صفاته - معامل المرونة اكبر من واحد صحيح .

- منحنى الطلب يكون قليل الانحدار ، وأقرب الى المحور الافقي

وينطبق هذا النوع فب اغلب الاحيان علي السلع الكمالية (وجبات المطاعم، السيارات)

مثال:

س	ك. ط
٨	١٥
٦	٢٥

س١ = ٨ ، س٢ = ٦ ، ك١ = ١٥ ، ك٢ = ٢٥

الحل :-

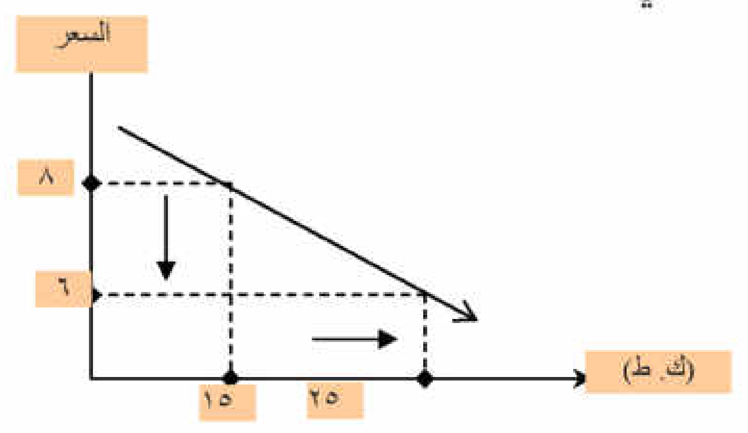
$$\frac{ك٢-ك١}{ك١} \div \frac{س٢-س١}{س١} =$$

$$٢,٦٦ = \frac{٢-}{٨} \div \frac{١٠}{١٥} = \frac{٨-٦}{٨} \div \frac{١٥-٢٥}{١٥}$$

ويعني هذا أن أي تغير بالسعر بنسبة (١٪) يتبعه تغير في الكمية المطلوبة بنسبة(٢,٦٦٪)

التمثيل البياني

منحني الطلب المرن



٥- طلب لا نهائي المرونة: Demand Elastic Perfectly

فبغض النظر عن الاشارة فان مرونة الطلب هذه تساوي مالا نهاية.

صفاته:

- **الكمية المطلوبة متغيرة و السعر ثابت.**
- **منحنى الطلب خط مستقيم موازي لمحور الكمية المطلوبة.**
- **معامل مرونة الطلب السعرية تساوي ما لانهاية.**

و ينطبق هذا النوع على السلع الموسمية، فمثلاً تنخفض الكميات المطلوبة من الملابس الصيفية في فصل الشتاء ليس بسبب اسعارها.

المثال:-

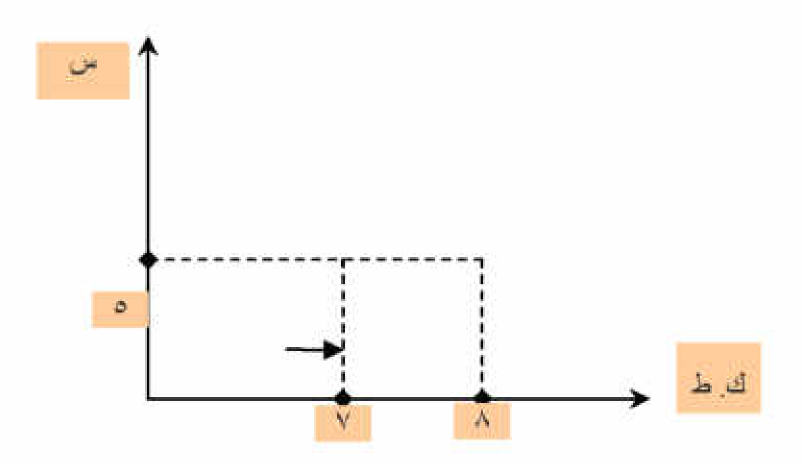
س	ك. ط
٥	٧
٥	٨

س١ = ٥ ، س٢ = ٥ ، ك١ = ٧ ، ك٢ = ٨

الحل:-

$$\frac{ك٢-ك١}{ك١} \div \frac{س٢-س١}{س١} =$$

$$\frac{٨-٧}{٧} \div \frac{٥-٥}{٥} = \frac{١}{٧} \div \frac{٥}{٠} = \infty$$ **مالانهاية**



التمثيل البياني - منحنى الطلب اللانهائي-

و يمكن تلخيص اشكال مرونة الطلب السعرية بالجدول الآتي:

معامل المرونة	التغيير النسبي	نوع المرونة
$|ed| 1 \rangle 1$	٪Δ ك ط < ٪Δس	طلب مرن Elastic
$|ed| 1 \langle 1$	٪Δ ك ط > ٪Δس	طلب غير مرن Inelastic
$|ed| 1 = 1$	٪Δ ك ط = ٪Δس	طلب احادي المرونة Unitary Elastic
ed = ٠	الكمية المطلوبة لا تستجيب للتغير في السعر	طلب عديم المرونة Inelastic Demand
ed مالانهاية=	الكمية المطلوبة تستجيب بشكل هائل للتغير في السعر	طلب لا نهائي المرونة Perfectly Elastic

ملاحظة:- يجب الاخذ بالقيمة المطلقة (| |) لمعامل مرونة الطلب السعرية.

مرونة الطلب التقاطعية:

Cross Elasticity of Demand

يختص هذا النوع من المرونة بمدى تأثر الكميات المطلوبة من سلعة بالتغيرات التي تحدث في اسعار السلع المرتبطة بها و بالتالي فإن:

مرونة الطلب التقاطعية :

تعرف بانها حساسية او استجابة الكمية المطلوبة من سلعة ما، للتغير الذي يحدث في اسعار السلع المرتبطة بها، مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة على حالها.

و يتم قياس هذه المرونة بالقانون الآتي:

$$\text{مرونة الطلب التقاطعية} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة من السلعة } (X)}{\text{التغير النسبي في اسعار السلع المرتبطة بها } (y)}$$

والقاعدة العامة التي من خلالها نستطيع التمييز بين طبيعة العلاقة بين السلع المرتبطة، هل هما مكملتان ام بديلتان هي:

اذا كانت الاشارة الجبرية للمرونة المتقاطعة سالبة، فهذا يعني ان السلعتين مكملتين

و

اذا كانت الاشارة الجبرية للمرونة التقاطعية موجبة، فهذا يعني ان السلعتين بديلتين منافستين

و لتوضيح ذلك نفترض المثالين الاتيين

مثال (١):

أفترض ان سعر الكيلو من الشاي ارتفع بنسبة ٢٠٪ و نتيجة لذلك انخفضت الكمية التي يشتريها المستهلكون من السكر بنسبة ٣٠٪ ، بناءاً على ذلك يمكن حساب المرونة التقاطعية بين السلعتين كما يأتي:

السكر : x

الشاي : y

$$\mathbf{EXY} = \frac{\%\acute{}QX \text{ السكر}}{\%\acute{}py \text{ الشاي}} = \frac{٪٣٠-}{٪٢٠} = -١,٥$$

:تدل على الا نخفاض ٢٠٪-

بما ان الاشارة سالبة فإن السلعتين مكملتان :.Exy

مثال (٢):

أفترض ان سعر التفاح المستورد قد ارتفع بنسبة ١٥٪ و انه نتيجة لذلك زادت الكمية التي يشتريها المستهلكون من التفاح المحلي بنسبة ٢٥٪ . بناءاً على ذلك يمكن حساب المرونة كما يأتي.

التفاح المحلي: x

التفاح المستورد :y

$$Exy=\frac{\%\Delta QX \text{ التفاح المحلى}}{\%\Delta py \text{ التفاح المستورد}}=\frac{\%25}{\%15}=(+)1.67$$

تبين بأن الاشارة موجبة(+١) مما يعني بأن السلعتين بديلتين Exy

* ملاحظة: إذا كانت مرونة الطلب التقاطعية تساوي صفراً ، أي ان السلعة مستقلة فأن EXY =٠،.

مرونة الطلب الدخلية:

Income Elasticity of Demand

يتعلق هذا النوع من المرونة بمدى استجابة الكميات المطلوبة من سلعة للتغييرات التي تحدث في دخول المستهلكين مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة على حالها و تعرف كالآتي:

> **مرونة الطلب الدخلية: تعرف بأنها حساسية و أستجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغيير في دخل المستهلك.**

التغير النسبي في الكمية المطلوبة

معامل مرونة الطلب الدخلية= ------------------

التغير النسبي في دخل المستهلك

$$eI = \frac{\% \Delta \quad Q.d}{\% \Delta I} \div \frac{I_2 - I_1}{I_1}$$

مرونة الطلب الدخلية: eI- م . ط

التغيير النسبـي في دخل المستهلك: $\%\Delta Qd$

التغيير النسبـي في الدخل: $\%\Delta I$

و معامل مرونة الطلب الدخلية قد تكون سالبة أو موجبة، و ذلك للتمييز بين السلع العادية ضرورية كانت أم كمالية او السلع الرديئة.

اما اذا كانت الاشارة الجبرية لمرونة الطلب الدخلية موجبة فان هذا يعني ان السلعة عادية, و اذا كان معامل المرونة اكبر من واحد صحيح, فالسلعة في هذه الحالة تكون كمالية.

مثال١:

بأفتراض ان مستهلك ما كان يستهلك (٨) وحدات من السلعة (س) عندما كان دخله (١٠٠) دينار. و عندا زاد دخله و اصبح (١٥٠) دينارا زاد استهلاكه من السلعة (س) ليصبح (٢٠) وحدة فما هو عامل مرونة الطلب الدخلية؟

الحل:

Q٢= ٢٠ ،Q١٨، $I_٢$= ١٥٠، $I_١$=١٠٠

$$el = \frac{Q2 - Q1}{Q1} \div \frac{I_2 - I_1}{I_1}$$

$$= \frac{20 - 8}{8} \div \frac{150 - 100}{100}$$

$$= \frac{12}{8} \div \frac{50}{100} = +3$$

هنا الاشارة الجبرية للمرونة موجبة، أي ان السلعة (س)هي عادية، معامل المرونة اكبر من واحد صحيح أي ان السلعة (س) هي سلعة كمالية.

اذا كانت الاشارة الجبرية للمرونة موجبة, و معامل المرونة اقل من واحد صحيح , ففي هذه الحالة تكون السلعة ضرورية .

مثال ٢:

بافتراض ان دخل المستهلك (١٠٠) دينار والكمية التي يطلبها من السلعة (س) هي (٨) وحدات و ارتفع دخله الى (١٥٠) دينار، وبالتالي اصبحت الكمية التي يطلبها (١٠) وحدات فما هو معامل مرونة الطلب الدخلية؟

الحل:

$Q_{٢}$= ١٠ ، $Q_{١}$= ٨، $I_{٢}$= ١٥٠، $I_{١}$=١٠٠

$$el = \frac{Q_2 - Q_1}{Q_1} \div \frac{I_2 - I_1}{I_1}$$

$$= \frac{10 - 8}{8} \div \frac{150 - 100}{100}$$

$$= \frac{2}{8} \div \frac{50}{100} = \frac{5}{4}$$

=٠,٢٥ $\frac{٥}{٤}$= م . ط

تبين بان الاشارة الجبرية لمرونة الطلب الدخلية موجبة، أي ان السلعة (س) سلعة عادية، ومعامل المرونة اقل من واحد صحيح، أي ان السلعة (س) هي ضرورية.

تبين بان الاشارة الجبرية لمرونةالطلب الدخلية سالبة, فهذا يعني ان زيادة الدخل تؤدي الى انخفاض الكميةالمطلوبة من السلعة و بالتالي تكون السلعة في هذه الحالة سلعة رديئة.

مثال٣:

عند زيادة دخل المستهلك من (٢٠٠) دينار الى(٣٠٠) دينار انخفضت الكمية التي يطلبها من (١٠٠) وحدة الى(٢٠) وحدة، فما هو معامل مرونة الطلب الدخلية ؟

الحل:

I_1=٢٠٠، I_2= ٣٠٠، ك١= ١٠٠، ك٢= ٨٠

$$eI = \frac{Q_2 - Q_1}{Q_1} \div \frac{I_2 - I_1}{I_1}$$

$$= \frac{80 - 100}{100} \div \frac{300 - 200}{200}$$

$$= \frac{-2}{100} \div \frac{100}{200} = -0.4$$

هذا يعني ان السلعة رديئة(السلع الدنيا)، لأن المستهلك خفض كميته المطلوبة بارتفاع دخله.

مرونة العرض

Elasti city of Supply

لاتختلف مرونة العرض من حيث المعنى عن مرونة الطلب فهي تبين مدى استجابة الكميات المعروضة لتغيرات الاسعار .

وتقاس مرونة العرض بتقسيم التغيير **النسبي** في الكميات المعروضة على التغير **النسبي** في سعرها اي:

التغير في الكميات المعروضة

$$Es = \frac{\%\Delta Qs}{\%\Delta P} = م$$

$$Es = \frac{Qs٢ - Qs١}{Qs١} \div \frac{P٢ - P١}{P١}$$ الكميات المعروضة

ملاحظة:- اشارة مرونة العرض السعرية تكون موجبة(+) حيث أنها تعكس العلاقة الأصلية بين الكميات المعروضة من السلعة وأسعارها، وهي علاقة طردية.

مثال (١): انخفض الكمية المعروضة لسلعة(X) بنسبة ٣٥٪ نتيجة إنخفاض سعر نفس السلعة بنسبة ٢٠٪ فما هو عامل مرونة عرض هذه السلعة؟

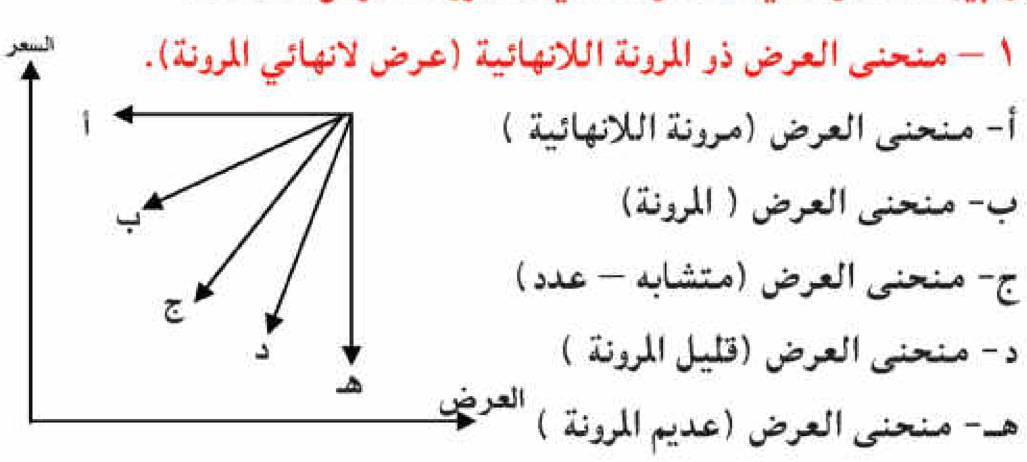
$$Es = \frac{\%\triangle Qs}{\%\triangle P} = \frac{\frac{35}{100}}{\frac{20}{100}} = 1.75$$

مثال (٢): ارتفع الكمية المعروضة لسلعة(y) من(٣) وحدات إلى (٨) وحدات، نتيجة إرتفاع سعر نفس السلعة من ٦ دنانير إلى ١٥ دينار. فما هو عامل مرونة العرض؟

ج/ P١، P٢= ١٥، Qs١=٣ ، Qs٢=٨ = ٦

$$Es = \frac{\% \triangle Qs}{\% \triangle P} = \frac{Qs2-Qs1}{Qs1} = \frac{P2-P1}{P1}$$

$$\frac{8-3}{3} \div \frac{15-6}{6} = \frac{5}{5} \div \frac{9}{6} = 1\backslash1$$



وتبين الاشكال الاتية اشكال منحنيات مرونة العرض المختلفة :

١ – منحنى العرض ذو المرونة اللانهائية (عرض لانهائي المرونة).

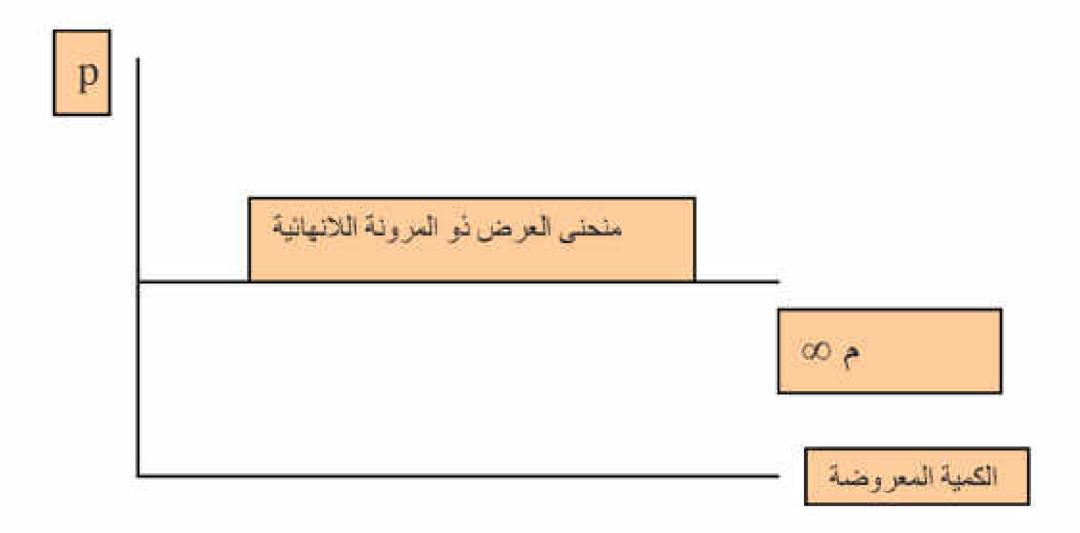
أ- منحنى العرض (مرونة اللانهائية)

ب- منحنى العرض (المرونة)

ج- منحنى العرض (متشابه – عدد)

د - منحنى العرض (قليل المرونة)

هـ- منحنى العرض (عديم المرونة)



وهي حالة نادرة حيث تعرض كميات غير محدودة للبيع بسعر معين ولاتعرض اية كمية مهما كانت قليلة بسعر اقل .

عرض لانهائي المرونة: اي ان التغير **النسبي** في الكمية المعروضة كبير، والتغير **النسبي** في السعر يساوي صفرا.

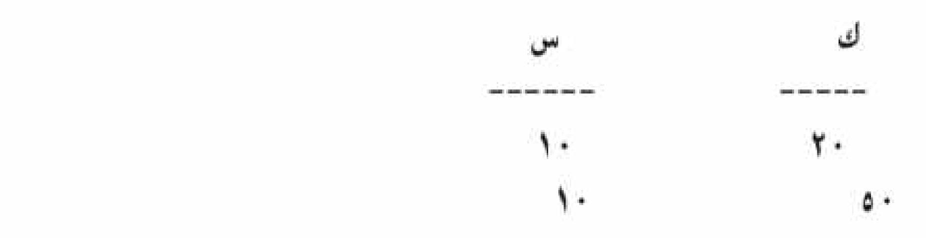
صفاته :

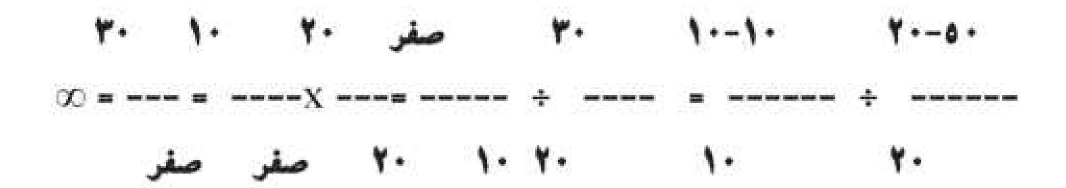
١ – التغير **النسبي** في السعر يساوي صفرا.

٢ – درجة المرونة مالا نهائية (د.م = ∞).

٣ – منحنى العرض يأخذ شكل الخط المستقيم الموازي للمحور الافقي .

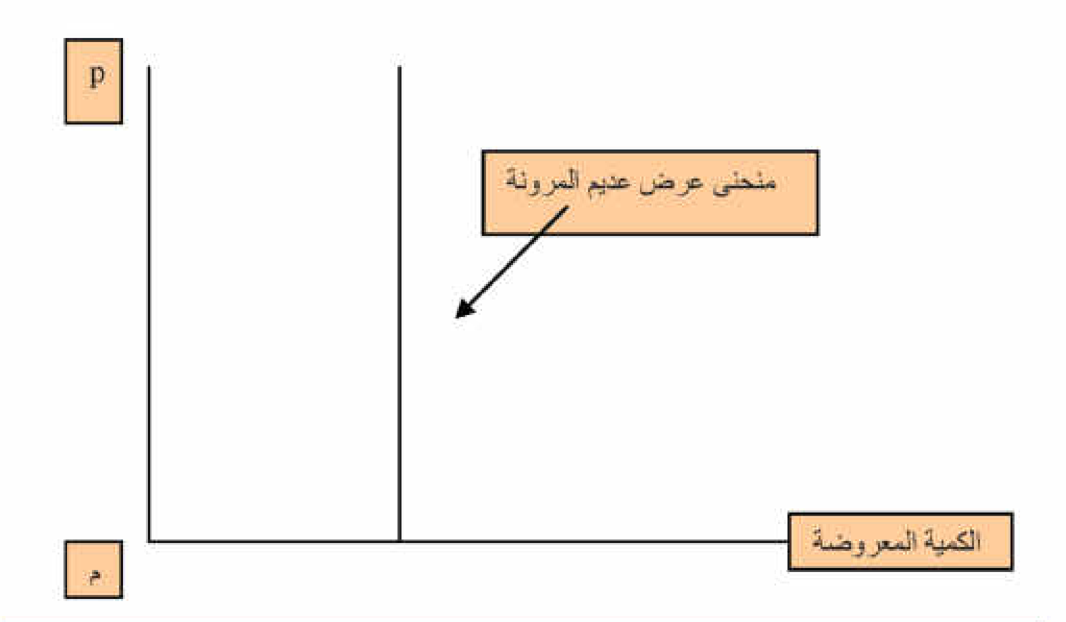
مثال :





٢ – منحنى العرض عديم المرونة:

وهي حالة نادرة ايضا حيث لايتاثر العرض باي تغير في السعر.



عرض عديم المرونة :

اي انه لاتغير في الكمية المعروضة مهما تغير السعر.

صفاته :

١ – التغير النسبي في الكمية يساوي صفرا .

٢ – درجة المرونة تساوي صفرا (د. م = صفر).

٣ – منحنى العرض يأخذ شكل الخط المستقيم الموازي للمحور الرأسي.

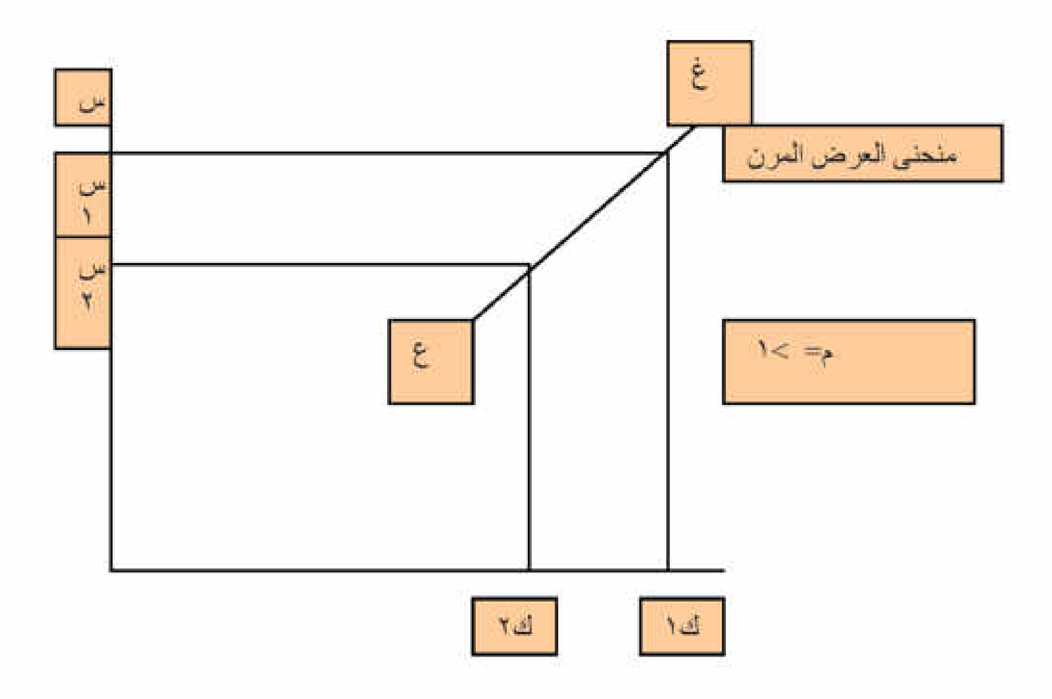
مثال :

ك	س
٢	٢
٢	٥

$$\text{درجة مرونة العرض} = \frac{٢-٢}{٢} \div \frac{٥-٢}{٢} = \frac{\text{صفر}}{٢} \div \frac{٣}{٢} = \frac{\text{صفر}}{٢} \times \frac{٢}{٣} = \frac{\text{صفر}}{٣} = \text{صفر}$$

٣ – منحنى العرض المرن :

انخفاض بسيط في السعر يؤدي الى انخفاض بنسبة اكبر في الكمية المعروضة.



عرض مرن :

التغير النسبي في الكمية اكبر من التغير النسبي في السعر .

Δ ك >Δ س

صفاته :

١-التغير **النسبي** في الكمية اكبر من التغير النسبي في السعر.

٢- درجة المرونة اكبر من واحد صحيح (د .م > ١).

٣- منحنى العرض يكون قليل الانحدار .

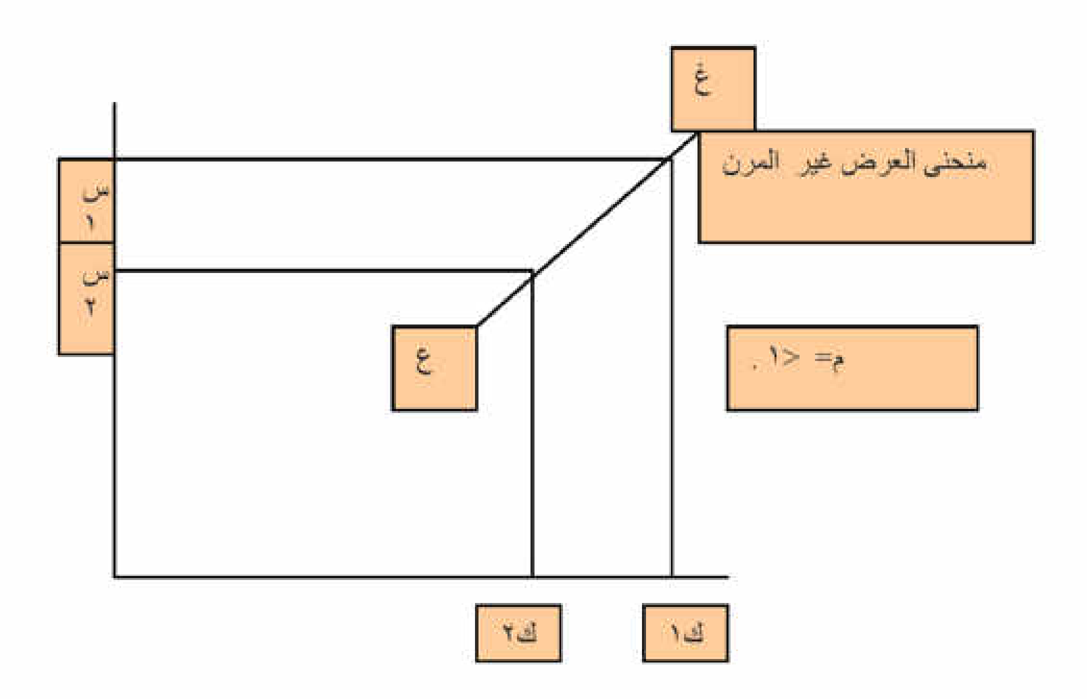
مثال :

ك	س
١٥	١٠
٢٠	١٢

درجة مرونة العرض= $\frac{٢٠-١٥/١٥}{١٢-١٠/١٠} = \frac{١٥/٥}{١٠/٢} = \frac{٥}{١٥} X \frac{١٠}{٢} = \frac{٥}{٢} = \frac{٥}{٣} =$ ١.٦

٤ – منحنى العرض غير المرن (او قليل المرونة):

انخفاض كبير في السعر يؤدي الى انخفاض بنسبة اقل في الكميات المعروضة مثل: المنتوجات الزراعية.



اي العرض الذي يكون فيه التغير النسبي في الكمية اقل من التغير النسبي في السعر عرض غير مرن او قليل المرونة.

Δ ك > Δ س

صفاته :

١ – التغير النسبي في الكمية اقل من التغير **النسبي** في السعر .

٢ – درجة المرونة اقل من واحد صحيح (م د < ١).

٣ – منحنى العرض يكون شديد الانحدار وأقرب مايكون الى الخط المستقيم الموازي للمحور العمودي

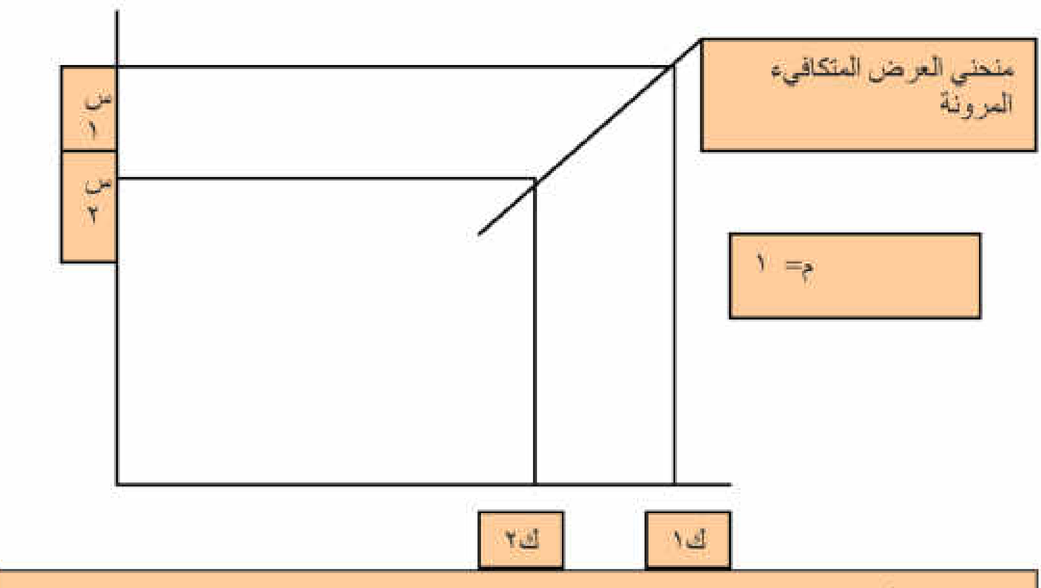
مثال:

ك	س
١٠	١٥
١٢	١٦

درجة مرونة العرض$= \frac{١٦-١٥/١٥}{١٢-١٠/١٠} = \frac{١٥/١}{١٠/٢} = \frac{١}{١٥} \times \frac{١٠}{٢} = \frac{٥}{١٥} = \frac{١}{٣} =$ ٣٣,٠

٥ – منحنى العرض المتكافيء المرونة:

حيث تتساوى نسبة التغير في الكميات المعروضة مع نسبة التغيير في السعر.



عرض متكافيء المرونة:

اي ان التغير النسبي في الكمية = التغير النسبي في السعر

صفاته :

١ – التغير النسبي في الكمية يساوي التغير النسبي في السعر.

٢ – درجة المرونة تساوي واحدا صحيحا (د م = ١).

٣ – منحنى العرض ياخذ شكل الخط الوسط بين المحورين الافقي والعمودي.

$$Es=\frac{60-40}{40}\div\frac{6-4}{4}=\frac{20}{40}\div\frac{2}{4}=\frac{20}{40}\times\frac{4}{2}=1$$

ك	س
40	4
60	6

الفصل الخامس

نظرية سلوك المستهلك

CONSUMER BEHAVIOR

يعتبر القطاع الاستهلاكي من اهم القطاعات الاقتصادية في المجتمع، و يشكل هذا القطاع واحداً من المكونات الرئيسية للطلب الكلي في اقتصاديات الدول، لذلك اهتمت النظرية الاقتصادية بدراسة طلب المستهلك، العوامل المؤثرة في سلوكه.

تقوم دراسة سلوك المستهلك على تفسير ذلك السلوك بأنه عقلاني و رشيد، لأنه لا يستطيع اشباع كافة رغباته بسبب دخله المتاح و المحدود، لذا عندما يقوم بأنفاق دخله النقدي فأنه يقوم بذلك بطريقة واعية للحصول على اشباع أكبر قدر ممكن من الاشباع أو الوصول الى أقصى منفعة ممكنة.

محددات السلوك الانفاقي للمستهلك:

١- قدرة المستهلك على تحويل رغبته في الحصول على سلعة أو خدمة ما الى طلب فعال.

على سبيل المثال: فقد يرغب الانسان في امتلاك سيارة جديدة و لكن عندما يتأكد بأن سعرها مرتفع و دخله محدود لا يكفي لشراء هذه السيارة، فأنه لا يستطيع الحصول عليها، مما يعني بأن الحصول على سيارة جديدة هو مجرد رغبة، مما يدفعه لشراء سيارة مستعملة أقل كلفةً، فنجد أنه في الحالة الاولى بقيت مجرد رغبة، وفي الحالة الثانية أصبحت طلباً.

نستنتج: بان الاسعار و الدخل تعتبران من المحددات الاساسية لسلوك المستهلك.

٢- الاذواق و تفضيلاته : Tastes Preferences

تتباين سلوكيات المستهلك من حيث أذواقهم و تفضيلاتهم تجاه السلع المختلفة، فالمستهلك الذي يدفع الأف الدنانير للحصول على سجادة قديمة، أنما تعكس رغبته

و تفضيله و ذوقه، بينما مستهلك أخر ليس لديه استعداد لدفع مبلغ بسيط للحصول على نفس السعلة.

العوامل المؤثرة في سلوك المستهلك :

١- حجم الدخل النقدي.

٢- الاسعار السائدةفي السوق.

٣- أذواق المستهلك و تفضيلاته.

لأجل دراسة سلوك المستهلك، نستند على مجموعة من الافتراضات التي من شأنها تبسيط تحليل و دراسة هذه النظرية منها:

١-ان سلوك المستهلك رشيد(Rotional) و عقلاني، أي أن يسعى لتنظيم المنفعة و الحصول على أكبر قدر ممكن من الاشباع في حدود دخله و قدرته المالية.

٢-ثبات اذواق و تفضيلات المستهلك، فأذا فضل السلعة(A)على السلعة(B) فأنه يستمر في ذلك و لو في المدى القصير.

٣-دخل المستهلك محدود و ينفقه على شراء السلع و الخدمات المختلفة، أي أن دخل المستهلك لا يدخر شيئاً من دخله.

٤-لايستطيع المستهلك أن يؤثر في الاسعار ولا في الكميات المطلوبة أو المعروضة، لأن الاسعار تتحدد نتيجة لقوانين العرض و الطلب في السوق.

في ضوء هذه الافتراضيات، كيف يمكن للمستهلك توزيع دخله المحدود لتحقيق أقصى ما يمكن من أشباع لحاجاته و رغباته؟

يمكن الاجابة على هذا السؤال من خلال الاستناد الى أهم النظريات التي ساهمت في دراسة سلوك المستهلك.

النظرية الكلاسيكية (نظرية المنفعة)
UTILITY THEORY

مضمون النظرية:

تقوم هذه النظرية على أساس أن لكل سلعة أو خدمة ما منفعة معينة تمثل الدافع الرئيسي الذي يجعل المستهلك يبطلها دون غيرها في حدود دخله و امكانياته. مما يعني بأن المنفعة هي قابلية الشيء (سواء كان سلعة أو خدمة) أو قدرته على اشباع حاجة بشرية. فمنفعة الخبز مثلاً هي الاشباع الذي يمكن ان نحصل عليه من استهلاكنا للخبز في لحظة ما.

المنفعة: مستوى الاشباع الذي يتحقق نتيجة لأستهلاك الفرد وحدات مختلفة من سلعة أو خدمة يشتريها

٢- قياس المنفعة:

لقد أستخدم الاقتصاديون مفهوم المنفعة لوصف تفضيلات المستهلكين تجاه السلع المختلفة، مما يعني بأن المنفعة مسألة شخصية، أي تظهر المنفعة في الشيء حاجة الفرد اليه. لذا اصبحت مسألة نسبية تقديرية، أي تختلف وفقاً لتغير حاجات الناس و اختلاف نظرتهم الى الاشياء. لذا تعد مسألة قياس المنفعة تقديرية وهمية، بأعتبار أن المنفعة هي مقياس مقدار اشباع حاجة في سلعة معينة، وحيث أن الحاجة بذاتها هي مسألة نفسانيه، فكذلك تصبح المنفعة مسألة تقديرية.

الا أن الاقتصاديين الكلاسيك أفترضوا بأن هناك امكانية لدى المستهلك لأعطاء مقياس رقمي دقيق للمنافع المستحصلةاستهلاك أي سلعة، و أطلقوا عليه وحدة المنفعةيوتل ، أي أن هذه النظرية اتبعت القياس يوتل الكمي.

٣- فرضيات نظرية المنفعة:

١- سلوك المستهلك يقوم على افتراض قابلية قياس المنافع المتحققة من استهلاك السلع و الخدمات المختلفة.

٢- يستطيع المستهلك المقارنة بين المنافع المتحققة من مختلف السلع و يختار الاكثر منفعة.

٣- يسود قانون تناقص المنفعة الحدية Law of diminishing marginal utility أي كلما زادت عدد الوحدات المستهلكة، كلما قلت المنفعة المتحققة من الوحدة الاخيرة.

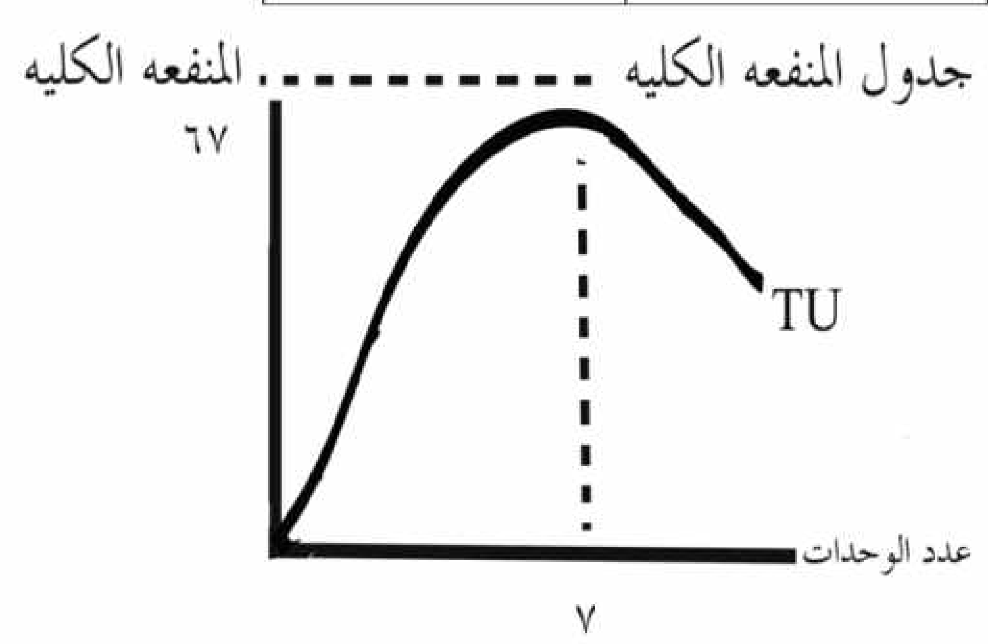
ولفهم النظرية لابد من التمييز بين مفهومين للمنفعة هي: المنفعة الكلية Total utility و المنفعة الحدية Marginal utility.

> المنفعة الكلية:(مقدار الاشباعالذي يحصل عليه المستهلك نتيجة إستهلاك وحدات متتالية معينة من سلعة ما وفي فترة زمنية معينة).

في جدول (المنفعة الكلية) يتضح لنا ان (المنفعة الكلية) تزداد حتى تصل القمة في وحدة الاستخدام السادسة، وفي الوحدة السابعة تبقى ثابتة دون تغيير، أي حدود امنفعة الكلية بشكل لايحقق المستهلك منفعة أكثر من استهلاك وحدات اضافية من السلعة، وتسمى هذه الحدود (نقطة الاشباع) وبعد هذه النقطة تكون (المنفعة الكلية) سالبة، ويُوضح لنا الجدول ان الاستهلاك في الوحدة الثامنة يكون (المنفعة الحدية) سالباً بمقدار(٥) منافع.

جدول المنفعة الكلية

عدد وحدات التفاح	المنفعة الكلية للسلعة
١	١٠
٢	٢٢
٣	٤٥
٤	٥٧
٥	٦٥
٦	٦٧
٧	٦٧
٨	٦٢



بالامكان تلخيص أهم خصائص (منحنى المنفعة الكلية) في مايأتي:

١- تزداد (المنفعة الكلية) بزيادة وحدات استهلاك السلعة.

٢- تقل (المنفعة الكلية) بزيادة عدد الوحدات المستهلكة من السلعة.

٣- تستمر الزيادة في الانخفاض لغاية الوصول الى القمة، والمنفعة الكلية ثابتة كالوحدات السابقة في الجدول (TU=٦٧) .

٤- الاستمرار في استهلاك وحدات سلعية معينة بعد القمة يكون سبباً في إنخفاض المنفعة TU ، كما ورد في الوحدة الثامنة من الجدول، TU=٦٢ .

المنفعة الحدية Marginal utility

تعبر المنفعة الحدية عن التغيرات تحدث في المنفعة الكلية عندما تتغير الكميات المستخدمة او المستهلكة من السلعة و تقاس من خلال ما يأتي:

التغير في المنفعة الكلية المنفعة الحدية = ------------------------------------ التغير في عدد الوحدات المستهلكة

أو

$$Mu = \frac{\text{م.ع}}{\text{ك}} \rightarrow Mu = \frac{Tu_2 - Tu_1}{\text{ك}2 - \text{ك}1}$$

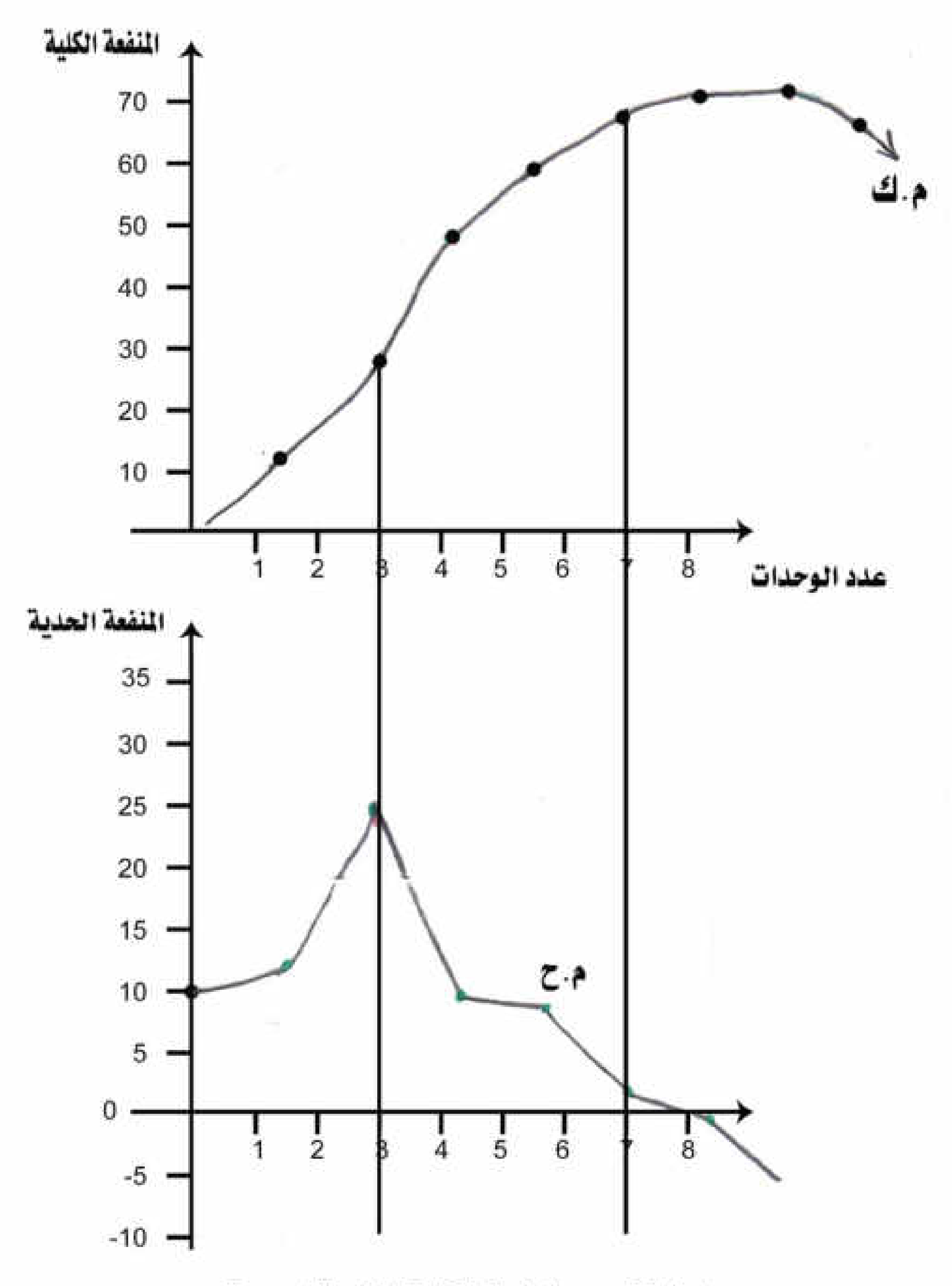
المنفعة الحدية Mu

التغير في المنفعة الكلية ΔTu

التغير في عدد الوحدات المستهلكة من السلعة Δك

و بالعودة الى مثالنا السابق، نستطيع الحصول المنفعة الحدية و كالاتي:

المنفعة الحدية: مقدار الاشباع الاضافي الذي يحصل علية المستهلك عند زيادة استهلاكه لسلعة معينة بوحدة واحدة .



العلاقة بين المنفعة الكلية المنفعة الحدية

Qعدد وحدات التفاح	Tuالمنفعة الكلية	Muالمنفعة الحدية
١	١٠	١٠
٢	٢٢	$\frac{22-10}{2-1}=12$
٣	٤٧	$\frac{47-22}{3-2}=25$
٤	٥٧	٥٧-٤٧=١٠
٥	٦٥	٦٥-٥٧= ٨
٦	٦٧	٦٧-٦٥ = ٢
٧	٦٧	٦٧-٦٧ = ٠
٨	٦٢	٦٢-٦٧ = -٥

ومن الجدول السابق يتضح:

ان المنفعة الحدية Mu تتزايد الى أن تصل الى اعلى قيمة لها ثم تبدأ في التناقص الى أن يصل الى الصفر، ثم تأخذ بعد ذلك قيماً حالية. أي أن السمة الاساسية للمنفعة الحدية هي خضوعها لقانون تناقص المنفعة الحدية، وفي الجدول السابقة لاحظنا ان Mu) تزايدت الى ان وصلت الى أعلى قيمة لها عند استهلاك الوحدة الثالثة حيث كانت ٢٥ =Mu، ثم أخذت تتناقص الى أن وصلت الصفر٠=Mu عند استهلاك الوحدة السابعة.

قانون تناقص المنفعة الحدية: عند إستهلاك وحدات متتالية من السلعة فان مقدار الاشباع الاضافي الذي يحصل المستهلك يبدأ بالتناقص كاما تم في الاستمرار في استهلاك السلعة من الوحدات .

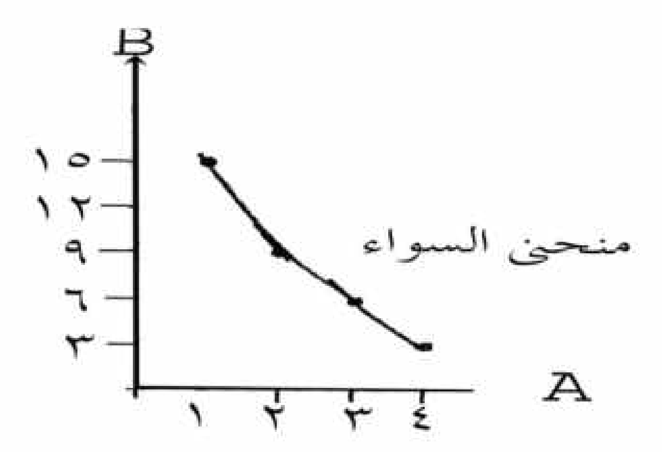
النظرية الحديثة(منحنيات السواء)
INDIFFERENCE CURVES

١–منحنى السواء:

اذا واجه المستهلك عددا من المجموعات السلعية التي تعطي له نفس مستوى الأشباع ، فانها تكون سواءا من وجهة نظره.

واذا أفترضنا ان هناك مجموعتين سلعيتين هما B،A وان كل مجموعة سلعية تحتوي على كمية محددة من سلعتين هما Y،X فان كون "A" سواء مع "B" يعني اما أن تحتوي على نفس الكميات من السلعتين (X،Y) التي تحتوي عليها"B" أو اذا أحتوت"A" على كمية أكبر من"Y" فلا بد أنها تحتوي على كمية أقل من "X" بالمقارنة مع"

B"ويمكن توضيح ذلك بالشكل الآتي:



من خلال الشكل يتبين بان المجموعة السلعية(A) تحتوى علي كمية أكبر من السلعة (Y) بالمقارنة مع المجموعة السلعية (X)و بتوصيل (A و B) نحصل علي ما يسمى بمنحنى السواء. ويعرف كالآتي:

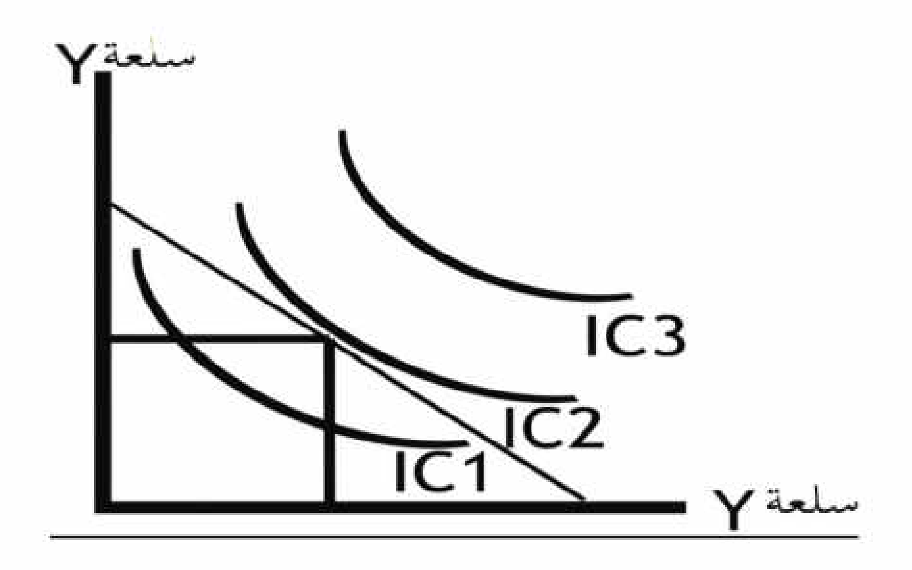
منحنى السواء: **المحل الهندسي للنقاط التي تمثل مجموعات سلعية تعطي نفس مستوى الاشباع للمستهلك.**

٢- خريطة السواء Indifference Map

اذا واجه المستهلك(٣) مجموعات سلعية (A،B،C) وكانت "C" تحتوى على كميات أكبر من السلعتين (X،Y) أكبر من تلك التي تحتوي عليها(A)، فان المستهلك يفضل المجموعة"C" على "A" لانها تعطي له مستوى اشباع أعلى.

ومن ثم فلا بد أن "C" تقع على منحنى سواء أعلى (III) من الذي تقع عليه "A". والعكس اذا كانت المجموعة "A" تحتوي على كميات أكبر من السلعتين (Y،X) أكبر من التي تحتوي عليها"B" فان المستهلك يفضل "A" على "B"، ومن ثم لابد ان تقع"A" على منحنى سواء (II) أعلى من "B" حيث تقع على منحنى السواء(I) الشكل أدناه يوضح ذلك:

خريطة السواء



خريطة السواء:

تمثل مجموعة من منحنيات السواء، كل واحد منها يعبر عن مستوى اشباع مختلف عن الآخر، والمستهلك يسعى دائما لتفضيل منحنيات السواء ذات مستوى الاشباع الأكبر.

ان القاعدة العامة التي تحكم خريطة السواء هي:

كلما أبتعد منحنى السواء عن نقطة الاصل(زاوية الصفر) كلما أعطى للمستهلك اشباع أكبر، وكلما أقترب منحنى السواء من نقطة الأصل، كلما أعطى مستوى اشباع أقل.

٣- خصائص منحنيات السواء Characteristics of Indifference Curves

تمتاز منحنيات السواء المستخدمة في تحليل سلوك المستهلك بالخصائص الآتية:

١) منحنى السواء ينحدر من أعلى الى أسفل ومن اليسار الى اليمين، أي انه سالب الميل.

٢) منحنيات السواء محدبة من ناحية نقطة الأصل.

٣) منحنيات السواء لا تتقاطع، لان كل منحنى سواء في خريطة السواء يمثل مستوى اشباع يختلف عن المنحنيات الأخرى.

٤) خط الميزانية(الدخل) Budge line (Income)

اذا أفترضنا ان دخل المستهلك = ٥٠٠٠٠ دينار شهريا وانه ينفقه على سلعتين (x،y)، حيث سعر x= ٢٠٠ دينار وسعر y= ١٠٠ دينار، فان المستهلك يواجه ثلاث

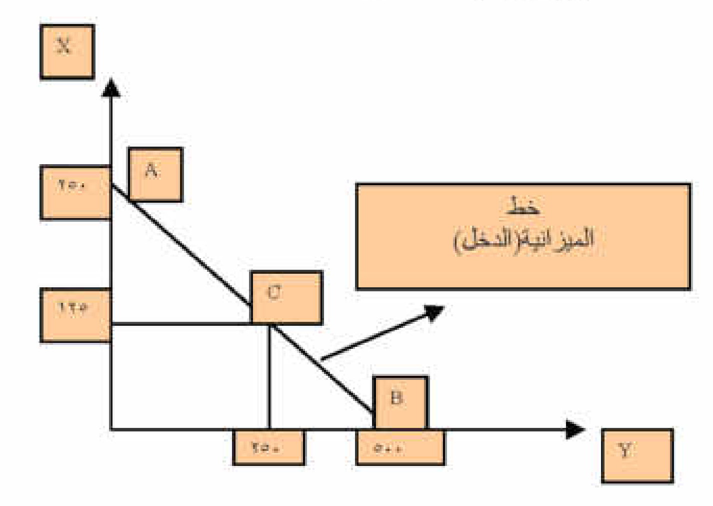
احتمالات:

الاحتمال الاول: هو ان ينفق كل دخله على (X) فيحصل على كمية= ٥٠٠٠٠ / ٢٠٠ ولا شيء من (Y) (النقطة A على الخط).

الاحتمال الثاني: هو ان ينفق كل دخله على (Y) فيحصل على كمية= ٥٠٠٠٠ / ١٠٠ = ٥٠٠ ولا شيء من (X) (النقطة B على الخط)

الاحتمال الثالث: هو ان يوزع دخله بين (Y،X)، فاذا وزعه بالتساوي بين (Y،X) فانه يحصل على (٢٥٠٠٠ / ٢٠٠=١٢٥ من السلعة X) و (٢٥٠٠٠ / ١٠٠=٢٥٠ من السلعة Y) (النقطة C على الخط) ويمثل الشكل ادناه هذه الاحتمالات:





وبتوصيل النقاط(A،C،B) التي تمثل البدائل الثلاثة امام المستهلك لانفاق دخله نحصل على خط "ACB" ويسمى خط الميزانية أو خط الدخل.

ويعتمد خط الميزانية على:

١- الدخل النقدي للمستهلك.

٢- اسعار السلع في السوق.

خط الميزانية(الدخل): خط مستقيم من خلالـه يسـتطيع المسـتهلك التعـرف على المجموعات من السلع والخدمات التي يستطيع استهلاكها والمجموعات التي لا يستطيع استهلاكها وفقا للمبلغ المخصص للانفاقمن ناحية واسعار هذه السلع في السوق من ناحية أخرى.

توازن المستهلك : Consumers Equilibrium

ان هدف المستهلك هو الوصول الى أقصى قدر ممكن من الاشباع في ظل دخلـه المتاح او المخصص للانفاق من ناحيـة واسـعار السـلع في السـوق مـن ناحيـة أخرى، اي انه يهدف الوصول الى حالة التوازن. وتعتمد هذه النظرية في تـوازن المستهلك على:

١- خريطة السواء.

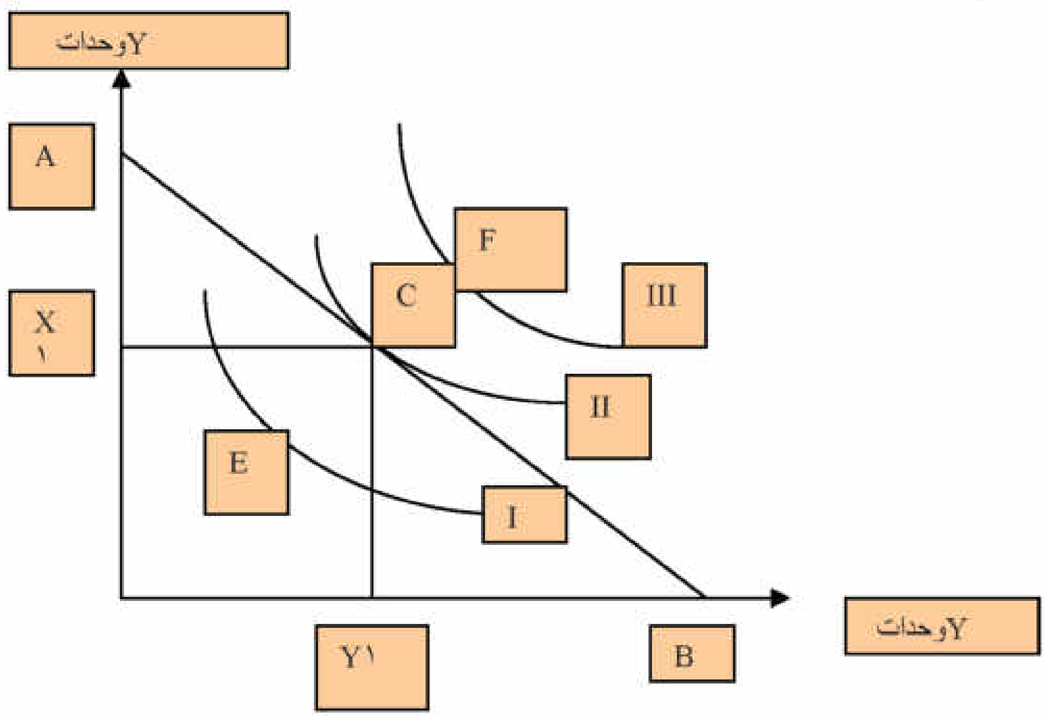
٢- خط الميزانية.

ان حالة التوازن تتحدد بتطبيق خط الميزانية على خريطة السواء.

والسؤال هنا: ما هي المجموعة السلعية التي تحقق للمستهلك حالة التوازن؟

يمكن الاجابة على هذا السؤال من خلال الشكل الآتي:

شكل يمثل توازن المستهلك



يتحقق توازن المستهلك عندما يحصل على المجموعة السلعية"C" التي تحتوي على (Y١،X١) لانها المجموعة التي تحقق للمستهلك اقصى اشباع ممكن. فبالرغم من ان "F" تعطي مستوى اشباع اعلى من "C" الا انها خارج امكانيات المستهلك. اما المجموعة السلعية "E" فانها تعبر عن مستوى اشباع اقل من "C" ولا يزال المستهلك باستطاعته الوصول الى مستوى اشباع اعلى المتمثل بمنحنى السواء(II).

لهذا فان "C" تمثل نقطة توازن المستهلك

شرط التوازن:

ميل منحنى السواء= ميل خط الميزانية (الدخل)

يتحقق توازن المستهلك عند توفير شرطين هما :-

١- ان المنفعة الدية للوحدة النقدية الواحدة يجب ان يكون متساوياً لجميع السلع ،و هو ما يطلق عليه ب (قانون المنافع المتساوية) ، اي أن :-

$$\frac{MUx١}{Px١} = \frac{MUx١}{Px١} \dots\dots\dots = \frac{MUx\ n}{Px\ n}$$

٢- أن ينفق دخل المستهللك بأكمله على شراء السلع التي يقتنيها المستهلك ، اي :-

$$p_{x١}q_{x١} + p_{x٢}\,q_{x٢} + \dots\dots\dots + p_{xn}\,q_{xn} = M$$

حيث ان (M) هو دخل المستهلك

الفصل السادس

الانتاج والتكاليف

COSTS AND PRODUCTION

التكاليف:

يقصد بالتكلفة بصفة عامة التضحية التي يجب القيام بها أو تقديمها للحصول على شيء ما. و طبيعة هذه التضحية قد تكون ملموسة أو غير ملموسة، موضوعية أو غير موضوعية، وقد تكون في صورة عندما يتخلص المنتج مقابل الحصول على المدخلات من عناصر الانتاج و خدمات الازمة في العملية الانتاجية، أو في صورة وقت، أو في أي صورة أخرى.

ولفهم المقصود بالتكاليف علينا أن نفرق بين التكاليف بالمعنى العام والتكاليف بالمعنى الاقتصادي.

١- معنى التكاليف بالمفهوم العام: مقدار ما يتحمل المنتج أو المنشأة من الاموال في سبيل الحصول على العناصر الانتاج المختلفة اللازمة لأنتاج كمية محددة من السلع و الخدمات و تشميل الاجور و المرتبات و أسعار المواد الخام و الطاقة مثل الكهرباء و الماء و أجور النقل و الاعلان و الضرائب و الامور النثرية و تسمى هذه التكاليف بالتكاليف الصريحة أو الظاهرة Explicit costs أو التكاليف المحاسبية Accounting costs.

٢- التكاليف بالمعنى الاقتصادي: عبارة عن المصروفات التي لاتدفعها المنشأة أو المؤسسة صراحة و تتحملها لتشجيع اصحاب عناصر الانتاج على المساهمة في العملية الانتاجية، فعلى سبيل المثال، نفترض أن محمد مؤهل كمبرمج كومبيوتر و أن بامكانه العمل في شركة "Dell" كمبرمج بأمور

١٢٠٠$ شهرياً، وهو بنفس الوقت الشيك الاكبر في المصنع الانتـاج الكاشـي أو السمنت مقابل اجـر ٨٠٠$ شـهرياً، فالتكلفـة الضـمنية هـي (٤٠٠$) شهرياً. ومن الامثلة على التكاليف الضمنية Implicit cost هي أجـور المباني المملوكة من قبل المؤسسـة، و مرتبـات لصـاحب العمـل الـذي يملـك المنشأة.

اذن:

التكاليف بالمفهوم الاقتصادي تتكون من: التكاليف الصريحة: وهي تكاليف عناصر الانتاج غير المملوكة للمنشأة او المؤسسة. والتكاليف الضمنية: وهي تكاليف عناصر الانتاج المملوكة من قبل المؤسسة.

الارباح الاقتصادية: Economic profits

يمكن احتساب قيمة الارباح و ذلك بايجاد الفرق بين اجمـالي الايـراد (TR) Total Revenueو التكاليف الكليـة(TC) Total costs. و تختلـف نظرة الاقتصاديين عن نظرة المحاسبين الى الارباح.

فالربح المحاسبي Accounting Profit: هو الفرق بين اجمالي الايرادات و التكاليف الصريحة فقط، أي أن:

اجمالي الارباح المحاسبية = اجمالي ايرادات المنشأة - اجمالي التكاليف الصريحة

أمـا الـربح الاقتصـادي Economic Profit فهـو الفـرق بـين اجمـالي الايرادات و التكاليف الاقتصادية الصريحة و الضمنية، أي أن:

الارباح الاقتصادية= اجمالي ايرادات المنشأة – التكاليف الاقتصادية

محددات تكاليف الانتاج Determines of Production costs

١- أسعار المدخلات أو عناصر الانتاج المستخدمة في العملية الانتاجية.

٢- الاساليب الاقتصادية أي التكنيك المستخدم في العملية الانتاجية.

٣- أسعار المخرجات.

٤- نوعية الادارة.

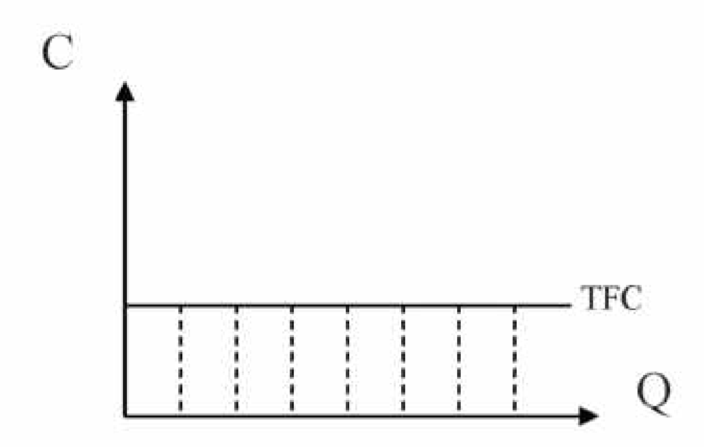
٥- الموقع.

أنواع التكاليف:

قبل البدء بتصنيف التكليف، لابد من التمييز بين الفترة الزمنية القصيرة و التي لا تستطيع المؤسسة تغير جميع عناصر الانتاج، ففي هذه الفترة تبقى بعض عناصر الانتاج ثانية، و اخرى متغيرة، أن الفترة الزمنية الطويلة فجميع عناصر الانتاج تصبح متغيرة. لذا يمكن تقسيم التكاليف التي تتحملها المنشأة في سبيل انتاج السلع الخدمات في الفترة الزمنية القصيرة الى أنواع التالية:

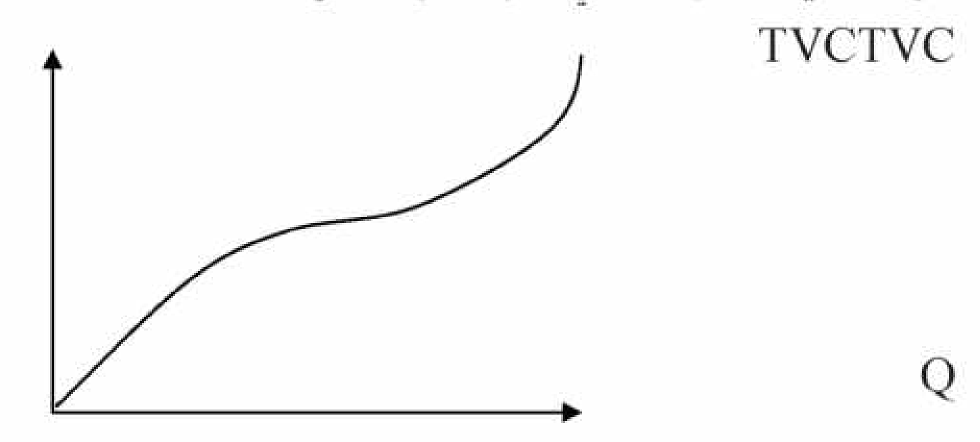
١- التكاليف الثابتة: Total Fixed costTFC

وهي التكاليف التي لا تتغير بتغير حجم الانتاج، أي أنها مستقلة عن حجم الانتاج و من أمثلتها الايجار على المباني و الفائدة على رأس المال المقترض.. هذه التكاليف تتحملها المنشأة سواء عملت المنشأة بطاقتها الانتاجية الكاملة أو ببعضها أو توقفت عن الانتاج. انظر الشكل



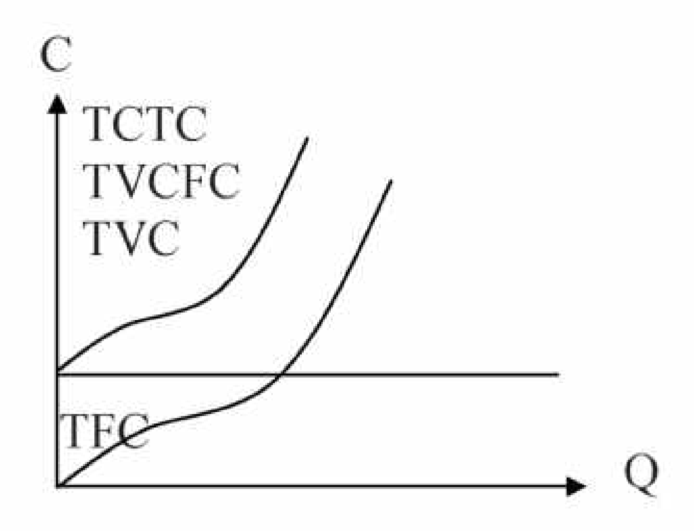
٢- التكاليف المتغيرة: Total Variable cootTVC

وهي التكاليف التي ترتبط بحجم الانتاج زيادة أو نقصاً و من امثلتها المـواد الاولية أو زيادة و نقص عدد العمال، فأذا كانت الكمية المنتجة تساوي صـفراً فأن التكاليف المتغيرة تساوي صفراً. انظر الشكل



٣- التكاليف الكلية: Total cost(TC)

وهي مجموع التكاليف الثابتة و المتغيرة التي تتحملها المنشأة. انظر الشكل



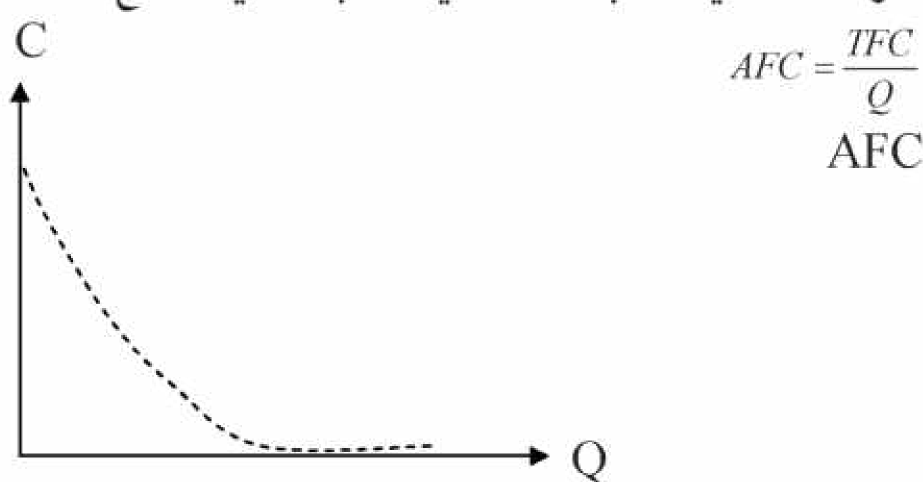
٤- التكاليف المتوسطة و التكاليف الحدية:

يعتبر تحليل التكاليف المتوسطة و التكاليف الحدية أكثر أهمية لارتباطهما بتوازن المشروع. و تنقسم الى :

أ- متوسط التكاليف الثابتة (Average Fixed cost) (AFC)

وهي عبارة عن نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف الثابتة. ويمكن الحصول عليها بقسمة التكاليف الثابتة على كمية الانتاج.

متوسط التكاليف الثابتة = التكاليف الثابتة/كمية الانتاج



AFC

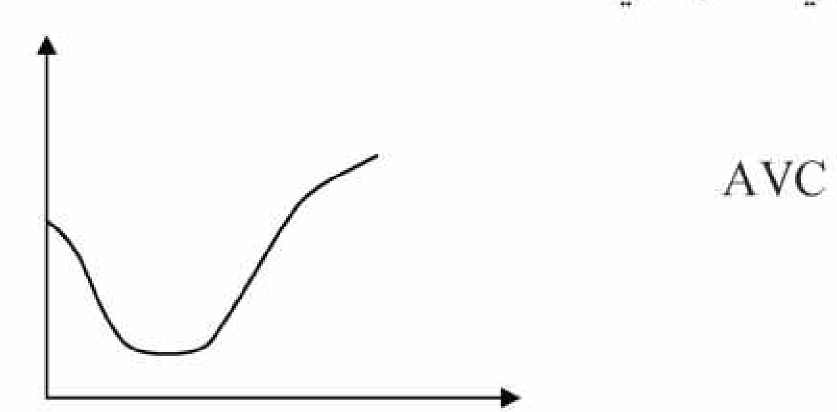
ب- متوسط التكاليف المتغيرة: Average variable cost (AVC)

وهي عبارة عن نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف المتغيرة، ويمكن الحصول عليها بقسمة التكاليف المتغيرة على كمية الانتاج أي أن:

التكاليف المتغيرة
متوسط التكاليف المتغيرة= ________
كمية الانتاج

أو
$$AVC = \frac{TVC}{Q}$$

ويأخذ منحنى التكاليف المتغيرة المتوسطة شكل حرف(U)اذ ينحدر من أعلى الى أسفل و الى جرمة اليمين الى حد معين ثم يتصاعد بعد ذلك الى أعلى كما في الشكل الاتي:



ج- متوسط التكاليف الكلية: Average Total cost (ATC)

وهي عبارة عن نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف الكلية ويمكن الحصول عليها باحدى الطريقتين:

الاولى: عن طريق جمع متوسط التكاليف**الثابتة** مع متوسط التكاليف المتغيرة.

$$ATC = AFC + AVC$$

الثانية: عن طريق قسمة التكاليف الكلية على حجم الانتاج.

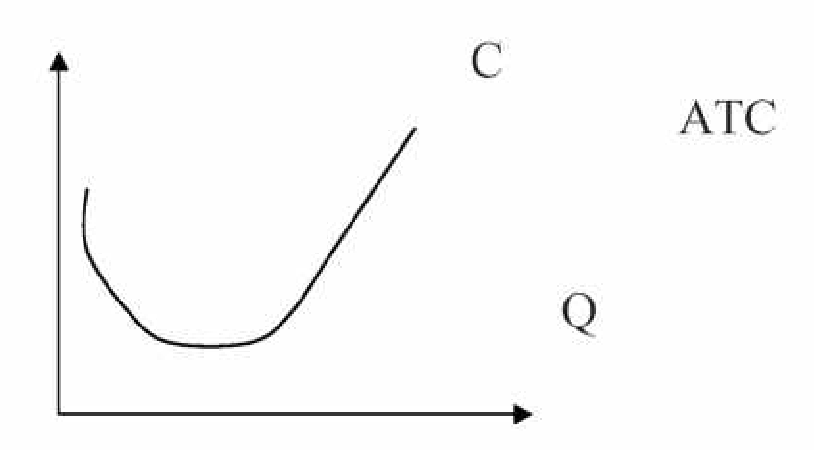
متوسط التكاليف الكلية = التكاليف الكلية/كمية الانتاج

أو $ATC = \frac{TC}{Q}$

متوسط التكاليف الكلية = متوسط التكاليف الثابتة + متوسط التكاليف المتغيرة.

$$ATC = AFC + AVC$$

ويأخذ المنحنى متوسط التكاليف الكلية شكل منحنى متوسط التكاليف المتغيرة، ولنكه يكون دائماً أعلى من منحنى متوسط التكاليف المتغيرة بمسافة رأسية تعادل التكاليف الثابتة، كما في الشكل التالي:

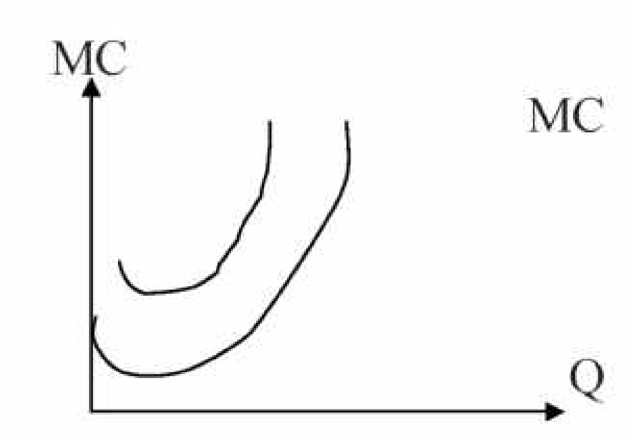


د- التكاليف الحدية: Marginal cost (MC)

وهي عبارة عن مقدار التغير في التكاليف الكلية(الثابتة + المتغيرة) نتيجة التغير في حجم الانتاج بوحدة واحدة. وتقاس التكاليف الحدية بقسمة التغير في التكاليف الكلية على التغير في الكمية المنتجة.

> **التكاليف الحدية = التغير في التكاليف الكمية/التغير في الكمية المنتجة**
> **أو** $MC = \Delta TC / \Delta Q$

ويأخذ منحنى التكاليف الحدية اتجاهاً تنازلياً الى ان يصل الى أدنى تكاليف ممكنة، ثم تبدأ بعد ذلك التكاليف الحدية في الارتفاع عند زيادة الوحدات المنتجة كما في الشكل.



العلاقة بين التكاليف و أحجام الانتاج:

لتوضيح طريقة حساب انواع التكاليف المختلفة و استيعاب العلاقة بينها نستعين بالجدول الاتي:

العلاقة بين التكاليف و أحجام الانتاج

عدد الوحدات المنتجة Q	التكاليف الثابتة TFC	التكاليف المتغيرة TVC	التكاليف الكلية TC	متوسط التكاليف الثابتة AFC	متوسط التكاليف المتغيرة AVC	متوسط التكاليف الكلية ATC	التكاليف الحدية MC
٠	٥٠	٠	٥٠	–	–	–	–
١	٥٠	٤٠	٩٠	٥٠	٤٠	٩٠	٤٠
٢	٥٠	٧٠	١٢٠	٢٥	٣٥	٦٠	٣٠
٣	٥٠	٩٠	١٤٠	١٦,٦	٣٠	٤٦,٦	٢٠
٤	٥٠	١١٠	١٦٠	١٢,٥	٢٧,٥	٤٠	٢٠
٥	٥٠	١٢٥	١٧٥	١٠	٢٥	٣٥	١٥
٦	٥٠	١٣٥	١٨٥	٨,٣	٢٢,٥	٣٠,٨	١٠
٧	٥٠	١٤٠	١٩٠	٧,١	٢٠	٢٧,١	٥
٨	٥٠	١٧٠	٢٢٠	٦,٢	٢١,٢	٢٧,٥	٣٠
٩	٥٠	٢٢٥	٢٧٥	٥,٥	٢٥	٣٠,٥	٥٥
١٠	٥٠	٣٠٠	٣٥٠	٥	٣٠	٣٥	٧٥

يظهر في المخطط ان العمود الاول يبين وحدات الانتاج، والعمود الثاني الكلفة الثابتة التي لا تتغير مهما ازدادت كمية الانتاج، والعمود الثالث يبين الكلفة المتغيرة التي تزداد مع زيادة كمية الانتاج، والعمود الرابع يبين مجمل الكلفة الذي يتألف من الكلفة الثابتة والكلفة المتغيرة.

والعمود الثامن يبين التكاليف الحدية التي تستنتج بطرح التكاليف الاجمالية الاولى من الكلفة الاجماية الثانية، وبهذا فان العمود السابع يمثل متوسط التكاليف، وكما يظهر من هذا الشكل.

ونلاحظ من الجدول ما يلي:

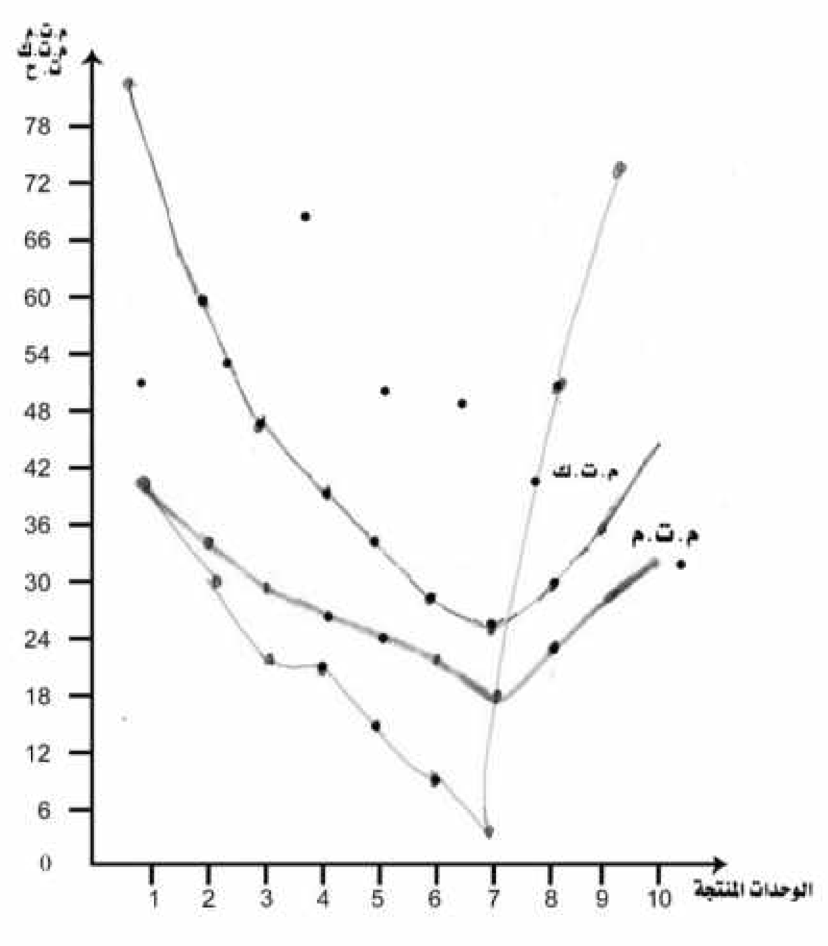
١- ان التكاليف لا تتغير بتغير حجم الانتاج بل تظل حتى مع حجم الانتاج صفراً، وهي تمثل التزامات حتمية على المنشأة بصرف النظر عن حجم الانتاج.أما متوسط

التكاليف الثابتة فأنها تتناقص كلما زاد حجم الانتاج الى أن تصل الى أدنى قيمة لها (٥ وحدات نقدية) عند انتاج عشر وحدات.

٢- تتزايد التكاليف المتغيرة مع زيادة الانتاج: أما متوسط التكاليف المتغيرة فأنها تتناقص في بادىء الامر مع زيادة حجم الانتاج الى ان تصل الى ادنى مستوى لها ثم تبدأ في التزايد بعد ذلك.

٣- **تتجه** التكاليف الكلية نحو التزايد كلما زاد حجم الانتاج حيث تبلغ التكاليف الكلية (٣٥٠) عند مستوى الإنتاج (عشر وحدات).

٤-تأخذ التكاليف الحدية اتجاهاً متناقصاً الى ان تصل الى أدنى قيمة لها ثم تبدأ بعد ذلك في التزايد، يمكن تمثيل منحنيات التكاليف بيانياً كما يلي:



التكاليف المتوسطة والتكلفة الحدية

التكلفة المتوسطة الكلية، التكلفة المتوسطة الثابتة، التكلفة المتوسطة المتغيرة، التكلفة الحدية

A compact Glossary of costs
خلاصة التكاليف

المصطلح	الرمز	التعريف	المعادلة
التكلفة الثابتة Fixed Cost	FC	التكلفة المستقلة عن مستوى الانتاج	
التكلفة المتغيرة Variable Cost	VC	التكلفة التي تختلف مع مستوى الناتج	
التكاليف الثابتة الكلية Total Fixed Cost	TFC	تكلفة المدخلات الثابتة	
التكاليف المتغيرة الكلية Total Variable Cost	TVC	تكلفة المدخلات المتغيرة	
التكاليف الكلية	TC	تكلفة جميع المدخلات	TC=TFC+TVC
متوسط التكلفة الثابتة Average Fixed Cost	AFC	التكلفة الثابتة الكلية للوحدة الواحدة من الناتج	$AFC = AFC \div Q$
متوسط التكلفة المتغيرة Average Total Cost	AVC	التكلفة المتغيرة الكلية للوحدة الواحدة من الناتج	$AVC = TVC \div Q$
متوسط التكلفة الكلية Average Total Cost	ATC	التكلفة المتغيرة الكلية للوحدة الواحدة من الناتج	ATC=AFC+AVC
التكلفة الحدية Marginal Cost	MC	التغير في التكاليف الكلية الناتج من زيادة وحدة واحدة من الناتج الكلي	$MC = \Delta TC \div \Delta Q$

نظرية الانتاج
Production Theory

اولا- مخطط (دالة) الانتاج : Production function

عبارة عن وجود علاقة فنية بين عوامل الانتاج كمتغير مستقل،مع كمية انتاج سلعة كمتغير ملحق .

ويقصد بذلك تغيير عوامل الانتاج لسلعة منتجة في مدة محددة،كما يوضح المستوى التكنولوجي لمؤسسة او صناعة او اقتصاد عام. وبالامكان ان نعبر عن مخطط او دالة الانتاج بمعادلة رياضية ،كما يلي: $Y = F(X_1, X_2)$

F =عبارة عن السلعة المنتجة.

(X_1) ، (X_2) = عبارة عن عوامل الانتاج.

Y = عبارة عن المتغير الملحق ،في حين ان مخطط عاملي الانتاج (X_1)،(X_2)متغيران مستقلان.

ثانيا –(قانون الغلة المتناقصة) أو(قانون انخفاض الانتاج):

The law of diminishing

ان هذا القانون يهتم باظهار التغيير في الانتاج ،عند حدوث تغيير في احد عوامل الانتاج مع بقاء نسبة العوامل الاخرى ثابتة ومستقرة ويطلق على هذا القانون احيانا (قانون النسب المتغيرة).

١- مجمل الانتاج،متوسط الانتاج،والانتاج المحدد:

لفهم قانون انخفاض الانتاج ،يجب التمييز بين ثلاثة انواع من مقاييس الانتاج وهي:مجمل الانتاج،متوسط الانتاج،الانتاج المحدد.

مجمل الانتاج :

وهو عبارة عن مجمل الكمية المنتجة منسلعة معينة،انتجت خلال عملية انتاج.

متوسط الانتاج :

عبارة عن تقسيم مجمل الانتاج على كمية عامل الانتاج المتغير المستخدم في العملية الانتاجية.

الانتاج المحدد :

عبارة عن التغيير في كمية الانتاج ،والذي يحدث نتيجة استخدام وحدة اخرى من عوامل الانتاج المتغيرة ،كما انه عبارة عن انتاج اخر وحدة من عوامل الانتاج المتغيرة.

باستخدام مفهوم مجمل الانتاج يمكن شرح قانون انخفاض الانتاج بالشكل التالي:

عند زيادة احد عوامل الانتاج المتغيرة منذ البداية،فان مجمل الانتاج يزداد بشكل اجمالي حتى يصل الى نقطة تحول وتستمر الزيادة فيما بعد ،ولكن بشكل اجمالي اقل حتى يصل الى مستوى يبدأ فيه الانتاج بالانخفاض.

اما باستخدامفهوم الانتاج المحدد ،فيمكننا الحديث عن القانون بهذا الشكل:

عند زيادة عدة عوامل من عوامل الانتاج المتغيرة واحدا بعد الاخر فان الانتاج المحدد يزداد بداية،ثم يبدأ بالانخفاض حتى يصل الى (الصفر) ثم يكون سلبيا فيما بعد.

ومن اجل توضيح اكثر لهذا القانون والمراحل التي يمر بها الانتاج،ندرج المثال الاتي:

نفترض ان منتجاً لديه عدة عوامل للانتاج، وهي عبارة عن قطعة أرض زراعية مع مجموعة من اللآلات الزراعية بالاضافة الى البذور والاسمدة الكيمياوية (في هذه الحالة عامل واحد قابل للتغيير وهو عامل (قوة العمل))

وعند تأمل المخطط أدناه يظهر لنا انه عند زيادة عامل واحد فان مجمل الانتاج يزداد ليصبح(٦) اطنان، ومتوسط الانتاج هو ستة أطنان ولكن عند زيادة عامل ثاني يزداد مجمل الانتاج الى(١٨) طناً، وبهذا يكون متوسط الانتاج (٩) أطنان، أي ان الانتاج الكلي تغير بنسبة(١٢) طناً، وهو عبارة عن كمية الانتاج المحدد للعامل الثاني، لكن مع أستخدام العامل الثالث فان مجمل الانتاج (TP) أصبح(٣٣) طناً، وبهذا أصبح متوسط الانتاج(١١) طناً، والانتاج المحدد أصبح (١٥) طناً، وبهذا يتضح لنا ان مجمل الانتاج ازداد بشكل تصاعدي، وهذه المرحلة تسمى مرحلة الزيادة التصاعدية.

لكن مع أستخدام العامل الرابع نجد أن مجمل الانتاج أصبح(٤٠) طناً وأصبح متوسط الانتاج (١٠) أطنان والانتاج المحدد (٧)، وبهذا أصبح مجمل الانتاج في زيادة بشكل منخفض، الى ان أنظم العامل الثامن حيث اصبح مجمل الانتاج (٤٩) طناً ومتوسط الانتاج (٦ر١) أطنان، والانتاج المحدد (صفراً) وهذه المرحلة الثانية من الانتاج والتي تسمى بمرحلة الزيادة المنخفضة.

لكن مع استخدام العامل التاسع فان مجمل الانتاج أنخفض الى (٤٥) طناً ومتوسط الانتاج (٥) أطنان، والانتاج المحدد أصبح (-٤)، أي ان العامل التاسع أصبح سبباً لانخفاض مجمل الانتاج، وهذه المرحلةالثالثة من الانتاج والتي تسمى(مرحلة التناقص المنطلق).

عدد العمال	مجمل الانتاج TP	متوسط AP الانتاج	الانتاج المحدد MP	المرحلة
١	٦	٦	٦	المرحله الاولى
٢	١٨	٩	١٢	(زياده متزايده)
٣	٣٣	١١	١٥	MP=AP
٤	٤٠	١٠	٧	
٥	٤٥	٩	٥	المرحلة الثانية
٦	٤٨	٨	٣	(زيادة متناقصة)
٧	٤٩	٦	١	AP> MP
٨	٤٩	٦,١	Zero	
٩	٤٥	٥	٤-	المرحلة الثالثة (تناقص مطلق)

حدود وخصوصيات مراحل الانتاج :-

المرحلة الاولى– تبدأ من النقطة الاساسية، تلك النقطة التي يتساوى فيها متوسط الانتاج مع الانتاج المحدد، ولها الخصوصيات التالية:

أ- مجمل الانتاج يزداد بزيادة كلية.

ب- الانتاج المحدد أكبر من متوسط الانتاج MP>AP .

ت- تنتهي عندما MP=AP يتعادل فيها متوسط الانتاج مع الانتاج المحدد.

المرحلة الثانية– تبدأ من النقطة التي يتعادل فيها متوسط الانتاج مع الانتاج المحدد) MP=AP وتنتهي عندما (صفر= MP.

لهذه المرحلة الخصائص التالية:

أ- مجمل الانتاج يزداد بمعدل أقل.

ب- الانتاج المحدد أقل من متوسط الانتاج AP>MP.

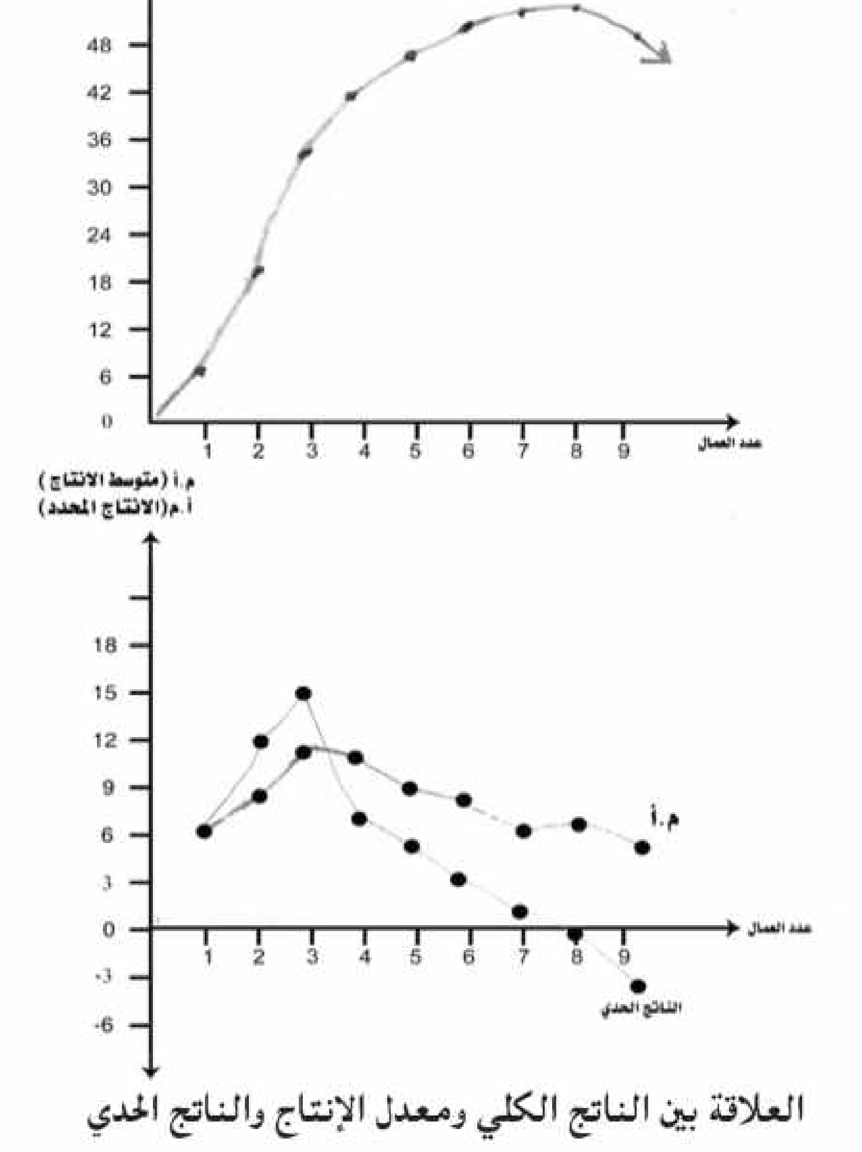
ت- وتنتهي عندما يصبح الانتاج المحدد صفراً، صفر=MP.

المرحلة الثالثة:

تبدأ من النقطة التي يساوي فيها (MP) صفراً ومجمـل الانتـاج يبـدأ بالانخفـاض المطلق. ولها الخصائص التالية:

أ- مجمل الانتاج ينخفض بشكل مطلق.

ب- الانتاج المحدد يصبح سلبياً(MP<O).



العلاقة بين الناتج الكلي ومعدل الإنتاج والناتج الحدي

قـانون أنخفـاض الانتـاج، قـانون حقيقـي وواقعـي، تؤيـد صـحته الظـواهر الاقتصادية، واذا لم يكن ذلك حقيقياً فكـان بالامكـان انتـاج الكميـة الـتي يحتاجها الانسان من اية مادة باستخدام نفس الكميات مـن عوامـل الانتـاج الثابتة، وان تغيير احد الوسائل لتطبيق وظهور هذا القانون يجب ان يكون وفق الشروط الآتية:

١- وجود عوامل الانتاج الثابتة مع عامل واحد متغير.

واذا ما غيرنا كل العوامل، فان المنـتج بامكانـه الابتعـاد عـن حـدوث هـذا القانون.

٢- يجب ان تكون العوامل المتغيرة متشابهة.

٣- يجب ان يكون المستوى الفني ثابتاً.

الدخل: REVENUE

أولا – مجمل الدخل:

(Total Revenue) TRV

وهو عبارة عن مجمل الدخول التي يجنيها المنتج، عن طريق بيع كمية من المنتج، ويساوي(كمية المنتجX سعر المنتج).

TR= Q X P

مجمل الدخل =TR

كمية المنتج المباعة= Q

سعر المنتج = P

منحنى مجمل الدخل في سوق المنافسة الكاملة، عبارة عن خط مستقيم يبـدأ من نقطة البداية وميله يساوي صفراً.

ثانياً – متوسط الدخل: (AR) Average Revenue

عبارة عن دخل وحدة واحدة من المنتج المباع من مجمل الدخل، بتقسيم مجمل الدخل على عدد الوحدات المباعة من المنتج.

AR= TR/Q

TR= التغيير في مجمل الدخل.

Q =التغيير في كمية المنتج المباع

ثالثاً – الدخل المحدود : MR- Marginal Revenue

عبارة عن نسبة التغيير من مجمل الدخل نتيجة تغيير كمية البيع بوحدة واحدة، او انه عبارة عن دخل آخر وحدة مباعة.

MR= TR/ MR

MR= الدخل المحدود

TR= التغير في مجمل الدخل

Q = التغيير في كمية المنتج المباع

الكمية المباعة	سعر المفرد	مجمل الدخل	متوسط الدخل	الدخل المحدد
١	١٠	١٠	١٠	١٠
٢	١٠	٢٠	١٠	١٠
٣	١٠	٣٠	١٠	١٠
٤	١٠	٤٠	١٠	١٠
٥	١٠	٥٠	١٠	١٠
٦	١٠	٦٠	١٠	١٠
٧	١٠	٧٠	١٠	١٠
٨	١٠	٨٠	١٠	١٠
٩	١٠	٩٠	١٠	١٠
١٠	١٠	١٠٠	١٠	١٠

معجم المصطلحات

المصطلح بالانكليزي	المصطلح بالعربي
Accounting Profit	ربح محاسبي
Allocation Efficiency	الكفاءة التخصيصية
Allocation of Resources	تخصيص الموارد
Average Cost	معدل التكلفة
Average Fixed Cost(AFC)	معدل التكلفة الثابتة
Average Labor Productivity	معدل انتاجية العامل
Average product	معدل الناتج
Average Revenue(AR)	معدل الايراد
Average Total Cost (ATC)	معدل أجمالي التكلفة
Average Variable Cost(AVC)	معدل التكلفة المتغيرة
Budget	موازنة
Budget Line	خط الميزانية
Business	أعمال
Buyer	مشتري
Capacity	طاقة(قدرة)
Capital	رأس المال
Capital Good	سلعة رأسمالية
Capital Intensive	كثافة رأسمالية
Capitalism	الرأسمالية
Capitalistic System	النظام الرأسمالي
Cardinal Utility	منفعة عددية
Cartel	اتحاد المنتجين
Ceteris Paribus	مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة
Change in Demand	تغير في الطلب
Change in Supply	تغير في العرض
Choice	خيار
Commodity	سلعة
Competition	منافسة
Competitive Firm	منشأة تنافسية

المصطلح بالانكليزي	المصطلح بالعربي
Complementary Goods	سلع مكملة
Concave	مقعر
Constant Returns to Scale	ثبات عوائد الحجم
Consumer	مستهلك
Consumer Goods	سلع أستهلاكية
Consumer Surplus	فائض المستهلك
Consumption	الاستهلاك
Convex	محدب
Cost Curve	منحنى التكلفة
Cost Schedule	جدول التكلفة
Cross Elasticity of Demand	مرونة الطلب
Cross Elasticity of Demand	التقاطعية
Demand	الطلب
Demand Curve	منحنى الطلب
Demand Schedule	جدول الطلب
Dependent Variable	متغير معتمد
Derived Demand	الطلب المشتق
Determinants of Demand	محددات الطلب
Determinants of Supply	محددات العرض
Diminishing Marginal Returns	تناقص العائد الحدي
Diminishing Marginal Utility	تناقص المنقعة الحدية
Distribution	توزيع
Economic Analysis	تحليل أقتصادي
Economic Efficiency	كفاءة أقتصادية
Economic Goal	هدف أقتصادى
Economic Growth	نمو أقتصادي
Economic Loss	خسارة أقتصادية
Economic Model	نموذج أقتصادي
Economic Profit	ربح أقتصادي
Economic System	نظام أقتصادي

المصطلح بالانكليزي	المصطلح بالعربي
Economic Theory	نظرية أقتصادية
Economics	علم الأقتصاد
Economics of Scale	وفورات الحجم
Elastic Demand	طلب مرن
Elastic Supply	عرض مرن
Entrepreneur	المنظم
Equality	التساوي
Equilibrium	التوازن
Equilibrium Condition	شرط التوازن
Equilibrium Price	السعر التوازني
Equilibrium Quantity	الكمية التوازنية
Equity	المساواة
Exchange	التبادل
Expectation	التوقعات
Expectation Path	مسار التوسع
Explicit Cost	تكلفة صريحة(واضحة)
Export	تصدير
Factor of Production	عنصر الانتاج
Firm	منشأة
Fixed Inputs	
Free Goods	السلع الحرة(مجانية)
Full Employment	التشغيل(التوظيف) الكامل
Globalization	العولمة
Goal	هدف
Government Intervention	التدخل الحكومي
Government Purchases	المشتريات الحكومية
Homogeneous Products	منتجات مجانية
Human Behavior	سلوك بشري
Human Capital	رأس المال البشري
Imperfect Competition	المناقشة غير التامة

المصطلح بالانكليزي	المصطلح بالعربي
Implicit Cost	تكلفة ضمنية
In Come	الدخل
In Come Elasticity of Demand	مرونة الطلب الدخلية
Increasing Returns to Scale	تزايد حجم العائدات
Independents Goods	سلع مستقلة
Indifference Curves(IC)	منحنيات السواء
Indifference Map	خارطة السواء
Indirect Tax	ضرائب غير مباشرة
Individual	الفرد
Individual Demand Curve	منحنى طلب الفرد
Industry	الصناعة
Inelastic Demand	الطلب غير المرن
Inelastic Supply	العرض غير المرن
Infer ion Goods	سلع رديئة
Inflation Rate	معدل التضخم
Inputs	مدخلات
Interest Rate	معدل الفائدة
Intermediate Goods	سلع وسيطة
Investment	الاستثمار
Iso-Cost line	خط التكلفة المتساوية
Iso-quant Curve	منحنى الناتج المتساوي
Labor	العمل
Labor Factor	عنصر العمل
Labor Force	قوة العمل
Labor Productivity	أنتاجية العمل
Land	الأرض
Law of Demand	قانون الطلب
Law of Diminishing Marginal Returns	قانون تناقص العوائد الحدية
Law of Diminishing Marginal	قانون تناقص المنفعة

المصطلح بالانكليزي	المصطلح بالعربي
Utility	الحدية
Law of Supply	قانون العرض
Long Run	المدى الطويل(الفترة الطويلة)
Luxury Goods	سلع كمالية
Macroeconomics	الأقتصاد الكلي
Marginal Benefits	المنافع الحدية
Marginal Cost(MC)	التكلفة الحدية
Marginal Product(MP)	الناتج الحدي
Marginal Productivity	النتاجية الحدية
Marginal Rate of Substitution	المعدل الحدي للاحلال
Marginal Rate of Technical Substitution	المعدل الحدي للاحلال التقني
Marginal Revenue(MR)	الايراد الحدي
Marginal Utility(MU)	المنفعة الحدية
Market Economy	اقتصاد السوق
Market Failure	فشل السوق
Market Power	القوة السوقية
Market Price	سعر السوق
Microeconomics	الاقتصاد الجزئي
Mixed Economy	أقتصاد مختلط
Monopolist	المحتكر
Monopolist	محتكر الشراء
Monopolistic Competition	المنافسة الأحتكارية
Monopoly	أحتكار في الشراء
Natural Monopoly	الاحتكار الطبيعي
Natural Resources	الموارد الطبيعية
Necessity Goods	سلع ضرورية
Normal Goods	سلع ضرورية
Normal Profit	ربح أعتيادي
Oligopoly	احتكار القلة

المصطلح بالعربي	المصطلح بالانكليزي
اقتصاد مفتوح	Open Economy
تكلفة الفرصة	Opportunity Cost
الاخل	Optimal
منفعة ترتيبية	Ordinal Utility
المنافسة التامة	Perfect Competition
معلومات تامة	Perfect Knowledge
بديل تام	Perfect Substitute
طلب تام المرونة	Perfectly Inelastic Demand
الاقتصاد السياسي	Political Economics
التفضيل	Preference
السقف السعري	Price Ceiling
المنافسة السعرية	Price Competition
التمييز السعري	Price Discrimination
مرونة طلب السعرية	Price Elasticity of Demand
مرونة العرض السعرية	Price Elasticity of Supply
صانع للسعر	Price Maker
آخذ للسعر	Price Taker
تكاليف خاصة	Private Costs
ملكية خاصة	Private Ownership
قطاع خاص	Private Sector
المُنتِج	Producer
المُنتَج	Product
الانتاج(عملية الانتاج)	Production
منحنى الانتاج	Production Curve
دالة الانتاج	Production Function
الانتاجية	Productivity
الربح	Profit
سلع عامة	Public Goods
قطاع عام	Public Sector
قوة شرائية	Purchasing Power

المصطلح بالعربي	المصطلح بالانكليزي
الكمية	Quantity
الكمية المطلوبة	Quantity Demand
الكمية المعروضة	Quantity Supplied
السلوك العقلاني	Rational Behavior
المواد الخام	Raw Materials
الاجر الحقيقي	Real Wage
الريع	Rent
عوائد الحجم	Returns to Scale
الايراد	Revenue
مبيعات	Sales
الاشباع	Satisfaction
الندرة	Scarcity
البائع	Seller
نقص(عجز)	Shortage
المنافع الاجتماعية	Social Benefits
التكلفة الاجتماعية	Social Cost
الرفاهية الاجتماعية	Social Welfare
الاستقرار	Stability
الاعانة	Subsidy
سلعة بديلة	Substitute Good
العرض	Supply
منحنى العرض	Supply Curve
جدول العرض	Supply Schedule
الفائض	Surplus
ضريبة	Tax
اجمالي التكلفة	Total Cost (TC)
دالة اجمالي التكلفة	Total Cost Function
الانفاق الكلي	Total Expenditure
اجمالي التكلفة الثابتة	Total Fixed Cost(TFC)
اجمالي المنتج	Total Product(TP)

المصطلح بالانكليزي	المصطلح بالعربي
Total Profit	اجمالي الربح(الربح الكلي)
Total Revenue(TR)	الايراد الكلي
Total Utility	المنفعة الكلية
Total Variable Cost(TVC)	اجمالي التكلفة المتغيرة
Unitary Elastic Demand	طلب أحادي المرونة
Utility	المنفعة
Utility Function	دالة المنفعة
Value	القيمة
Value of Marginal Product	قيمة الناتج الحدي
Variable Cost	التكاليف المتغيرة
VARIABLE Input	المدخلات المتغيرة
Wage	الاجر
Wants	الرغبات
Wealth	الثروة
Welfare	الرفاهية
Welfare Economics	اقتصاد الرفاهية
Willing	الرغبة

الفهرست

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٣
الفصل الاول – مدخل عام لعلم الاقتصاد	٤
الفصل الثاني – النظم الاقتصادية	٢٢
الفصل الثالث – نظرية الطلب والعرض	٤٧
الفصل الرابع – المرونة	٦٣
الفصل الخامس – نظرية سلوك المستهلك	٩١
الفصل السادس – التكاليف والانتاج	١٠٥
معجم المصطلحات	١٢٤